



فصل جديد من الصراع الشيعي - السنّي يؤدي إلى تقسيم أفغانستان

تفاهم أميركي - باكستاني - سعودي أوصل «طالبان» إلى كابول!

بالإضافة إلى الصراعات الإقليمية، لعبت دوراً في إطار تلك الصراعات تتدخل فيها مصالح أميركية وباكستانية وسعودية. وأهم تلك المصالح مشروع خطوط أنابيب النفط والغاز الذي يربط باكستان بتركمانستان عبر أفغانستان، وتتولاه مجموعة أميركية - سعودية. وتضم المجموعة الأميركية «اونوكال» في أول، والمجموعة الأميركية «اونوكال» في لوس أنجلوس التي أجرت مفاوضات مع «طالبان» قبل دخولهم كابول تعهدت فيها الحركة الأفغانية بدعم المشروع في حال انتصارها!

وواحدة برعاية روسيا وإيران. وتقول مصادر علمية في واشنطن، إن الولايات المتحدة استعجلت محاولة الحسم في أفغانستان لسبب إيراني، وإن باكستان استعجلت الأمر أيضاً لأنها كانت تتوقع حدوث ثورة أو انقلاب فيها، مما يفسر إنارة التدخل الباكستاني بوزير الداخلية نصرالله ببيرو، بينما لا تملك السعودية سوى التأييد للحركة لأنها الممول الأصلي للمدارس التي نشأ فيها الطلاب الذين يشكلون عماد الحركة.

بالتعاون مع الجيش العراقي (قبل ردة الفعل الأخيرة وسيطرة قوات جلال الطالباني على السليمانية أكبر المدن الكردية في شمال العراق بالتعاون مع إيران مما أثار المخاوف من تجدد الحرب العراقية - الإيرانية) كذلك فإن روسيا وحلفائها في الجمهوريات الإسلامية الآسيوية كانوا من المتضررين من انتصار «طالبان».

لكن يبدو أن إخفاق «طالبان» في السيطرة على كامل الأراضي الأفغانية قد بدأ يسير بأفغانستان في اتجاه التقسيم إلى دولتين واحدة برعاية أميركا وباكستان، وأخرى واحدة برعاية روسيا وإيران.

رعاة الغنم ورعاة البقر!

□ ما وقع بين الفلسطينيين واليهود في الأراضي المحتلة بسبب تراجع العملية السلمية، وبجدة أقدام السلطات اليهودية في القدس على فتح نفق تحت الأرض على مقربة من الأماكن الإسلامية المقدسة، وما أدى إليه ذلك من احتكاك إلى الولايات المتحدة الأميركية، لا يعود بالمسألة إلى نقطة الصفر قبل العملية السلمية، بل يعود بها إلى أعماق الأسطورة التاريخية، أي الأسطورة الإبراهيمية. فلا عجب أن الرئيس الأميركي بيل كلينتون، في عرضه الموجز للمحادثات العاجلة التي دعا إليها عرفات ونيانياهو والمملك حسين في البيت الأبيض، قد جعل نقطة الانطلاق قضية الخليل، مقر الحرم الإبراهيمي، لا قضية القدس التي يزعم الإسرائيليون أنها عاصمتهم من الأزل إلى الأبد.

ذلك أن اليهود على الرغم من تمسكهم بالقدس ويعتبرون مدينة الخليل الحجة الأصلية ليس فقط للمطالبة بفلسطين، بل لتأكيد حقهم فيها في الإطار الإبراهيمي. فإذا كان إبراهيم يرقد هناك فلا حجة لأحد سوى اليهود!

فالمشكلة الآن لا تكمن في المطالب والإدعاءات التاريخية وغير التاريخية، بل في الواقع السياسي الراهن للكيانين الإسرائيلي والفلسطيني، حيث تتزايد في إسرائيل النزعة اليهودية الدينية العنصرية المتعصبة والمنظرية، وتنتج الأوضاع في منطقة السلطة الفلسطينية إلى قيام نظام دكتاتوري قمعي تستشري فيه المحسوبية وينخره الفساد. وهذه أمور لا علاج لها من الخارج، وبالتالي فإن محادثات البيت الأبيض كانت بالضرورة خارج الصورة الراهنة والملحة لأنها جرت في إطار الأسطورة الإبراهيمية المشار إليها، حيث النظرة إلى الأرض تشدد حدود ما تطاه أقدام رعاة الغنم ضمن ثقافة الغزو التي اشتهرت بها شعوب المنطقة قديماً!

ولذلك، فإن المحادثات العاجلة التي دعا إليها الرئيس الأميركي في البيت الأبيض محدداً فيها مشكلة الخليل كنقطة للبدء الجديدة، تمثل انحرافاً واضحاً في تلك الثقافة يوسع الإطار ليضم رعاة البقر إلى جانب رعاة الغنم!

وهذا الإطار الموسع، يفسر تفسيراً لا ليس فيه سر الاهتمام الأميركي الدائم والفوري بكل أمر يتعلق بإسرائيل مهما كان ضئيلاً، لأن الثقافة التي ينتمي إليها رعاة الغنم ورعاة البقر جميعاً تنظر إلى العالم كله على أنه مرعى متاح لهم.

ولمن يخبر من الأمر شيئاً اتساع أو ضيق أي من الكيانين الإسرائيلي والفلسطيني طالما أن تلك الثقافة هي السائدة في إطار الأسطورة التاريخية، ولن يغير منه أن يصبح الكيان الإسرائيلي مثل الكيان الفلسطيني، أو العكس، طالما أن المنطقة العربية الحاضرة لهذين الكيانين غير متحركة في الواقع الفعلي على نحو يجعلها المرجعية الصالحة لحل الإشكالات القائمة والطارئة بما يغني عن الرجوع إلى مرجعيات خارجية.

إن أزمة الشرق الأوسط الحقيقية هي في العالم العربي وليست في فلسطين وحدها، وما المشكلة الفلسطينية سوى الراس الظاهر من جبل الجليل العائم!

حفاظاً على الاستقرار الأمني في الخليج

أميركا رفعت أسعار النفط العالمية لا اعتبارات سعودية

العائدات الإضافية تخفف من الضائقة في الميزانيات السعودية والخليجية، مما يخفف بدوره من التملل والاحتقان السياسي المهدد للامن والاستقرار في المنطقة. وأشارت إلى المصادر أيضاً إلى أن وجود أموال إضافية في أيدي الحكومات الخليجية يوجب عليها شراء المزيد من الأسلحة، مما يعفي حكومات الدول الصانعة للسلاح من مواجهة أزمة تسريح العدد الكبير من العاملين في صناعة السلاح.

وفي رأي المصادر المذكورة أن ما يدفعه المستهلكون من زيادة في أسعار النفط يجب أن ينظر إليه على أنه دعم غير مباشر لصناعة السلاح المتعب بعد انتهاء الحرب الباردة.



□ كان الارتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط في الأسابيع والأشهر الأخيرة، مفاجئاً للمنتجين والمستهلكين على السواء. وقد عزى هذا الارتفاع الذي حمل إلى الدول النفطية عائدات إضافية غير متوقعة، إلى تزايد الطلب العالمي على أبواب الشتاء في الدول الشمالية، والتوسع في الاستهلاك في دول نامية نشطة مثل ماليزيا والصين والهند وجنوب إفريقيا بمعدلات غير مالوفة. وقد أدى هذا الارتفاع غير المتوقع في أسعار النفط إلى شيء من التملل في بعض الدول الصناعية، ومنها الولايات المتحدة التي تستورد الآن أكثر من نصف احتياجاتها بقاتورة شهرية معدلها خمسة مليارات من الدولارات.

ورداً على ذلك تقول مصادر علمية في صناعة النفط إن صانعي السياسة في واشنطن لا ينظرون إلى الأمر نظرة بعض الصناعيين وغيرهم من المستهلكين الذين يدفعون فاتورة أعلى فالعمليون بالتخطيط الجيوبوليتيكي في واشنطن، كما تقول هذه المصادر، يشيرون من طرف خفي إلى أن الارتفاع الراهن في أسعار متعمد من قبل السعودية وخليجية في الدرجة الأولى، لأن

دعت إيران إلى السماح للعراق باستئناف تصدير الكميات المسموحة من النفط الآن والأسعار مرتفعة، حتى لا يؤدي نزول النفط العراقي إلى الأسواق في وقت لاحق إلى خلخلة الأسواق والأسعار.

دوائر التخطيط الأميركية لا اعتبارات سعودية وخليجية في الدرجة الأولى، لأن

كما في السياسة والاقتصاد كذلك في الثقافة

الأنكلوفونية تطرد الفرانكوفونية من الجزائر!

فرقة أجنبية أميركية للتدخل الخارجي

□ ذكرت مصادر علمية في واشنطن، أن الإدارة الأميركية تبحث اقتراحاً بإنشاء فرقة أجنبية للتدخل الخارجي على غرار الفرقة الأجنبية الفرنسية الذائعة الصيت.

وقالت تلك المصادر إن هذا الاقتراح بات متداولاً بعد تردد الأميركيين بجميع اتجاهاتهم في إرسال قوات أميركية لعمليات عسكرية في الخارج، وإن أربعة عوامل شجعت على النظر في الأمر، هي: (1) الانفجارات التي استهدفت القوات الأميركية في المملكة العربية السعودية، (2) اللغز العام الذي رافق إرسال قوات أميركية إلى البوسنة لحفظ السلام مما أجبر الرئيس كلينتون على تحديد مدة زمنية لبقاء تلك القوات هناك، (3) كذلك مسألة التدخل في الصومال واضطرار الإدارة الحالية إلى سحب القوات قبل استكمال مهمتها، (4) وأخيراً انتشار المعلومات عن العدد الضخم من الجنود الذين تعرضوا لسموم غازية في الحروب ضد العراق وقدرها بأكثر من 10 ألف جندي.

وقد رحبت التعليقات البريطانية بالقرار الجزائري ووصفته بأنه «استشراف صحيح للمستقبل»، وقال أحد المعلقين بنفض غبار الإرث الاستعماري، لكنه قرار تجاري واقتصادي ذكي!

وقال هذا المعلق أيضاً: «اللغة قوة، والإنكليزية هي اللغة العالمية وهي الآن لسان أكثر من مليار نسمة في العالم ويتزايد انتشارها باستمرار. إنها اللسان المنصهر في التجارة العالمية وفي الغزو الثقافي. إنها عملة شبكة الانترنت الرائجة».

□ في خطوة كبرى تشكل انفتاحاً حاسماً للجزائر عن فرنسا والثقافة الفرنسية السائدة منذ 160 عاماً، أمرت الحكومة الجزائرية جميع المدارس في البلاد بتعليم الطلاب اللغة الإنكليزية بدلاً من اللغة الفرنسية. وأعلن رئيس الحكومة أحمد أوجحي أن هذا الأمر بات ساري المفعول على الفور.

ويتوافق هذا الإجراء مع التحول في العلاقات التجارية والاقتصادية للجزائر منذ بداية التسعينات، حين بدأت تنقلص العلاقات الجزائرية - الفرنسية لتحل معها علاقات أرق مع الولايات المتحدة الأميركية

والعالمية تتجانس على لغة واحدة. وهذا الاتجاه ذاته يسري في بقية بلدان المغرب العربي.

الحوري نائب... أزمي
الصفحة 3

ميزانية السنوية، ناعمة وخيثة!
الصفحة 2

اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C\$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF. Germany: DM25. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya: Din75. Morocco: Dh7. Oman: Rials300. Spain: Pts3.50. Switzerland: Sfr3. Syria: LS.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: \$2.

شكوك حول إمكانية تقليص العجز

ميزانية السنيورة مثل صاحبها ناعمة الملمس خبيثة الطوية!



تحليل إقتصادي:

في تقييم الميزانية الجديدة للدولة لسنة 1997 حاول فؤاد السنيورة، وزير الدولة للشؤون المالية، أن يطرح مشروع الموازنة الجديد على أنه يحمل تحسناً عن السنوات السابقة، وخصوصاً لجهة نسبة العجز في الميزانية. وقد توقع السنيورة في ميزانيته الجديدة أن يبلغ العجز في الميزانية للسنة المالية الجديدة ما نسبته 30.9٪، وقياساً على ميزانيات السنوات الأربع الماضية، حيث لم تتطابق توقعات السنيورة مع العجز الفعلي الذي بقي في حدود 45 إلى 49٪، يمكن القول بشيء من التأكيد أن عجز الميزانية الجديدة سوف يكون أعلى مما هو متوقع من وزير المالية.

التشرف والرسوم

إن الحالة الوحيدة التي يمكن فيها للسنيورة أن يبقي العجز في الميزانية بالحدود التي رسمها، هي أن ينجح نهجاً تقشفاً في الاتفاق العام، وخصوصاً لجهة تقليص الهدر، وأن يرفع الضرائب والرسوم.

وفي كلا الحالتين سوف يؤدي هذا النهج إلى ضمور اقتصادي عام في البلاد يعطي في النتيجة مفعولاً عكسياً. أما لجهة خفض الاتفاق العام فإنه قد يكون متعزراً لأسباب سياسية في الدرجة الأولى، كما تبين من أوضاع صندوق المهجرين على سبيل المثال. وفي هذه الحالة سوف يضطر السنيورة إلى الاستدانة من جديد مما يرتب اعباء إضافية على الخزينة، فتتفاقم بالتالي نسبة العجز. وقد لجأ السنيورة أخيراً إلى زيادة بعض الرسوم وأهمها زيادة رسوم الميكانيك وزيادة متلاحقة في أسعار البنزين في وقت لا تتوفر فيه بعد وسائل رخيصة وموثوقة للمواصلات. وبالتالي فإن هذه الرسوم الجديدة التي هي من الضروريات في الوضع اللبناني الراهن، اعتبرها فؤاد السنيورة من الكماليات وفرض عليها الرسوم على هذا الأساس. وهذا ما حمل بعض السياسيين في لبنان على وصف ميزانية السنيورة بأنها «مثل صاحبها ناعمة الملمس خبيثة الطوية».

مسألة الديون

في ميزانية السنيورة أن مجموع القوائد المترتبة على الدولة مع خدمة الدين وتسييد الاقتساط سوف يكون في السنة المقبلة 2700 مليار ليرة لبنانية، (أي ما يعادل 1,5 مليار دولار)، وهذا المبلغ المقدر في خدمة الديون الماضية ولا يشمل الديون اللاحقة أو المتوقعة، يساوي 42٪ من مجموع الاتفاق العام حسب ميزانية السنيورة وقدره 6400 مليار ليرة. أما نسبة خدمة الدين إلى الواردات الحقيقية المترتبة في ميزانية الدولة فإنها تصل إلى 66٪ أي في كل ليرة تأتي إلى خزينة الدولة من

الضرائب والرسوم سوف يذهب 66 قرشاً منها على الأقل لخدمة الدين. بل إن هناك تقديرات اقتصادية لدى المؤسسات المالية الدولية تشير إلى أن مجمل الدين الحالي على الدولة اللبنانية بات يساوي أكثر من مائة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة عالية جداً من حيث أن ما ينتجه الاقتصاد اللبناني كله مرهون لسداد الديون.

القطاع الخاص

ولهذا فإن السياسة المالية التي يقودها السنيورة معطوفة على السياسة النقدية التي يقودها رياض سلامة، حاكم مصرف لبنان المركزي، لا تسعف كثيراً حتى لو تحققت توقعاتها حرقياً، وهو أمر مشكوك فيه، في النهوض بالقطاع الخاص من حيث زيادة ابداعية وانتاجية هذا القطاع والعمالان، (أي ابداعية وانتاجية القطاع الخاص)، مما الضمان الأساسي لزيادة النمو الحقيقي للاقتصاد الوطني كشرط أساسي للزيادة الموثوقة في موارد الدولة.

فالقطاع الخاص في الوضع الراهن لا يستطيع أن يتوسع كما هو مطلوب بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وبنافسة الدولة له على السيولة المصرفية. أما الحل الذي عرضه السنيورة للمستقبل، وهو بحد ذاته يشكل اعترافاً بالازمة الخائفة في القطاع الخاص، فيقوم على توجيه استنادة الدولة إلى الخارج بدلاً من الداخل. الأمر الذي كما قال السنيورة «يتبع المزيد من الموارد للقطاع الخاص محلياً ويخفف من حالة الاختناق بحبس السيولة في سندات الخارجية سجانة وليست بحاجة إلى خدمة

وسداد! وما يؤكد هذا المنحى أن البنك المركزي، وقد سدد من احتياطيته فوائد أول إصدار بالسندات الأوروبية عن طريق «ميريل لينش» في لندن بمبلغ 400 مليون دولار، عاكف على سداد أصل الدين هذا بإصدار سندات جديدة للمستقبل بالمبلغ ذاته، معتبراً أن ذلك أمر طبيعي، مما يعني أن السياسة الثابتة للحكومة الحالية هي المدبونة المستمرة والمتواصلة بلا إنقطاع، وتسييد الدين بالدين.

فعلى ماذا تتكل الحكومة الحريرية في هذا التصرف؟

ثلاثة رهانات

يقول بعض المتصلين بالمراجع الحكومية في بيروت، أن هنالك ثلاثة رهانات تستند إليها الدولة في زيادة مديونيتها باستمرار، وفي اتجاهها إلى زيادة المديونية الخارجية كما ذكر السنيورة في مطالعته حول الميزانية الجديدة.

● الرهان الأول، هو حلول السلام في المنطقة ومع شطب الديون والاعفاء، من خدمتها. إن هذا الرهان قد يكون صحيحاً وقد لا يكون لكنه مشكوك في أمره حتى ولو حل السلام، فالعامل الأرضي حسين بن طلال بعد توقيع اتفاقية الصلح مع إسرائيل قبل سنتين، لم يتمكن بالجهد الجهد الذي بلغ درجة الاستعفاف، من شطب أكثر من 750 مليون دولار أي أقل من نصف خدمة الديون اللبنانية حالياً. ثم إن شطب الديون إذا ما تم، فإنه يسري على القروض المنوطة من الحكومات وليس على القروض المتحصلة في الأسواق المالية، أي أنها

تشمل «نادي باريس» لا «نادي لندن».

● الرهان الثاني، هو بيع املاك الدولة وتسيو مخالفات البناء. إن هذا الرهان أيضاً غير واقعي بالنظر إلى كثرة المخالفات والاعتداع على املاك الدولة في فترة الحرب. وبالتالي فإن التسويات والمبيعات المقترحة لن تحقق المبالغ الممكن أن تغطي جزءاً ملحوظاً من مديونية الدولة. ومع أن البعض يتوقع أن تحصل الدولة من التسويات والمبيعات لاملأها على أكثر من 2 مليارات دولار فإن آخرين يقرون أن هذه الدولار لا تجذب سوى أقل من 500 مليون دولار وخصوصاً إذا بيعت املاك الدولة إلى النافذين وحواشيهم.

● الرهان الثالث، بيع احتياطي مصرف لبنان من الذهب، وهو احتياطي تختلف تقديراته أيضاً ولكنه لا يزيد من مجمله عن 3 مليارات دولار في أحسن الحالات. ويبيع غير ممكن نظرياً بسبب حساسية الموضوع الذي واجه جميع الحكومات السابقة. لأن هنالك نظرة خاصة للبنانيين تجاه الاحتياطي الذهبي قد لا تكون واقعية عملياً لكن الحكومة الحريرية مضطرة في النهاية إلى احترام نظرة اللبنانيين إلى ذهبهم.

وما تقدم، يبدو أن الرأي القائل بأن ميزانية السنيورة «ناعمة الملمس خبيثة الطوية»، فبه شيء من الصحة أو عليه قرآن أن لم يكن أدلة أهمها قريتان: اولهما، أن السنيورة يحاول دائماً تمرير تصوراته لمالية البلاد بالتصل. وثانيتهما، أنه دائماً يتجاهل الأسئلة الصعبة، بتبسيط الواضح والبسط.

«جمعية المعلوماتية المهنية في لبنان» الأولى من نوعها في العالم العربي

مجاراة تقنيات العصر ومحاربة القرصنة وسرقة البرامج!

قامت في بيروت في خواتيم الشهر الماضي «جمعية المعلوماتية المهنية في لبنان» قال عنها رئيسها سامي نصيري أنها الأولى من نوعها في لبنان.

واكد «الحرص على مواكبة البلدان النامية والمصنعة لتقنيات تخطت الحدود وغزت كل القطاعات من دون قيد أو شرط، ولغت إلى «إن المعلوماتية باتت تشكل قطاعاً قانماً في حد ذاته يتسع وينمو مع كاثور الشركات وتضاعف الحاجة إليه، لا ذ تخلق مؤسسة رسمية أو خاصة من الكمبيوتر نظراً إلى ما وفرت هذه التكنولوجيا الحديثة من اساليب تساعد على تطوير الإنتاج ومضاعفة مما جعلها سلعة مفيدة وضرورية للنتاج وليست استهلاكية لتسجيع العالم المنتج، وأهداف الجمعية حدتها نصيري بأنها «القيام بالأعمال الرامية إلى توحيد المعلوماتية ومساعدة الأعضاء العاملين في حقل المعلوماتية في صورة دائمة لتوثيق اواصر التعاون ودعم الروابط بين أعضائها، والعلاقات المشتركة وتبادل المعلومات التقنية، والسعي إلى ايجاد الأنظمة المعلوماتية وتطويرها، والتعاون مع الشركات والمؤسسات التي تعمل في حقل المعلومات».

وسيكون بين وسائل عمل الجمعية، كما شرح رئيسها، تجميع الوثائق المعلوماتية والأحصاءات اللازمة للبحث والدراسة وتعميمها على جميع أعضائها مع البيانات والمعلومات والنشرات التي تجد فيها افادة لهم، وتنظيم مراكز دراسات وتدريب للعاملين في قطاع المعلوماتية بغية زيادة معلوماتهم وتوسيعها وتحسين انتاجهم وتطويره، فضلاً عن تاليف لجان اساسية وفرعية دائمة أو مؤقتة تكلف اعداد دراسات وتنفيذ مهمات محددة، وبحق لكل مؤسسة تعمل في حقل المعلوماتية أو كل شركة أو مؤسسة مسجلة في سجل تجاري تتعاطى أعمال المعلوماتية أو المكلمة لها أن تنتسب إلى الجمعية كعضو عامل شرط أن تتقيد بإحكام نظامها الداخلي وتعدلاته، وبالقرارات التي يستصدر عن الأجهزة المختصة فيها. وربما كان أهم هدف لقيامها، وهي فريدة من نوعها في لبنان والمشرق وبعض الخليج، «السعي لدى المراجع المختصة لتحديث القوانين ومنع قرصنة برامج المعلوماتية التي تعتبر ملكية فكرية خاصة وسرقتها، والحد من المضاربة غير المشروعة، فضلاً عن إعادة النظر في الرسوم الجمركية

غير المدروسة والمفروضة على كل سلع تصب في خانة الكماليات متناسين أن هذه السلع هي تقنية متطورة للنتاج والتحديث والخلق والابداع والمعرفة، وأشار سامي نصيري إلى أن «80٪ من المجلس التأسيسي تمثل الفاعليات في كل ادارة جديد يضم 12 عضواً سيتم في جلسة للجمعية العمومية تعقد بعد أربعة اشهر، ويأمل نصيري ومن معه في مجلس الادارة التأسيسي أن يصل عدد الشركات المنتسبة إلى 100 شركة، وهو يبلغ الآن 45 شركة.

بعد توقف مستمر منذ سنة 1991، عادت «مصلحة حماية الملكية الفكرية» في وزارة الاقتصاد والتجارة إلى إصدار شهادات الفارقة عبر نماذج خاصة. بعدما كان العمل مقتصر على إعطاء افادات لأصحاب الطلبات. فنتيجة للتطورات التي فرضتها التغييرات العالمية وخصوصاً لجهة ما أقرته اتفاقيات «غات» وملحقها «تريبس»، على صعيد حماية الملكية الفكرية، قامت وزارة الاقتصاد بتطوير العمل المتعلق بهذا الخصوص، ففرغت مستوى الوحدة الادارية المختصة في الوزارة من دائرة في مصلحة، وتم تعيين رئيس لها، ثم باشرت مكنته هذه المصلحة عبر

ويستعمل الجمعية من ثلاثة مصادر: الأول من اشتراكات الأعضاء، والثاني من مردود المعرض السنوي الذي تنظمه الجمعية، (أقيم في مطلع هذا الشهر)، والمصدر الثالث من مردود الخدمات التي ستقدمها الجمعية من خلال انشطتها المتعددة.

إيجاد أجهزة كمبيوتر وزيادة عدد الموظفين المختصين. ونتيجة لهذا التطور حلت المعضلة الزمنية وهي الاستعداد لإعطاء نحو 16 ألف شهادة كانت متوقفة منذ سنة 1991 لأصحاب الطلبات لمستحققيها، إضافة إلى إعطاء شهادات جديدة. وجدير بالذكر أن هذه الشهادات تدر أموالاً طائلة على خزينة الدولة، لأن كل نموذج شهادة يستوجب لصق طابع مالي بقيمة 100 ألف ليرة لبنانية، مع العلم أن 90٪ من هذه الشهادات هي شهادات لعلامات اجنبية. وهذا الواقع يعطي صورة مهمة وجيدة عن لبنان بالنسبة إلى العلامات التجارية والصناعية وعلامات الخدمة وتعكس إيجاباً إلى وجه لبنان وعلى دوره في

يبقى أن مجلس الادارة التأسيسي يضم جلال فواز، نائباً للرئيس، كلود بحصلي اميناً للمسر، بول شربل اميناً للصندوق، ميشال نصير محاسباً، انطوان كوكبانتي مستشاراً للعلاقات العامة، انطوان نادر وأمين مرمم بك مستشارين.

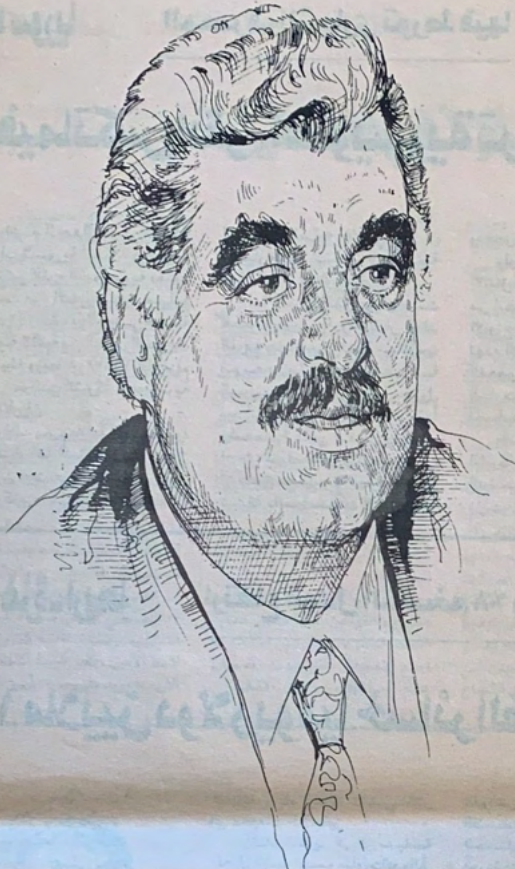
وزارة الاقتصاد تجاود إصدار شهادات العلامات الفارقة لحماية الملكية

50 ألف دولار للمكنتنة والتدريب التقني

حماية الملكية الفكرية مما يساهم في عملية التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وكان ياسين جابر، وزير الاقتصاد والتجارة، أعلن أنه تلقى كتاباً من المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية «ويوبو» وعقرها في جنيف «عن اختيار لبنان كبلد عربي وحيد لتخصيصه بمبلغ نحو 50 ألف دولار اميركي هبة مقدمة من هذه المنظمة إلى مصلحة حماية الملكية في وزارة الاقتصاد والتجارة من أجل تسهيل هذه المصلحة بكل الاستلزمات الضرورية من تجهيزات مكتبية ومكنتنة وتدريب العاملين فيها على أحدث الطرق الفنية حتى يبقى لبنان من الدول الرائدة في تأمين حماية قانونية فعالة لحقوق الملكية الفكرية.

لبنان الجديد جمهورية فقراء يقودها الاغنياء

رفيق الحريري نائب... أرمني!



تحليل سياسي:

أسفرت الانتخابات الثيابية الأخيرة في لبنان بإشراف الحكومة الحريري عن انتخاب عدد غير قليل من رجال الأعمال الأغنياء وغيرهم من أصحاب الثروات والمصالح، وعلى رأسهم طبعاً رئيس الحكومة نفسه رفيق الحريري. وترددت في بيروت أقوال عديدة حول دخول هذا العدد الكبير من الأغنياء إلى البرلمان لأول مرة في تاريخ لبنان الحديث منها أن المجلس الجديد هو تجربة أولية لما سيكون عليه الحال في المستقبل من حيث تعذر دخول غير الأغنياء إلى المجلس، أو كان الحرب اللبنانية التي دامت عشرين سنة ما قامت إلا لهذه الغاية كعقوبة إضافية للبنانيين!

وما يسند هذا القول التكاليف الكثيرة التي أنفقتها المرشحون الأغنياء لتأمين فوزهم، وقدرت مصادر علمية في بيروت أن مجموع ما أنفق عشرة فقط من أغنياء المرشحين وصل إلى ٢٥ مليون دولار أميركي.

على الطريقة الأميركية

ولم يقتصر التأثير الأميركي في لبنان على تداول العملة الأميركية الخضراء بطبيعتها الجيدة المستعمصة على التزوير كما يقال، بل إن كثيرين من النواب الفانزين، ولا سيما الأغنياء منهم، محسوبون على السياسة الأميركية، ومنهم من هو محسوب على الزعماء الأميركيين من سابقين وحاليين، وكذلك منهم من هو محسوب مباشرة على السفير الأميركي ريتشارد جونز ومعاونيه شلايكر. وقيل في العاصمة اللبنانية إن واحداً من النواب الجدد، هبط في دائرته من غامض علم الله، ليحل محل نائب سابق بارز، يحظى بنسب له رعاية خاصة لدى «البيت الأبيض» وأنه رافق كليتون في زيارته الرسمية الأخيرة إلى إسرائيل وحضر معه جلسة «الكنيست» الاسرائيلي حيث تلقى كليتون خطاباً، على الرغم من أن ذلك النسب المهيب ينتمي بشكل أو آخر إلى واحد من الأحزاب المعروفة في لبنان!

وأيضاً في تاريخ الحياة السياسية اللبنانية، تشبهاً شركات للعلاقات العامة على الطراز الأميركي تتولى تسويق المرشحين الراغبين والتميز بعنايتهم الانتخابية من وضع الشعارات إلى تعليق الصور والياطات التي تشر وتوزع البيانات الانتخابية، وغير ذلك من أساليب الدعاية المعروفة في الغرب.

رفيق وبهية

ومن أبرز ملامح الانتخابات الأخيرة فوز رئيس الحكومة رفيق الحريري في بيروت وفوز شقيقه بهية في مدينة صيدا. ولأحظ المراقبون أن بهية إبلت بلا حسناً في معركتها فتوقت به على شقيقها رئيس الحكومة، على الرغم من أن جزءاً كبيراً من الفضل في فوز بهية يعود إلى الرئيس نبيه بري الذي إنزلهما كلياً لا مواربة فيه لأسباب ليست خافية على الجنوبيين؛ ويقال في بيروت أن كاتباً مسرحياً معروفاً يقيم الآن في أوروبا يعد مسرحية جديدة بعنوان: «رفيق وبهية»، متمثلاً المسرحية التي وضعها الشاعر التركي الراحل ناظم حكمت بعنوان: «شهيرين وفرحات» ولقيت رواجاً كبيراً في أواخر ستينيات هذا القرن على مسارح الأوبرا والباليه ذات النزعة اليسارية في أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية أيضاً...

وقال بعضهم في بيروت في أواخر الحريري أن يرشح شقيقه المقاول شفيق عن طرابلس أيضاً فيسيطر بذلك على المدن السنية الساحلية الرئيسية، نظراً إلى أن الحريري حرص في هذه الانتخابات أن يظهر بمظهر الزعيم السني البيروتي الممثل لجميع السنة في لبنان!

الموجة السنية

فعلى الرغم من أن التركيز الاعلامي كله تقريباً اتجه باتجاه تسليط الأضواء على «حزب الله» وعلى «مصلحة» نبيه بري في الجنوب والبقاع، فقد لاحت في الأفق بوادر موجة سنية رعاهما الحريري وشملت جميع المناطق اللبنانية. ويمكن القول إن رئيس الحكومة بطريقة أو بأخرى استطاع أن يؤمن لصالحه معظم النواب السنة المنتخبين معه في بيروت وفي مناطق أخرى مثل البقاع حيث اعتبر نائب زحلة محمد علي الميسر ونائب بعلبك اسماعيل سكرية من الذين فرضهم الحريري أو ضمن نجاحهم.

ويخشى بعض اللبنانيين أن يتعمق الشعور الطائفي السني والشيعي في المرحلة المقبلة بسبب الصبغة التي صبغت الانتخابات الأخيرة، حيث فضل الحريري لكي يضمن بقائه في السلطة أطول مدة أن يظهر بمظهر الزعيم السني البيروتي، على الرغم من أن بيروت لم تنتخب لمصلحته كما كان يتوقع.

أصوات الأرمن

إلا أن ظهور الحريري بمظهر الزعيم السني البيروتي لا يغطي حقيقة أساسية يعرفها البيارة وهي أن الفضل في انتخابه يعود إلى الكتلة الضخمة من الأصوات الأرمنية، حيث بات للأرمن في بيروت وحدها خمسة نواب (بإضافة النائب دده يان الذي انتزع مقعد الإنجيليين العرب)، وهذه الكتلة الضخمة من الأصوات الأرمنية كانت موضع انتقاد شديد من بعض المعارضين وعلى رأسهم نائب بيروت نجاح واكيم، الذي ندد، وفي التلفزيون الأرمني ذاته، بالطريقة التي يقود فيها زعماء الأرمن اتباعهم إلى الانتخاب كتطبيع واحد. وقال النائب واكيم: «إن الأرمن بهذه الطريقة يتبنون أنهم جالية اجنبية تعيش في لبنان وليسوا لبنانيين كما يفترض بهم».

وأضاف قائلاً: «إن كثيرين من الأرمن لهم مشاركات ملحوظة في الحياة الوطنية اللبنانية في الصناعة وفي الثقافة وفي الفنون وبالتالي كان يفترض فيهم أن يتصرفوا كمواطنين لبنانيين لهم آراء متفاوتة وأصوات متفاوتة لا أن يساقوا إلى صناديق الاقتراع بالجملة وكأنهم يباعون ببيعاً، ولا رأي لهم سوى رأي زعمائهم وجهائهم الذين يعقدون الصفقات السياسية باسمهم ونياً عنهم».

وهكذا يمكن القول إن رفيق الحريري على الرغم من محاولة إغمار العامة السنية في بيروت وفي غير بيروت، ما هو إلا «نائب الأرمن»، لأن نجاحه كان بفضل أصواتهم.

«جماهير» بشارة مرهج

ومن أهم الظواهر التي شهدتها الانتخابات اللبنانية الأخيرة، انضمام بشارة مرهج إلى لائحة رفيق الحريري في بيروت، بل تهاافت مرهج على الانضمام إلى تلك اللائحة، على الرغم من الاثبات الجارحة التي الحقها به الحريري عندما كان وزيراً للدخالية في الحكومة الحزبية السابقة فصرفه الحريري من ذلك المنصب بطرق غير لائقة. ومع أن مرهج حاول أن يبدي شيئاً من العفوان بعد «صرفه التعسفي» من وزارة الدخالية، عندما رفض القبول بمنصب وزير دولة في الحكومة ذاتها، إلا أن تلك الحادثة بقيت غصة مريرة في نفسه.

وعندما حاول مسؤول كبير إقناع بشارة مرهج بقبول وزارة الدولة بعد الاستغناء عن «خدماته» في وزارة الدخالية، قال مرهج على نمة الرواة:

«انتي لا استطعت أن أقبل بسبب وضعي الجماهيري، فدهش ذلك المسؤول وقال له بين مصدق ومكذب: «وهل تعتقد يا استاذ بشارة أن جماهيري هي التي اوصلتك إلى ما وصلت اليه؟»

ويقال أن هذه المحادثة ظلت تطن في رأس النائب التقدمي واليساري والثوري السابق مديراً أن «الجماهير» التي اعتقد يوماً أنه صعد على ظهرها ليست هي التي أصعدته، وأنه إذا كان لا بد من أن يعود إلى مقعده النيابي وربما الوزاري، فلا مناص من تجيير «الجماهير» المزعومة إلى «الزعيم» الجديد في بيروت.

وهكذا كان... وتحول بشارة مرهج من قائد جماهيري إلى مضغة في أفواه... «الجماهير» وبات مضرب مثل على كل شفة لسان وأمولعة من المسلكة المنتظرة لجميع اليساريين والتقدميين السابقين الذين يحبون الجماهير إلى درجة التضحية بها على آغاب المال والسلطة!

جمهورية الفقراء

ويعد انتخاب هذا العدد الكبير من أصحاب الملايين (من الدولارات الأميركية طبعاً)، يتوقع كثيرون إذا ظلت السياسة الاقتصادية والاجتماعية سائرة على هذا المنوال، أن يتحول لبنان إلى جمهورية «فقراء» يقلوها «الأغنياء» (أي جمهورية موز بدون موز بعد تدمير يسائين الموز السابقة في الدامور على يد قادة الجماهير، وبعدما أصبح الموز مادة للتهراب عبر الحدود في الآونة الأخيرة).

الانتخابات، بل لتحمل تبعات اجتماعية لا تستطيع الدولة المديونة الوفاء بها (وإفساح المجال لوزيره وتحصلداره فؤاد السنورة خفض الإنفاق في الميزانية كما هو مبين في التحليل لميزانية السنورة الناعمة على الصفحة المقابلة)، فبات أصحاب الملايين من الزعماء الجدد ملزمين لأسباب انتخابية برعاية اجتماعية لبعض ناخبهم ومناصريهم، كتعليم الأولاد، دفع أقساطهم وإدخال بعض المرضى إلى المستشفيات وما إلى ذلك... فلكي يستولي الأغنياء على الدولة في النهاية فإن عليهم في هذه المرحلة الانتقالية أن يقوموا مقامها في بعض الحالات كما يقول أحد المتمعنين من سير الأمور في البلاد على هذا النحو.

الحقيقية لعموم الشعب اللبناني الفقير ليست جديدة أو وافدة مع الحريري والحريرييين من سمسارة ومقاولين، إنما هي قد تجددت مع قدوم الحريري فاكتسبت زخماً جديداً وأشيئاً من المصادقية.

في مطلع الستينات ومع البدايات الأولى للتلفزيون في لبنان كان الشيخ بيار الجميل، مؤسس «حزب الكتائب اللبنانية» يردد على مرأى ومسمع من اللبنانيين قوله: «كيف يعيش الفقراء إذا لم ينق الأثنياء».

والحقيقة هي أن المدرسة الحزبية تبدو أنها تعمدت إيصال أكبر عدد من الأغنياء إلى قيادة البلد ليس فقط لتحريك السوق عن طريق المدفوعات الانتخابية في مرحلة

كميات كبيرة تدخل عبر سوريا بأليات عسكرية

من يحمي مهربي الموز إلى لبنان؟

منه وقف التهريب ومعاينة المهربين، جاء فيه:

«إن زراعة الموز هي زراعة بديلة من زراعة الحمضيات التي تعاني مشاكل التصدير والتسويق. وقد أصدر مجلس الوزراء قراراً في تاريخ ١٩٩٥/١١/١٥ قضى بمنع استيراد الموز منعاً باتاً، ومع ذلك لا يزال الموز يدخل بطريقة التهريب بريا إلى الأسواق اللبنانية عبر الحدود السورية بواسطة سيارات الركاب وشاحنات الخضر والشاحنات العسكرية وبيع بشكل علني في المحلات والبسطات وعلى قارعات الطرق».

وقد سبق لنا أن لفتنا مصلحة المراقبة لديكم مراراً عدة إلى هذا الموضوع وطلبنا منها مكافأة تهريب الموز. وجدير بالذكر أن مصلحة

قبل حماية الموز اللبناني ومنع استيراد الموز الاجنبي، كان تهريب الموز اللبناني والاجنبي إلى سوريا ناشطاً.

وبعد الحماية، سمحت سوريا باستيراد الموز، ومنه الموز اللبناني، فنشط تهريب الموز الاجنبي من سوريا إلى لبنان بكميات كبيرة، مع تعديل في اسعاره إذ بلغ سعر الكيلو منه ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ ليرة لبنانية، وكان سعره قبل الحماية نصف ما هو الآن.

وفي الوقت ذاته تنتج حالياً نوعيات جيدة من الموز اللبناني. تجمع مزارعي الجنوب الذي نبه مراراً إلى ادخال الموز الاجنبي بطريق التهريب من دون اعلان مصدر التهريب وطرقه، وجه كتاباً إلى المجلس الأعلى للجمارك طالباً

المراقبة قامت مشكورة بالسعي الحديث ضمن إمكاناتها لمكافحة هذه الظاهرة وبالفعل تمكنت من ضبط مخالفات عدة في هذا الصدد في بيروت والشمال والبقاع. وعلى الرغم من ذلك فإن كميات التهريب تزداد يوماً بعد يوم وتتوسع مناطق انتشارها حتى وصلت إلى الجنوب متشاً هذه الزراعة علماً أن مراجعاتنا المتكررة لدى المسؤولين لم تنقطع.

لذلك نرجو مجلسكم الكريم التفضل باتخاذ كل الإجراءات والوسائل الكفيلة بمنع تهريب الموز وكبح جماح المهربين وإنزال اشد العقوبات في حقهم لحماية انتاجنا اللبناني الذي يعزز الاقتصاد الوطني الذي يعاني التدهور والركود». فمن يحمي مهربي الموز إلى «جمهورية الموز»؟

سوريا

المصرف التجاري تورط فيها

«فيما تكس انتر» السويسرية ترفض سداد ما يترتب عليها لشركة «الفرات»

اشدت الجدل بين «شركة الفرات السورية للغزل» و«شركة فيماتكس انتر» السويسرية بعدما رفضت هذه الأخيرة سداد مبلغ ٢٥٢,٨٦٤ الف دولار وهي قيمة الشحنة الثانية من الغزول السورية، التي يبلغ وزنها ٧١٤٧٢,٨ كيلوغرام حيث اعترضت الشركة السويسرية على الأوزان.

وقالت بيان زبائننا الذين تعاملوا مع البضاعة اشتكوا من فروق الأوزان حيث نص الاتفاق المبرم بين الشركتين على السماح بنسبة

الرطوبة العالمية ٨,٥٪ في حين أن اختبار مركز التجارة الخارجية اشار الى ان الرطوبة بلغت ٤,٦٪. اما «شركة الفرات» فرفضت الحجة السويسرية، وأكدت ان العقد الموقع بينها وبين «شركة فيماتكس» تم بعد زيارة مدير الشركة السويسرية نفسه الى معمل غزول دير الزور وقيامه بالاطلاع ميدانياً وشخصياً على الغزول، وأبدى إعجابها بمواصفاتها وأكد رغبته في ان يتفق مع «شركة الفرات» على صفقة بالمواصفات التي رآها

وفحص منها عينات عشوائية. وأوضحت «شركة الفرات»، ان الاتفاق نص ايضاً على بيع ٤٢٠ طناً من الخيوط القطنية من مختلف الأنواع والقياسات من دون تحديد لهذه الأنواع والقياسات، واعتبر الفحص الصادر عن مركز التجارة الخارجية بدمشق كعميار مؤثوق لحساب الرطوبة وهي ٨,٥٪. واستغربت «الفرات» ان تقبل الشركة السويسرية الدفعة الأولى المشحونة من الغزول التي بلغت وزنها ٨٢٩٩٠,٥ كيلوغرام

وتقاومت قيمتها كاملة عن طريق «الفرع ٢» من المصرف التجاري السوري في حلب وترفض الشحنة الثانية الآن.

وقد تطور الخلاف بين الطرفين لدرجة ان «المصرف التجاري السوري» في حلب (الفرع رقم ٣) قد تورط فيه، حيث اتهمته «شركة الفرات» بقبول المستندات الموقعة بين الشركتين من دون ابداء اية ملاحظة حولها.

وقد حاول المصرف التوسيط بين الشركتين ويمكن لاحقاً من اقناع

الجهة السويسرية بان تقوضه لدفع ١٥٤,٥ الف دولار لكنها امتنعت عن الالتزام بسداد ثمن الخيط من نوع ١٧٢٠. لكن اجراءات المراسلة التي تولاهها المصرف قد اخلت هذا الاتفاق لاكثر من شهرين مما ادى الى ان تحمل الشركة المصرف المسؤولية الكاملة عما حدث.

ويذكر ان «المصرف التجاري السوري» يلعب دوراً بالغ الأهمية ويمثل الشريان الذي تتدفق عبره الاموال، ويعد إحدى أهم الجهات في سداد قيم الحبوب والاقطان وسد

العجز. وقد وصلت ميزانيته الى اكثر من ٥٤٢ مليار ليرة سورية سنة ١٩٩٢ في حين بلغت قيمة الاعتمادات المستندية للاستيراد اكثر من ٦٠ مليار ليرة سنة ١٩٩٤ اما قيم البوالص برسم التحصيل فبلغت في سنة ١٩٩٤ اكثر من ١٥٢ مليار ليرة سورية.

وقد وصل حجم الكفالات المصرفية اكثر من ٢٤ مليار ليرة وزادت قيمة تعهدات التصدير في السنة ذاتها ١١٦ مليار ليرة سورية. وفي ما يتعلق بالغزول السورية فقد اشار عدد من الاقتصاديين الى انها تتمتع بميزة عالية ولها مكانتها وسمعتها في السوق العالمية واكدت تعاملها مع هذه الغزول (من خارج سوريا) انها حائزة منذ زمن طويل على ثقتهم... لكنهم اشاروا الى كساد في اسواق الغزول على مستوى العالم، والتي ركود تعانیه هذه المنتجات حالياً.

وقد اشتكت شركات غزول سوريا من هذه الكساد العالمي الذي تسبب بزيادة المخزون بشكل كبير هذه السنة حيث ارتفع مخزونها من ٧١٦ طناً في بداية السنة الى ٣٧٤٧ طناً في بداية تموز/يوليو الماضي.

وتعمل السلطات المعنية حالياً على النظر في هذا الوضع الذي لم يحدث سابقاً.

واكدت اوساط اقتصادية على اطلاع وصلة باصحاب القرار، بان الجهات المسؤولة تدرس الوضع بدقة متناهية وهي على يقين من انها في طريقها الى التماس الحلول الناجمة التي يرجح ان يكون من بينها سياسة سعرية جديدة خاصة. في حين ان رأياً آخر بدأ يتداول حول ارتفاع اسعار الغزول، واصحاب هذا الرأي يقولون ان سبب هذا الارتفاع هو تردد الجهات الخارجية في الاستيراد. وقبالة هذا الرأي يؤكد الاقتصاديون السوريون ان اسعار الغزول السورية هي حق لها لما تتمتع به من جودة وسمعة عالمية وان تحديد سياسة سعرية جديدة لا يجب ان يكون على حساب الغزول السورية.

غزة - أريحا

ارتفاع معدل التضخم ٨٪ والاسعار نار

١٠ ملايين دولار يومياً خسائر الفلسطينيين من الحصار!



الغربية، وهذه البطالة تنفسي اكثر في مخيمات اللاجئين. وأشار التقرير الى ان سياسة العزل الاسرائيلية طاولت حوالي ٥٢٩ مدينة وقرية ومخيم فلسطيني حيث عزلتها عن بعضها البعض.

على صعيد آخر، حذر محمد منصور، وهو خبير من مركز الاعلام الزراعي في الضفة الغربية، من المخاطر الحقيقية التي قال انها تواجه الثروة الحيوانية الفلسطينية من جراء الحصار العسكري - الاقتصادي الاسرائيلي المفروض على الاراضي الفلسطينية بشكل عام وعلى محافظة بيت لحم بشكل خاص. فالتشديد الجيد للحصار الذي فرضته السلطات الاسرائيلية بعد اعمال العنف الأخيرة بسبب في نقص خطير في الاعلاف والمواد اللازمة للثروة الحيوانية في الاراضي الفلسطينية. وحذر من خسائر فاحشة ستطاول مربي

الدواجن والمواشي في الاراضي الفلسطينية قريبا في حال استمر الحصار على وضعه الحالي من دون تخفيف. وقدر خسائر قطاع مربي الدواجن في محافظة الخليل وبيت لحم فقط بـ ٢ ملايين دينار (٤,٢٢٥ مليون دولار). وازدادت محمد منصور، ان الاخطر من ذلك كله هو ان المزارعين ومربي الثروة الحيوانية يضطرون الى استخدام اية اعلاف متوفرة بغض النظر عن قيمتها الغذائية ومواصفاتها مما يسبب نقصاً كبيراً في اوزان الماشية ويعرضها للأمراض المختلفة.

وقال ان المناطق التي تميز بانتاج خضري كبيرة مثل «جنين» و«طولكرم» و«أريحا» لا تتمكن من تسويق منتجاتها التي تتراكم في مزارعها والاسواق المحلية من جراء هذا الحصار.

اما المناطق الفلسطينية

المستهدفة للخضار فتواجه ظروفأ صعبة، لا سيما تلك التي لا يوجد فيها انتاج خضري مثل «رام الله» و«بيت لحم» و«الخليل». وهي لذلك تعاني الآن من نقص خطير في الخضار والفاكهة فما كان يصل الى السوق المركزي في محافظة «بيت لحم» يومياً والذي قدر ما بين ٤٠٠٠ صندوق خضار كبير اصبح حالياً لا يتعدى ٤٠٠ صندوق في اليوم فقط.

كل ذلك اضافة الى ارتفاع مؤشر الاسعار بنسبة ٧,٥٪، فحسب ادارة الاحصاء في غزة و«أريحا» فإن معدل التضخم للفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، حتى اب/اغسطس ١٩٩٦، ٧,٩٪، واعلى زيادة كانت في قطاع غزة حيث قفز مؤشر اسعار المستهلكين بنسبة ٨,٠٪ مقارنة مع زيادة قدرها ٤,٢٪ في القدس الشرقية و١٤,٠٪ في الضفة الغربية.

الغربية. والزيادة في مؤشر اسعار المستهلكين لشهر اب/اغسطس تقترب من الزيادة في مؤشر اسعار المستهلكين في اسرائيل للشهر ذاته التي بلغت ٤,٠٪، وهو ما يشير الى «الصلة الوثيقة بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي».

فالاقتصاد الفلسطيني يتأثر بأي تغير في الاقتصاد الإسرائيلي بسبب سنوات الاحتلال التي جعلت الاستيراد من اسرائيل حتمياً. ولكن على عكس المناطق الفلسطينية فان التضخم في اسرائيل تقابله زيادة في الاجور. وهذا ليس الحال في المناطق الفلسطينية. لذلك، فإن الأمر يؤدي الى ركود في اقتصادها والتي زيادة معدل الفقر. وما زال الفلسطينيون في غزة و«أريحا» يستخدمون العملة الاسرائيلية (الشاقل) والدولار.

في تقرير «للاتحاد العام لنقابات العمال الفلسطينيين» قرأنا ان الطوق العسكري الذي تفرضه اسرائيل على مناطق الحكم الذاتي في غزة و«أريحا» الحق اضراراً وصلت الى ١٠ ملايين دولار. وتفاقت معها نسب البطالة التي بلغت ٧٠٪ في غزة و٥٥٪ في الضفة

إسرائيل

أعمال العنف الأخيرة تترك بصماتها على الاقتصاد

النمو يتباطأ والمستثمرون الأجانب يراجعون حساباتهم!



مقتلاً وهو «ضعف الثقة» به في وقت تواجه الدولة العبرية اول تباطؤ في النمو من سنوات سبع.

فالحوادث التي هزت المنطقة اكدت عند المستثمرين الاجانب صواب وجهة النظر القائلة بالانتظار لمعرفة تطورات الموقف قبل الاستثمار.

بعد تولي بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة، في ٢٩ ايار/مايو الماضي، بدأت مخاوف المستثمرين الاجانب بشأن مستقبل السلام في الشرق الاوسط، ثم تصاعدت هذه المخاوف بالإشباتكات الأخيرة التي أسفرت عن مقتل ٥٨ فلسطينياً و١٥ جندياً إسرائيلياً.

وتزايدت بوضوح أهمية

الاستثمارات الأجنبية منذ وقعت اسرائيل اتفاقية سلام مع الفلسطينيين سنة ١٩٩٢. وزادت الاستثمارات الأجنبية في اسرائيل في سنة ١٩٩٥ الى ٢,٢ مليار دولار من ٨٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩٤ ثم ارتفعت بنسبة ٢٦٪ أخرى في النصف الاول من سنة ١٩٩٦.

فشركات متعددة الجنسيات، مثل «نستله» و«فولفو» و«كيمبرلي كلارك»، اشترت حصصاً في شركات اسرائيلية على امل استخدامها كقاعدة لها في «الشرق الاوسط الجديد» الذي ستوجده عملية السلام. إلا ان هذه الشركات، بدأت في الأونة الأخيرة تعيد النظر في التمويل.

وكانت الاستثمارات الاجنبية، لعبت دوراً بارزاً و«رئيسياً» في تعزيز بورصة تل ابيب للاسهم التي كانت تعاني هبوطاً. غير ان وعلى الرغم من العنف والاضطرابات السياسية المستمرة منذ نحو سنة احتفظ المستثمرون الاجانب بما يملكون من اسهم اسرائيلية. إلا ان هؤلاء بدأوا في مراقبة الموقف عن كثب انتظراً لعودة عملية السلام الى مسارها في المحادثات بين الفلسطينيين والاسرائيليين. فاذا خضت المحادثات تراوح مكانها بلا نتائج حاسمة، فإن عدداً من المستثمرين سينسحب.

وقد لاحظ غير مراقب انه على الرغم من اعطاف العنصر، فقد تم

تسجيل اسهم ثلاث شركات اسرائيلية للمنتجات التكنولوجية للتداول في الولايات المتحدة في مطلع هذا الشهر، في حين تعثرت عملية تسجيل اسهم شركتين من غير قطاع التكنولوجيا في بورصة لندن.

وبالنسبة الى الاقتصاد الاسرائيلي ككل، فان الضحية الاولى المطع هذا الشهر هي السياحة حيث قال مسؤولون ان إلغاء الحجوزات قد يؤدي الى خسار عوائد تبلغ ٢٠٠ مليون دولار. وقد حققت السياحة في ١٩٩٥ دخلاً يبلغ ٣,٢ مليار دولار الامر الذي جعلها من القطاعات الرئيسية للاقتصاد.

ويبدأ الاقتصاد الاسرائيلي التباطؤ هذه السنة بعدما كان نمواً

تجاوز معدل ٦٪ سنوياً طوال التسعينيات. ويقدر المحللون ان الناتج المحلي الاجمالي سينمو بمعدل لا يتجاوز ٢,٢٪ هذه السنة، فالاقتصاد قد انكمش في الربع الثالث من سنة ١٩٩٦.

وقال هؤلاء، انه على الرغم من ان تباطؤ النمو هو في الأساس تعبير عن تطورات مرتبطة بالدورات العادية للاقتصاد فان الموقف السياسي ناقم اثارها. في السنوات القليلة الماضية ومع عملية السلام والهجرة (من الاتحاد السوفياتي السابق الى اسرائيل) كان هناك تقاؤل بصفة عامة. وما تشهد تل ابيب هو رد فعل عكسي. فال مستقبل السياسي اصبح اقل وضوحاً.

تعدي اثر أعمال العنف التي دارت بين الفلسطينيين والاسرائيليين، على عملية السلم لتصيب في الاقتصاد الاسرائيلي

الأردن

«التخصيص» تتابعه لجنة برئاسة الكباريتي

الشراكة مع أوروبا قبل نهاية السنة والدينار سيبقى متداولاً في فلسطين!

خطلت الحكومة خطوة أخرى نحو اكتمال التخصيص، فتم تشكيل هيئة فنية متخصصة برئاسة عبد الكريم الكباريتي يناط بها مهام تخصيص المؤسسات والشركات الحكومية وبرمجة ووضع السياسات وبرنامج زمنية محددة لبيع حصص الحكومة في الشركات العامة والتخصيص في الأردن يقوم على اساس زيادة الكفاءة، وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والوحدات الاقتصادية وليس ببيع حصص الحكومة من أجل البيع. لذلك، تدرس هيئة التخصيص بعناية افضل الخيارات لتخصيص الشركات والمؤسسات الحكومية مع مراعاة مجموعة من العناصر أهمها دراسة قدرة السوق المحلية على الاستيعاب وعدم إرهاب السوق الثانوية وبيع الاسهم بقيمتها الحقيقية، وتمتلك الحكومة الأردنية، ونزاعها الاستثمارية المؤسسة

الأردنية للاستثمار، نحو ٢٠٪ من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المدرجة في سوق عمان المالي (البورصة) البالغ قيمته الجمالية ٤,٢٢ مليار دولار. كما تملك مؤسسة الضمان الاجتماعي المشتركة بين القطاع الخاص والحكومة حصصاً قيمتها نحو مليار دولار، ونفت ربما خلف، وزيرة التخطيط، التفكير بتخصيص حصة الضمان الاجتماعي، مؤكدة أنها تمثل أموالاً خاصة على الرغم من الاشراف الحكومي والخاص على ادارة استثماراتها.

وقالت ان الأردن يستعين بالبنك الدولي لتنفيذ برنامج التخصيص الذي لم تحدد معالمه وتفصيلاته بعد، وان البنك قدم تقريراً مفصلاً الى الأردن حول البرنامج. وأكدت ربما خلف، ان الآثار الجانبية للتخصيص خاصة في الجانب الاجتماعي موضع دراسة

وتوقعت ان يسهم التخصيص في زيادة الانتاجية وفرص العمل أمام العاطلين.

وتوقعت استكمال اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية في نهاية هذه السنة. المحللون الاقتصاديون يرون ان المكونات السياسية في الشراكة الأوروبية «بسيطة» ويتمحور حول حقوق الانسان والديمقراطية، فيما يعد الجانب الاقتصادي الأكثر أهمية.

والشراكة تنص على انشاء منطقة تجارة حرة أردنية - أوروبية تسمح لكل طرف بدخول منتوجاته الى أسواق الطرف الآخر من دون رسوم جمركية. لكن في نظر المحللين، ان الفارق الكبير في الامكانيات الاقتصادية سيسمح بدخول المنتوجات الأردنية بصورة فورية من دون رسوم لدول الاتحاد الأوروبي فيما يسمح للجانب الأردني بصورة تدريجية بدخول المنتوجات

الخاص.

فبرنامج الحكومة الحالي هو امتداد لبرامج الحكومات السابقة، وليس معزولاً عنها.

وما تضعه حكومة الكباريتي نصب العين هو جذب الاستثمارات الخارجية وهي لذلك سنت مجموعة من القوانين والتشريعات لتيسير اجراءات دخولها وازالة العوائق امامها وخصوصاً العوائق الجمركية.

وبدأت حكومة الكباريتي مؤخراً الاهتمام بتسويق الأوراق المالية الأردنية لجعلها أكثر جاذبية وتنافسية وبوضع معايير محددة لتنظيم التداول وتعزيز الشفافية في البورصة.

وعلى روتنامة الحكومة جملة من مشاريع القوانين، منها قانون حماية الاقتصاد الوطني وقوانين المنافسة ومنع الاحتكار التي تهدف ضمان عدم اساءة استغلال الانتفاخ

الاقتصادي محلياً وخارجياً.

وتبقى الديون تؤرق حكومة الكباريتي، وهي تسعى لادارتها بشكل جيد اذ هبطت نسبتها الى ١٠٠٪ مع نمو الصادرات والغاء بعض الديون وإعادة جدولة وهيكله معظم الديون الأخرى.

فالأردن، دونه الدول المجاورة، نجح في تغيير اسلوب الاقتراض من البنك الدولي يتمكن من الاقتراض من شروط تصحيحية والحصول على القروض المتفق عليها دفعة واحدة. ويرى المحللون ان الاقتصاد الأردني تجاوز مخاوف اصدار السلطة الوطنية الفلسطينية لعملة فلسطينية، فالدينار سيدتاول في الأراضي الفلسطينية في حين ان احتياطي الأردن من العملات الأجنبية ارتفع بنسبة كبيرة وبلغ الحد الآمن. وتقدر قيمة الاحتياطي الآن بما يزيد على ٥٠٠ مليون دينار.

العراق / الأردن

عندما أيقنت عمان أن لا مناص من التعامل معها

فصل السياسة عن المصالح الاقتصادية في العلاقة مع بغداد!

تنتهج حكومة عبد الكريم الكباريتي في علاقة الأردن مع العراق سياسة مشوشة بالحذر، وتحاول، ما أمكنها ذلك، الفصل بين ما هو «سياسي» وما هو «اقتصادي» على الرغم من الخيط الرفيع الذي يفصل بينهما.

فبعد ما سمي «انتفاضة الخبز»، واتهام بغداد بتحريك المستنقع الرائد، استعجل عبد الكريم الكباريتي في القول ان الأردن كان وسيبقى «الرتبة التي يتفلسف منها العراق وشريان الحياة بالنسبة الى المواطنين العراقيين».

بعد القصف الصاوري الأمريكي لبغداد، تركت الحكومة لوزير الاعلام مروان المعشر ان يعبر عن موقفها الرسمي، فاعلن بلهجة حاسمة رفض الأردن استخدام اراضي لضرب العراق، واكد حرصه

على سلامة العراق ووحدة اراضيها. وقد تسلم الصناعيون بالموقف الرسمي، فزار وفد من «غرفة صناعة عمان» برئاسة خلدون أبو حسان، السفارة العراقية، معلنين تضامنهم مع العراق في وجه ما سموه «العنوان الأميركي»، وطلبوا في بيان اصدرته الغرفة بعيد الزيارة «برفع الحصار عن العراق».

وكانت «غرفة صناعة عمان» اصدرت جريدة عن العلاقات التجارية مع بغداد، اظهرت ان الصادرات الأردنية الاجمالية الى العراق بين سنتي ١٩٧٨ و١٩٨٨ نمت بما نسبته ٤٠٩٪، في الوقت الذي نمت فيه المستوردات الأردنية من العراق ما يزيد على ٦٠ ضعفاً.

وفي ارقام «غرفة صناعة عمان»، ان حجم الصادرات الأردنية زاد بما نسبته ٢٥٠٪، فبقي العراق يتصدر قائمة الدول المستوردة من الأردن. وكان خلال سنوات حرب العراق ضد ايران (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ان دمردت الموانيء العراقية الرئيسية التي تربطه بالعالم فتحول «ميناء العقبة» الأردني على البحر الاحمر الميناء الرئيسي الذي تدخل عبره السلع والبضائع المستوردة الى العراق. وتحول الميناء الصغير ليصبح اكبر ميناء على البحر الاحمر. ونشفت تبعاً لذلك حركة النقل البري بين البلدين. وقد اقامت «شركة النقل البري العراقية - الأردنية» بأسطول من الشاحنات وصل الى ١٠ الاف شاحنة كانت تقوم بنقلات يومية بين العقبة وبغداد ناقلة السلع والبضائع المستوردة طوال سنوات تلك الحرب الضروس. إلا ان ذلك تبدل مع دخول عساكر بغداد الكويت في ٢٠ آب/

اغسطس ١٩٩٠، فجوّهت بغداد بعساكر التحالف وبمقاطعة وحظر تجاري دولي شدد الخناق عليها، وهو لما يزل ساري المفعول الى اليوم. وقد توارى ذلك مع بدء نزوب القدرات المالية العراقية التي كانت تتقلص مع اكلاف الحرب العراقية - الإيرانية المتصاعدة كل يوم، وهو ما دفع العراق الى الاقتراض من دولة محدودة الموارد مثل الأردن.

ويعد انتهاء الحرب وانكسار العراق، تراجع نسبة الصادرات الأردنية الى الخليج تراجعاً كبيراً، فترك الدول عاقت الأردن لوقوفه مع العراق في غزوته غير الموفقة للكويت، فانخفض حجم الصادرات السلعية من ١,٨ مجموعة سلعية سنة ١٩٨٩ الى ١٢ مجموعة سلعية فقط في سنة ١٩٩٥.

وتراجع حجم السلع والبضائع

وآخرى للمنظفات وغيرها... وفي ايار/ مايو الماضي وافقت الامم المتحدة على السماح للعراق ببيع جزء من نطفه وانفاق العائدات المتأتية منها لشراء اغذية وادوية للشعب العراقي. فبادر الصناعيون الأردنيون الى زيارة بغداد، لابقاء السوق العراقية سوقاً للمنتوجات الأردنية من جهة، ومن جهة ثانية استخدام بغداد ميناء «العقبة» الجنوبي، لاستقبال البضائع المستوردة الى العراق مع ما يعنيه ذلك من تنشيط لتجارة الترانزيت بين البلدين. وقد تشجع الصناعيون باليونان بالعودة التي قطعها المسؤولون العراقيون باستخدام «العقبة» لمستورباتهم، في وقت كانت العلاقات السياسية بين البلدين تشهد توتراً ملحوظاً بدأ من صيف ١٩٩٥ حين لجأ صهرها الرئيس العراقي حسين وصدام كامل وزوجتها الى الأردن، وبلغ نرته خلال ما سمي به انتفاضة الخبز.

في السنوات الماضية، كانت العلاقات الاقتصادية الجيدة بين الأردن والعراق تترامز مع علاقات جيدة على المستوى السياسي، وقد أدرك عبد الكريم الكباريتي ان لا مناص للاقتصاد الأردني، إذا ما أريد له النمو، من قيام أفضل العلاقات مع العراق الجار، وخصوصاً انه لم يتبد من السلم مع اسرائيل ما يساعد عمليات التصحيح الاقتصادي وزيادة الاستثمارات. لذلك اعتمد الكباريتي الفصل بين الموقف السياسي وبين المصالح الاقتصادية. ويبدو ان الكباريتي نجح في ابعاد السياسة عن الاقتصاد، والسبب الأساسي في نجاحه يكمن في تفهمه ببغداد وحاجتها الى الأردن حتى تفرض الظروف امراً آخر.

عثمان عاندي أول رئيس لها

منظمة السياحة الأوروبية المتوسطية تشدّد على مقررات مؤتمر مدريد للسلام!

انتخب الهيئة العامة لمنظمة السياحة الأوروبية المتوسطية، رجل الاعمال السوري المعروف المهندس الدكتور عثمان عاندي أول رئيس لها. وكانت المنظمة قد عقدت اجتماعها التأسيسي في الرباط يومي ١٩ و٢٠ ايلول/ سبتمبر الماضي، برئاسة وزير السياحة المغربي محمد محمدي العلوي. ويشير النظام الاساسي للمنظمة السياحية الأوروبية المتوسطية «الى ان عضوية المنظمة مفتوحة لكل الدول الموقعة على اعلان برشلونة بالاضافة الى الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية، بما في ذلك دول «مجلس التعاون الخليجي»، وهي مفتوحة لكل المؤسسات الوطنية والحكومية العاملة في حقل السياحة.

ويشمل ميثاق المنظمة برنامج العمل الملحق بالاعلان الأوروبي المتوسطي لاعلان برشلونة الذي اكد على ضرورة تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط استناداً الى قرارات مجلس الامن الدولي ووفقاً للاسس التي

قام عليها مؤتمر مدريد للسلام سنة ١٩٩١ بما في ذلك مبدأ الارض مقابل السلام.

وهذا ما اكده ايضاً عثمان عاندي في كلمته بعد انتخابه رئيساً للمنظمة، مضيفاً الى ضرورة تنشيط التنمية السياحية في الدول المعنية وتأمين التدريب والتأهيل والمعلومات والتسويق السياحي لتحقيق تنمية اقتصادية مثلى، على اعتبار ان الصناعة السياحية، أصبحت الصناعة الأولى في العالم.

المعروف ان عثمان عاندي يشغل ايضاً منصب رئيس «الاتحاد العربي للفنادق والسياحة»، وقد اقر ميثاق السياحة المتوسطية، بان حيوية السياحة المتوسطية تعتمد على هويتها واصالتها وان تطورها يجب ان يكون من خلال نظرة منخلطة ومتكاملة مع بقية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ومع احترام البيئة الطبيعية والثقافات الوطنية، وجاء في الميثاق ايضاً ان التعاون المؤكد اصبح ضرورياً وعاجلاً لضمان التطور الدائم للمنطقة ولرفاهية شعوبها.

زادت الديون الأردنية على العراق لتصل الى ١,٢ مليار دولار. ويوجد الأردن نفسه يدفع ثمن كفايته من النفط لعدة سنتين مقابلين من مستحقاته على العراق. وهذا ما حمله على خفض حجم برتوكوله التجاري مع بغداد من نحو ٤٠٠ مليون الى ٢٠٠ مليون دينار سنوياً اعتباراً من مطلع سنة ١٩٩٦.

وعلى الرغم من ذلك كله بقي العراق سوقاً رئيسية للمنتوجات الصناعية الأردنية، خصوصاً الزيوت النباتية والمنظفات والادوية. إذ اقيمت مصانع في الأردن لتلبية حاجات السوق العراقية تحديداً، وبينها مصانع للزيوت النباتية

البحرين

بعد احتواء آثار الإضطرابات وارتفاع أسعار النفط

المنامة تسترجع عافيتها الاقتصادية والنمو الى تحسن في سنة ١٩٩٧!

طريق ربط المساعدات الاقتصادية بمشاريع التنمية. وقدمت أربعة صناديق استثمارية عربية قروضاً للبحرين قيمتها ٢٦.٦ مليون دينار هذه السنة لتمويل توسيع شبكة توزيع الكهرباء.

ويقول محللون ان وضع البحرين كمرکز مالي ومصرفي مهم في المنطقة، لم يتأثر بالاحتجاجات الأخيرة.

إلا ان احتمالات نمو الموجودات محدودة جداً. وتعمل في البحرين محدوداً جداً. وحدة مصرفية خارجية تبلغ موجوداتها نحو ٦٧ مليار دولار و١٩ مصرفاً تجارياً تبلغ موجوداتها ٢.٥ مليار دينار.

استطاعت المنامة في الآونة الأخيرة احتواء الاحتجاجات التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٩٤ وقتل فيها ٢٦ شخصاً. ويعدما استتب للحكومة أمر الأمن والاحتواء السياسي لمضاعفات الاحتجاجات، شكلت لجنة من المختصين لإعداد دراسة شاملة حول الوضع السياسي. واللجنة تضم وزارات الإعلام والمالية والتجارة والبلدية لتقوم بالدراسة التي على ضوءها سيتم اقامة المشاريع لزيادة النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل للمواطنين.

كما يقوم حلفاء البحرين الخليجيون بمساعدة النمو عن

١.٤٪ في اجمالي الناتج المحلي سنة ١٩٩٤. ومنذ بناء الجسر الذي يربط البحرين بالسعودية ١٩٨٦ افتتح في البحرين أكثر من ١٢ فندقاً وأصبحت الجزيرة مركزاً إقليمياً للسياحة حيث يتوافد عليها السياح ومعظمهم من دول الخليجية.

وقد يكون ان الشكوك السياسية في اوائل السنة أو ضعف الاقتصاد في المنطقة في السنوات الأخيرة سبباً جعل السكان يحاذرون الانفاق، غير متيقنين من الاحتمالات، فتوقفوا عن الاستثمار بسبب الوضع السياسي المحلي وضعف الاقتصاد في المنطقة.

وستتفق البحرية حوالي ٩٠٠ مليون دينار (٢.٢٩ مليار دولار) في السنوات الخمس المقبلة على مشروعات إنشائية تشمل، بناء محطة جديدة للكهرباء والماء بتكلفة ٦٠٠ مليون دولار، وميناء بحري وجسر يربط المنطقة الصناعية في مدينة الحد بالميناء الرئيسي في العاصمة المنامة.

ويجمع اقتصاديون غربيون على القول بان الاقتصاد البحريني لم يتأثر بالاحتجاجات التي قام بها الشيعة للمطالبة باصلاحات اقتصادية وسياسية. ولكنها اثرت في ثقة المستثمرين والمستثمرين. واسهمت قطاعات التجارة والفنادق والمطاعم المهمة بنسبة

وقال وزير التجارة أيضاً، ان العجز انخفض الى ٦٥.٢ مليون دينار (١٧٢ مليون دولار) في سنة ١٩٩٥ من ١٢٠.٣ مليون دينار سنة ١٩٩٤.

ويقول محللون ان البحرين بدأت في الحصول على كل دخل حقل «أبو سعفة» المشترك الذي يبلغ انتاجه اليومي ١٤٠ ألف برميل منذ أول نيسان/ابريل وأن هذا سيضع حوالي ٢٠٠ مليون دولار سنوياً في اقتصاد البلاد. وتنتج البحرين حوالي ٤٠ ألف برميل يوميا من النفط من حقولها وتستورد ٢٠٠ ألف برميل يوميا من النفط السعودي الخام لتكريره في مصفااتها.

قرار الرياض منح المنامة جميع إنتاج حقل «أبو سعفة» بحري مشترك، وارتفاع أسعار النفط، ومشاريع إعمار عديدة، ستسهم جميعها في نهوض الاقتصاد من كبوته بسبب الإضطرابات الداخلية وهبوط أسعار النفط.

وتظهر أرقام رسمية ان اجمالي الناتج المحلي ارتفع بنسبة ٢.٣٪ سنة ١٩٩٤ بعد نموه بنسبة ٨.٢٪ سنة ١٩٩٣. ولا توجد أرقام رسمية لسنة ١٩٩٥ سوى ما أعلنه علي صالح الصالح، وزير التجارة في شهر حزيران/يونيو الماضي، إذ قال ان إجمالي الناتج المحلي في سنة ١٩٩٥ ارتفع بنسبة ٤.٢٪.

الشارقة

بسبب تراجع التضخم في دول المنشأ وتذبذب العملات

حجم التجارة الخارجية زاد ١,٩٪ سنة ١٩٩٥ وتزايد السكان رفع الاستيراد

مبنى جديد للشحن بمطار الشارقة الدولي مساحته ٧٤٠٠ متر مربع وتكلفة قدرها ١١ مليون درهم.

وقال القاضي ان التراجع الحاصل في قيمة تجارة الشارقة الخارجية في السنة الماضية، انحصر بشكل كلي في جانب الواردات التي شهدت كمياتها ارتفاعاً محسوساً بنسبة ١.٣٪ ليزيد حجمها من ١.١٦٠ مليون طن سنة ١٩٩٤ الى ١.٢٢٢ مليون طن سنة ١٩٩٥ وذلك على الرغم من ان قيمة الواردات انخفضت بفعل العوامل المذكورة من ٥.٦٥١ مليار درهم سنة ١٩٩٤ الى ٤.٨٧٥ مليار درهم وبمعدل تراجع قدره ١٢.٧٪ سنوياً.

وسجلت تجارة الشارقة الخارجية في مجال إعادة الصادرات سنة ١٩٩٥ نمواً في الكمية التي ارتفعت من ٤٠٧ آلاف طن سنة ١٩٩٤ الى ٥٦٤، ٤٩٩ ألف طن سنة ١٩٩٥ وبمعدل نمو قدره ٢٢.٧٪، في حين انخفضت قيمة تجارة إعادة الصادرات عبر موانئ الشارقة من ٣.٤٩٢ مليار درهم سنة ١٩٩٤ الى ٣.٢٧٠ مليار درهم سنة ١٩٩٥.

وأشار القاضي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي للإمارات وزيادة عدد الشركات العاملة فيها لتوازي نسبة ٣٤٪ من العدد الكلي للشركات المسجلة على مستوى الدولة، علاوة على بروز امارة الشارقة لتصبح مركزاً صناعياً للدولة حيث يعمل فيها نحو ٤٢٪ من العدد الاجمالي للمنشآت الصناعية، إضافة الى ان الشارقة أصبحت مركزاً نشطاً للفعاليات الثقافية والسياحية والتجارية.

وصف رئيس الدائرة الاقتصادية في الشارقة قطاع التجارة الخارجية انه «خدمي انتاجي مهم، يربط القطاعات الأخرى بجاراتها من السلع

المنطقة الحرة في مطار الشارقة الدولي، وأخرى في «الحميرة» وتدعم محطة الحاويات في ميناء «خورفكان» وتزويدها برافعتين جديتين بما يتيح مناولة وتخزين خمسة آلاف حاوية اضافية وانشاء

التضخم في دول المنشأ مع تذبذبات شتى لحقت أسعار العملات خلال السنة الماضية. وفي رأي القاضي ان اهم التطورات المتعلقة بنمو تجارة الشارقة الخارجية تمثلت في انشاء

حين تراجع قيمة التجارة بنسبة ١.٧٪ الى ٨.٢٤٦ مليار درهم (٢.٢ مليار دولار) وعزا رئيس الدائرة الاقتصادية التراجع المذكور الى انخفاض قيمة بعض السلع وتراجع معدلات

وقد استفاد بها ذاكراً ان الشركات المسجلة في المنطقة الحرة صدرت منذ بدء انطلاق المنطقة ما قيمته ١٤.٣ مليار دولار. مشيراً الى ان الفارق بين رقمي الاستيراد والتصدير يمثل القيمة المضافة المتحققة من الانتاج في المنطقة الحرة في «جبل علي».

وأوضح انه سنة ١٩٨٥ لم يكن هناك سوى ١٦ شركة مستمرة في المنطقة الحرة في «جبل علي». وفي سنة ١٩٩٠ وصل عدد الشركات الى ٢٠٠ شركة. وهناك اليوم نحو ١٠٠٠ شركة من ٧٢ دولة، مشيراً الى ان نحو ٤٠٪ منها من دول العالم المتقدمة صناعياً مما يساعد ادارة المنطقة الحرة في خطتها لجذب الصناعات عالية التقنية.

وقدر بطي نسبة المشاريع الصناعية القائمة الآن في المنطقة بنحو ٢٤٪ المشاريع الاجمالية، اي ما نسبته ٥٣٪ من اجمالي رؤوس الاموال المستثمرة في المنطقة، وأكد ضرورة الاهتمام بما يجري في العالم من تطورات في مجال الحريات التجارية، مشيراً الى وجود «منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية» (نافتا) والاتحاد الأوروبي، والتعاون الاقتصادي الآسيوي، الباسيفيكي.

وقال بطي، ان هذه التحديات جديّة بقدر ما هي فرصة لتحقيق مزيد من النجاح في إقامة

اعلن محمد بن سالم القاضي، رئيس الدائرة الاقتصادية، جردة حساب التجارة الخارجية للإمارات مشيراً الى ارتفاع حجمها سنة ١٩٩٥ بنسبة ٩.١٪ الى ١.٧٧٠ مليون طن في

اعلن محمد بن سالم القاضي، رئيس الدائرة الاقتصادية، جردة حساب التجارة الخارجية للإمارات مشيراً الى ارتفاع حجمها سنة ١٩٩٥ بنسبة ٩.١٪ الى ١.٧٧٠ مليون طن في

اعلن محمد بن سالم القاضي، رئيس الدائرة الاقتصادية، جردة حساب التجارة الخارجية للإمارات مشيراً الى ارتفاع حجمها سنة ١٩٩٥ بنسبة ٩.١٪ الى ١.٧٧٠ مليون طن في

اعلن محمد بن سالم القاضي، رئيس الدائرة الاقتصادية، جردة حساب التجارة الخارجية للإمارات مشيراً الى ارتفاع حجمها سنة ١٩٩٥ بنسبة ٩.١٪ الى ١.٧٧٠ مليون طن في

مناطق صناعية متكاملة تعرف كيف تستفيد من نظام الحريات المتوافرة في النظام العالمي الجديد.

وذكر المدير العام المساعد، ان الهدف منذ البدء من اقامة المنطقة الحرة في «جبل علي» كان الاسهام في تنوع مصادر الدخل عن طريق انشاء شركات وطنية وعالمية كبرى تعمل في مجال الصناعة والتوزيع، وزيادة حجم المناولة في موانئ دبي، إضافة الى الاسهام في تنشيط الحركة التجارية في الدولة.

وزاد انه لتحقيق ذلك فقد تم اعتماد مبدأ تقديم الخدمات المتفوقة للزبون الذي يعتبر نجاح مشروعه انجازاً للمنطقة الحرة ومؤشراً لنجاح هذا المشروع الاقتصادي.

وبين بطي احمد بطي، ان من الخدمات التي تم توفيرها للزبائن، مساحات كبيرة للتخزين بما في ذلك المخازن المكيفة والمبردة، ومنهج الخيار بين انجاز وحدات المبانى الجاهزة او استئجار ارض للبناء عليها.

وفي مجال السرعة في الانجاز تمكنت ادارة الميناء من العمل بحيث يتم تفريع أو تحميل في سفينة مهما بلغ حجمها خلال مدة لا تتجاوز ٤ ساعات، وتقليص حجم المعاملات الورقية لتسهيل عمليات التخليص على البضائع من دون عوائق ادارية سببها الروتين أو أي شكليات يمكن تلافيها.

«غلة»، وابدات الشركات في المنطقة الحرة في «جبل علي» فاقت المتوقّعات، ووصلت في سنة ١٩٩٥ الى ١,٣ مليار دولار مقابل ما يقل عن ١٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٥، وهي السنة التي اقيمت فيها هذه المنطقة.

هذا الكلام ورد في ورقة قدمها بطي احمد بطي، المدير العام المساعد للمنطقة الحرة في دبي، الى ورشة العمل الوزارية الإقليمية حول الإدارة الحكومية الجيدة وتنمية القطاع الخاص، التي نظمتها الحكومة الأردنية في البنك الدولي، وورقة بطي احمد بطي هي اول إحصاء رسمي يعلن عن أداء المنطقة الحرة في «جبل

«غلة»، وابدات الشركات في المنطقة الحرة في «جبل علي» فاقت المتوقّعات، ووصلت في سنة ١٩٩٥ الى ١,٣ مليار دولار مقابل ما يقل عن ١٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٥، وهي السنة التي اقيمت فيها هذه المنطقة.

هذا الكلام ورد في ورقة قدمها بطي احمد بطي، المدير العام المساعد للمنطقة الحرة في دبي، الى ورشة العمل الوزارية الإقليمية حول الإدارة الحكومية الجيدة وتنمية القطاع الخاص، التي نظمتها الحكومة الأردنية في البنك الدولي، وورقة بطي احمد بطي هي اول إحصاء رسمي يعلن عن أداء المنطقة الحرة في «جبل

«غلة»، وابدات الشركات في المنطقة الحرة في «جبل علي» فاقت المتوقّعات، ووصلت في سنة ١٩٩٥ الى ١,٣ مليار دولار مقابل ما يقل عن ١٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٥، وهي السنة التي اقيمت فيها هذه المنطقة.

هذا الكلام ورد في ورقة قدمها بطي احمد بطي، المدير العام المساعد للمنطقة الحرة في دبي، الى ورشة العمل الوزارية الإقليمية حول الإدارة الحكومية الجيدة وتنمية القطاع الخاص، التي نظمتها الحكومة الأردنية في البنك الدولي، وورقة بطي احمد بطي هي اول إحصاء رسمي يعلن عن أداء المنطقة الحرة في «جبل

«غلة»، وابدات الشركات في المنطقة الحرة في «جبل علي» فاقت المتوقّعات، ووصلت في سنة ١٩٩٥ الى ١,٣ مليار دولار مقابل ما يقل عن ١٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٥، وهي السنة التي اقيمت فيها هذه المنطقة.

هذا الكلام ورد في ورقة قدمها بطي احمد بطي، المدير العام المساعد للمنطقة الحرة في دبي، الى ورشة العمل الوزارية الإقليمية حول الإدارة الحكومية الجيدة وتنمية القطاع الخاص، التي نظمتها الحكومة الأردنية في البنك الدولي، وورقة بطي احمد بطي هي اول إحصاء رسمي يعلن عن أداء المنطقة الحرة في «جبل

«غلة»، وابدات الشركات في المنطقة الحرة في «جبل علي» فاقت المتوقّعات، ووصلت في سنة ١٩٩٥ الى ١,٣ مليار دولار مقابل ما يقل عن ١٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٥، وهي السنة التي اقيمت فيها هذه المنطقة.

هذا الكلام ورد في ورقة قدمها بطي احمد بطي، المدير العام المساعد للمنطقة الحرة في دبي، الى ورشة العمل الوزارية الإقليمية حول الإدارة الحكومية الجيدة وتنمية القطاع الخاص، التي نظمتها الحكومة الأردنية في البنك الدولي، وورقة بطي احمد بطي هي اول إحصاء رسمي يعلن عن أداء المنطقة الحرة في «جبل

دبي

بدأت بمائتين والمسجل فيها اليوم ألف شركة

غلة منطقة جبل علي الحرة ١,٣ مليار دولار سنة ١٩٩٥

علي» سنة ١٩٩٥.

وقد استفاد بها ذاكراً ان الشركات المسجلة في المنطقة الحرة صدرت منذ بدء انطلاق المنطقة ما قيمته ١٤.٣ مليار دولار. مشيراً الى ان الفارق بين رقمي الاستيراد والتصدير يمثل القيمة المضافة المتحققة من الانتاج في المنطقة الحرة في «جبل علي».

وأوضح انه سنة ١٩٨٥ لم يكن هناك سوى ١٦ شركة مستمرة في المنطقة الحرة في «جبل علي». وفي سنة ١٩٩٠ وصل عدد الشركات الى ٢٠٠ شركة. وهناك اليوم نحو ١٠٠٠ شركة من ٧٢ دولة، مشيراً الى ان نحو ٤٠٪ منها من دول العالم المتقدمة صناعياً مما يساعد ادارة المنطقة الحرة في خطتها لجذب الصناعات عالية التقنية.

وقدر بطي نسبة المشاريع الصناعية القائمة الآن في المنطقة بنحو ٢٤٪ المشاريع الاجمالية، اي ما نسبته ٥٣٪ من اجمالي رؤوس الاموال المستثمرة في المنطقة، وأكد ضرورة الاهتمام بما يجري في العالم من تطورات في مجال الحريات التجارية، مشيراً الى وجود «منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية» (نافتا) والاتحاد الأوروبي، والتعاون الاقتصادي الآسيوي، الباسيفيكي.

وقال بطي، ان هذه التحديات جديّة بقدر ما هي فرصة لتحقيق مزيد من النجاح في إقامة



«غلة»، وابدات الشركات في المنطقة الحرة في «جبل علي» فاقت المتوقّعات، ووصلت في سنة ١٩٩٥ الى ١,٣ مليار دولار مقابل ما يقل عن ١٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٥، وهي السنة التي اقيمت فيها هذه المنطقة.

هذا الكلام ورد في ورقة قدمها بطي احمد بطي، المدير العام المساعد للمنطقة الحرة في دبي، الى ورشة العمل الوزارية الإقليمية حول الإدارة الحكومية الجيدة وتنمية القطاع الخاص، التي نظمتها الحكومة الأردنية في البنك الدولي، وورقة بطي احمد بطي هي اول إحصاء رسمي يعلن عن أداء المنطقة الحرة في «جبل

السعودية

لأن النفط ارتفع سعره بمقدار ٣ دولارات للبرميل والنتائج المحلي نما ٦,٢%

الرياض تتوقع إنهاء عجزها البالغ ٥ مليارات دولار هذه السنة!



الارتفاع الذي تجاوز ٣ دولارات للبرميل، بحيث وصل إلى أعلى مستوياته منذ سنة ١٩٩١. وتتوقع مصادر نفطية أن يبلغ المعدل الوسطي لسلسلة نفوط «أوبك» هذه السنة نحو ١٩ دولاراً للبرميل مقابل ١٦,٨ دولار آخر سنة ١٩٩٥ ويقدر أن تحقق السعودية زيادة من دخلها النفطي سنة ١٩٩٦ بمقدار ١٠ مليارات دولار على مستوياته سنة ١٩٩٥ الذي بلغ نحو ٣٦,٥ مليار دولار. ويتوقع المحللون انخفاض معدل التضخم في السعودية إلى نحو ٢,٨٪ سنة ١٩٩٦ قياساً إلى متوسط الرقم القياسي لتكلفة المعيشة لجميع السكان مقارنة مع معدل ٥٪ سنة ١٩٩٥ الذي شهدت الأسعار خلاله ارتفاعاً إستثنائياً نتيجة تقليص الدعم عن بعض السلع والخدمات العامة. ويشير هؤلاء إلى أن بيانات النصف الأول من السنة الجارية تؤكد أن معدل التضخم بلغ ٠,٨٪ فقط. أما في الوضع المالي فإن

الحكومة ماضية في سياستها الرامية إلى تقليص العجز وإصلاح أوضاع الموازنة عبر ترشيد الاتفاق وتوزيع مصادر الإيرادات وتشجيع القطاع الخاص على الإشتراك في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وخفض العجز في الموازنة السعودية سيعود بدرجة أساسية هذه السنة إلى ارتفاع الدخل من النفط الخام بسبب ارتفاع الأسعار وتوجيه معظم هذه الزيادة إلى خفض العجز. وتتوقع المصادر أن تتمكن الحكومة من إنهاء العجز في موازنة السنة الجارية المقدر بنحو ٥ مليارات دولار. وتقدر الموازنة لهذه السنة بنحو ١٥٠ مليار ريال سعودي (٤٠,١ مليار دولار) وتقدر الإيرادات الاجمالية قبل ارتفاع أسعار النفط بنحو ١٣١,٥ مليار ريال (٣٥,٢ مليار دولار)، ليكون العجز المالي المتوقع لسنة ١٩٩٦ نحو ١٨,٥ مليار ريال تشكل أقل

من ٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي السعودي مما يعكس استمرار التحسن في أوضاع المالية العامة. وكانت هذه النسبة تجاوزت ١٠٪ قبل سنوات ثلاث. ويتوقع المحللون أن تحقق الصادرات الاجمالية للمملكة نمواً بنسبة ٢,٨٪ خلال ١٩٩٦ لتبلغ نحو ٤٦,٩ مليار دولار، وإن تنمو الواردات الاجمالية بنسبة ٤,٧٪ خلال ١٩٩٦ لتبلغ ٢٢,١ مليار دولار. وأشار إلى أن هذا التحسن في الميزان التجاري سينعكس على أوضاع الحساب الجاري، حيث يقدر أن ينخفض العجز فيه من نحو ٥,٥ مليار دولار سنة ١٩٩٥ إلى نحو ٤,٣ مليار دولار سنة ١٩٩٦، وينسب ٢١,١٪. وبالمقابل فقد تحسن احتياطي المملكة من العملات الأجنبية ليلعب ٩٣٧٨ مليون دولار في نهاية نيسان/ أبريل الماضي بنسبة بلغت نحو ٢٢,١٪ مقارنة مع نهاية سنة ١٩٩٥.

وفي مجال التطورات النقدية والمصرفية في السعودية فإن أداء المصارف التجارية في النصف الأول من ١٩٩٦ كانت جيدة. فقد أعلنت المصارف تحقيق مزيد من الأرباح مقارنة مع الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٥. وبلغ مجمل ما حققته تلك المصارف من أرباح خلال النصف الأول من ١٩٩٦ قرابة ٣ مليارات بارتفاع بلغت نسبته ٧٪ وهذه الزيادة تعكس قدرات وإمكانات القطاع المصرفي في السعودية على التأقلم مع الواقع الاقتصادي ومتطلباته. وعلى الرغم من عدم تكدي أي مصرف سعودي بخسائر في النصف الأول من السنة الجارية، إلا أن مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها شهدت ارتفاعاً لدى خمسة من المصارف الكبيرة. في حين أن معظم المصارف استثمرت مبالغ كبيرة في مجال التكنولوجيا الحديثة الأمر الذي ساعدها على ضبط

أوضاعها على المدى الطويل ورفع فاعلية التشغيل. على سعيد آخر، دعا الملك فهد بن عبد العزيز مجدداً القطاع الخاص السعودي إلى فتح الأبواب أمام تشغيل اليد العاملة السعودية. واعتبر المسألة عنواناً لنجاح التنمية الشاملة. فالوقت في نظر العامل السعودي أصبح ملائماً بعد مرور نحو ٢٧ سنة من التخطيط التنموي الناجح، للتركيز في شكل أكبر على الموارد البشرية السعودية والاجهزة التنظيمية وما يتصل بها من جوانب تتعلق بالانتاجية والتقنية. وفتح حديث الملك عن تشغيل اليد العاملة السعودية الباب مجدداً على موضوع كان الشغل الشاغل للمسؤولين في المملكة وسط مؤشرات إلى وجود بطالة ظاهرة ومبטنة تهدد عشرات الآلاف من الخريجين السعوديين في ظل منافسة شديدة من اليد العاملة الأجنبية الرخيصة.

لا يختلف العارفون المتبعون للوضع الاقتصادي السعودي، أن يحقق الناتج المحلي الاجمالي في المملكة نمواً قد يصل إلى ٦,٢٪ في هذه السنة مقارنة مع معدل نمو بلغ ٤,٢٪ في سنة ١٩٩٥. ويستند هؤلاء إلى تحسن أداء القطاع النفطي نتيجة ارتفاع أسعار النفط عما كان مقدراً في السابق، فقد استغادت السعودية التي تنتج ٨ ملايين برميل يومياً من

اليمن

١٠ ملايين دولار لمشروع خماسي ينتهي سنة ١٩٩٧

النمو السكاني يخلق أزمة وصنعاء تتكل على صندوق الامم المتحدة للسكان!

تلك الأوضاع.

وحسب الإحصائيات الأخيرة الرسمية فإن اليمن يعاني من نمو سكاني مرتفع وصل متوسط السنوي إلى ٢,٧٪ فضلاً عن ارتفاع الوفيات عند الانجاب وحالات وفيات الأطفال في الأعمار ما بين ثلاث إلى ست سنوات.

وتبدي حكومة عبد العزيز عبد الغني اهتماماً واسعاً بتصحيح الخلل السكاني في مقابل الموارد المحدودة، وينعقد في نهاية هذا الشهر المؤتمر الوطني الثاني للسكان الذي سيكون فرصة لتقويم السياسات والاستراتيجيات المتبعة والبحث في المعوقات ومعالجتها.

ويقدر سكان اليمن حالياً بنحو ١٦ مليون نسمة وتشير احصاءات رسمية إلى أن ٥٠,٣٪ من السكان تقل أعمارهم عن ١٤ سنة، وتشكل قوة العمل ٣٠,٥ مليون نسمة بنسبة ٢٤,٤٪ من مجموع السكان، وتشكل الإناث ٢٠,٢٪ من قوة العمل.

وقدرت الحكومة معدل الإعالة الاقتصادية بنحو ٤٣,٩٪ والبطالة بنحو ٢٥٪ سنة ١٩٩٤. ويتركز معظم العاطلين عن العمل في الريف حيث بلغت نسبتهم ٦٩,١٪ وتصل نسبة الأمية حسب التقديرات الرسمية إلى ٥٥,٨٪ تتوزع بين الإناث (٧٦,٢٪) والذكور (٣٦,٥٪) وتبلغ نسبة الأمية في الحضر ٣٤,١٪ وفي الريف ٦٣,٢٪.



كشف سوم بي بوداسيني ممثل صندوق الامم المتحدة للسكان في اليمن، أن الاعتمادات المالية لمساعدة صنعاء ستشهد ارتفاعاً في السنوات المقبلة، لكن ذلك يرتبط بحسن الأداء في تنفيذ المشاريع ذات الصلة بالسكان، وأن الصندوق اعتمد عشرة ملايين دولار من موازنته الخاصة لتنفيذ مشروع خماسي ينتهي سنة ١٩٩٧.

ما يجدر ذكره هنا، ان الامم المتحدة قدمت مساعدات إلى الحكومة اليمنية لاتجاه التعداد السكاني والصحة الانجابية وتدريب الأطباء والعاملين في قطاع الصحة وتطوير البحث العلمي ودعم المؤسسات بالاجهزة والمعدات الحديثة. وأشار بوداسيني، إلى ان صندوق الامم المتحدة للسكان يقدم تعاوناً مع المنظمات غير الحكومية ويهتم برفع مستوى التوعية إزاء قضايا السكان بالتنسيق مع وزارات الاعلام والتربية والشباب والصحة والشؤون الاجتماعية.

ويركز الصندوق على دمج قضية السكان في كل القطاعات الانمائية الأخرى كما يهتم بدعم اشراك المرأة اليمنية في الانتخابات التشريعية المقبلة. ومن المقرر أن تزور اليمن بعثة من مقر الصندوق في نيويورك السنة المقبلة للبحث مع المسؤولين في برامج يتحدد على ضوءها تحديد الظروف المالي للموازنة الجديدة. وشدد سوم بي بوداسيني على ان اوضاع اليمن السكانية المتفاقمة باتت تفرّض على صندوق الامم المتحدة اتخاذ قرار، يفتح صنعاء دعماً كبيراً لوزاري

ايران

«البنك المركزي» وضع تخطيطاً وروزنامة

تسديد ٢١ مليار دولار من الديون الخارجية بحلول سنة ٢٠٠١!

القائم مع الدول الأخرى في مجال النفط مشيراً إلى ان نحو ١٢٣ شركة محلية وأجنبية قد أبدت استعدادها للاستثمار في مشاريع هامة في البلاد. وأشار إلى ان شركة توتال الفرنسية تقوم حالياً بتنفيذ مشروعين نفطيين في حقل سري البحري.

ونوه الوزير الإيراني بالتعاون بين بلاده وبباكستان لبناء مصفاة للنفط بطاقة انتاجية تصل إلى ١٢٥ ألف برميل يومياً إستناداً إلى اتفاقية وقعت بين البلدين مؤخراً. وقال ان تكلفة بناء المصفاة ستصل إلى نحو ١,٢ مليار دولار وسيتملها الجانبان مناصفة وستكون جاهزة بحلول سنة ٢٠٠٠. وقال أغا زادة ان طاقة انتاج النفط الخام الإيرانية تجاوزت أربعة ملايين برميل يومياً.

وأضاف انه ينتظر ان يتجاوز انتاج النفط الخام الإيراني من حقول النفط البحرية ٥٠٠ ألف برميل يومياً بنهاية السنة الإيرانية الحالية في آذار/ مارس ١٩٩٧. وأضاف ان متوسط انتاج النفط من الحقول البرية وصل إلى ٣,٥ مليون برميل يومياً. وذكر الوزير أن ايران تصدر ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار من الكيماويات والبترولكيماويات سنوياً. وصدرت ايران نفطاً خاماً بقيمة ١٤,٩٤ مليار دولار في عام ١٩٩٥. وقال أغا زادة ان عائدات ايران من النفط في اول اربعة اشهر من السنة الإيرانية الحالية التي بدأت في آذار/ مارس زادت بنسبة ١٠٪ عن عائدات الفترة ذاتها في ١٩٩٥.



رشح من طهران ان «البنك المركزي» ينوي سداد ما يزيد على ٢١ مليار دولار من الديون الخارجية للبلاد بحلول آذار/ مارس سنة ٢٠٠١.

وقد بلغ اجمالي ديون ايران خلال المدة من آذار/ مارس ١٩٩٥ إلى آذار/ مارس ١٩٩٦ ٢١,٩ مليار دولار بما في ذلك قروض قصيرة الاجل قيمتها ٤,٥ مليار دولار والباقي في صورة قروض متوسطة وطويلة الاجل.

وفي نية البنك المركزي سداد ٩,٩ مليار دولار خلال سنة ١٩٩٦/١٩٩٧، ٤,٦ مليار دولار في سنة ١٩٩٧/١٩٩٨، ٣,٩ مليار دولار في سنة ١٩٩٨/١٩٩٩، ٢,٦ مليار دولار في سنة ١٩٩٩/٢٠٠٠، ٦٣٥ مليون دولار في سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١، ٤٩٠ مليون دولار في ٢٠٠١/٢٠٠٢. وسيبدأ سداد مبلغ المائة ومليوني دولار المتبقى بعد شهر آذار/ مارس من سنة ٢٠٠٢.

وكان البنك المركزي الإيراني قد أعلن أخيراً أن إجمالي الديون الخارجية للبلاد بلغ ٢٢,٧٣٧ مليار دولار في سنة ١٩٩٥/١٩٩٤. ويبنى البنك حساباته على أساس السنة الإيرانية التي تبدأ في الحادي والعشرين من آذار/ مارس وينتهي في اليوم الأخير من الشتاء أي في يوم آذار/ مارس. من ناحية ثانية أكد وزير النفط الإيراني غلام أغا زادة وجود إيران الفعال في السوق البترولية الدولية باعتبارها ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط ورابع دولة منتجة له في العالم.

وأعرب أغا زادة عن ارتياح بلاده إزاء تعاونها

لا معاهدات سلام بعد اليوم

ديبلوماسية جديدة لمرحلة اللاسلام واللاحرب في الشرق الاوسط!

منذ مجيء بنامين نتنياهو الى الحكم في اسرائيل، أخذت الصورة السنائية لعملية السلام تتشوش بحيث تضاربت الآراء في المسار الذي ستسرسو عليه في المستقبل. وقد اختلفت «الميزان» مطالعة ريتشارد هاس، مدير دراسات السياسة الخارجية في «معهد بروكنغز» الاميركي، وكبير المستشارين السابقين للرئيس جورج بوش ان عملية السلام جارية لكن من دون معاهدات، وهي بعنوان: «لا معاهدات بعد اليوم».

كانت السنوات الخمس الماضية سنوات مذبذبة في الشرق الاوسط لكن هذه المرحلة انتهت وهناك عدة عوامل تسببت بهذا الانتهاء المفاجيء، وهي لا تعود فقط الى تغيير الحكومة الاسرائيلية. والواقع، ان مرحلة المعاهدات في الشرق الاوسط كانت تنتهي على أي حال حتى لو انتصر شمعون بيريز في الانتخابات، فعدم القدرة على عقد معاهدات جديدة، ستكون له نتائج كبيرة على عملية السلام وعلى السلام ذاته سواء بسواء. لكن نهاية مرحلة المعاهدات ليس من الضروري ان تؤدي الى انكسار السلام او عملية السلام اذا لم يتصرف القراء والديبلوماسيون المعنيون وكان شيئاً لم يتغير أو كان كل شيء قد ضاع.

فالملابح الآن نهج جديد في الديبلوماسية اكثر تواضعاً في سعيه لكن ليس أقل تطالباً في مقتضياته.

من «موريد» الى «أوسلو»

ما جعل مرحلة المعاهدات والاتفاقات الاخرى ممكنة، هو فوق كل شيء، انتهاء الحرب الباردة ومعاناة حرب الخليج وكانت النتيجة قراراً اتخذته جميع الجيران المحيطين بإسرائيل والفلسطينيون القاطنون في الضفة الغربية وغزة، بحضور مؤتمر مدريد للسلام سنة ١٩٩١. وفي الوقت ذاته وجد الاسرائيليون في مدريد مخرجاً للتخلص من تكاليف واعباء الاحتلال، وامكانية التعرض للأسلحة الحديثة بعد سقوط صواريخ سكود العراقية على المدن الاسرائيلية في حرب الخليج الثانية.

وفي المقابل أدى فشل التحركات الديبلوماسية ما بعد مدريد الى «اتفاقية أوسلو» سنة ١٩٩٢ الخاصة بغزة وأريحا، والتي «اتفاقية أوسلو» سنة ١٩٩٥ التي وسعت السلطة الفلسطينية لتشمل المدن الكبرى في الضفة الغربية. وكانت «أوسلو» ممكنة بسبب رغبة اسرائيل في قبول منظمة التحرير الفلسطينية، مقروناً بقبول المنظمة السير بالعملية خطوة من غير أي ضمان لنهائيتها. وقد أدت «اتفاقية أوسلو» الاولى الى نتائج جاني غير متوقع، هو معاهدة

«السلام الاسرائيلية - الاردنية». فهل هناك أي فرصة لمعاهدات أخرى؟

الجواب السريع، هو «لا» معاهدات جديدة للسنوات الخمس المقبلة، فالقضايا العالقة كبيرة الى درجة لا يمكن تصور اتفاق حولها، وربما المتفاوض حولها، حتى لو أراد المتفاوضون. وهذه القضايا الصعبة هي:

مسألة القدس، مسألة السيطرة الفلسطينية على الأراضي المحتلة وقيام دولة فلسطينية، وحق ملايين اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم، ومسألة المياه. واليوم لا تتوفر الرغبة او القدرة على عقد اتفاق اسرائيلي - فلسطيني حول الوضع النهائي، وهذا الواقع صعب جداً بالنسبة الى قيادة منظمة التحرير، لانها إذا أقدمت على مساومات حول أهداف سياسية مهمة تفقد دعم شعبها وبالتالي شرعيتها، بالإضافة الى منافسة «حركة حماس» لها. فمن الاسلم لها تبني أحلام كاملة غير قابلة للتحقيق من قبول حقائق ناقصة ومتقصصة. وكذلك الأمر بالنسبة الى الحكومة الاسرائيلية، إذ ان المخاطر السياسية الناشئة من عيشها مع وضع رامن مشكول وغير مكتمل تبقى أقل من مخاطر أي بديل مثير للجدل.

وتبدو الصورة قاتمة أكثر من حيث احتمالات عقد معاهدة بين سوريا واسرائيل. فالمعروض من اسرائيل غير مقبول من سوريا، وليس هناك أي دليل على أن الرئيس

السوري حافظ الأسد، مستعد أن يقبل نصف رغيف، في الوقت الذي رفض فيه عروض حكومة اسحق رابين السابقة التي تعيد اليه معظم الجولان. والحقيقة هي أن اولوية الرئيس الاسد تتركز حول دوام نظامه وسلطته في سوريا، ومن مصلحة في هذا الاتجاه الحفاظ على حالة العداء مع اسرائيل، وابقاء سوريا مخلقة امام العالم الخارجي لان ذلك يخدم اهدافه أكثر مما يخدمها السلام.

كذلك ليست هناك أي فرصة للاتفاق بين اسرائيل ولبنان، لأن لبنان لا يستطيع أن يتصرف بمفرده، وليس هناك أي إغراء اسرائيلي، بما في ذلك الانسحاب من جنوب لبنان، بإمكانه أن يسهل عقد اتفاق اسرائيلي - لبناني!

وهناك أيضاً بعض التفسيرات العمومية لضعف احتمالات عقد اتفاقيات جديدة للسلام منها، غموض التفويض الذي أعطي لتنيناهو في الانتخابات الاسرائيلية. وكذلك في العالم العربي هناك عوامل عديدة تجعل من الصعب عقد اتفاقيات جديدة، منها الغموض المصري تجاه اسرائيل لتخفيف الثقة الداخلية من جهة، ومحاولة استعادة المركز القيادي لمصر في العالم العربي من جهة ثانية. ومنها أيضاً ضعف الدعم الاردني للاتفاقيات المعلقة مع اسرائيل. أما دول الخليج فأنها تواجه مشكلات اقتصادية متزايدة، وهي منهزمة بمعالجة التحديات السياسية الداخلية والتهديدات المحتملة من ايران والعراق. إضافة الى أن الحركات الاسلامية الداخلية المتطرفة ومسانديها في الخارج يشكلون عامل تثبيت يمنع المزيد من «التطبيع» والمساومة مع اسرائيل. إن الاتفاقيات المعلقة حتى الآن قد حُفقت من امكانية عقد المزيد من المعاهدات. ذلك أن الإحاح الآن أقل منه قبلاً. والوضع الراهن الآن أفضل مما كان عليه قبل سنوات خمس، بمعنى انه مقبول أكثر من مخاطر المساومة، كما إن مرور الزمن قد أضر باحتمالات السلام.

لكنه من الخطأ المساواة بين ضعف او انعدام احتمالات الاتفاق، وبين انتهاء عملية السلام او السلام نفسه. ذلك أنه من الممكن، كما دلت تجارب التاريخ، إبقاء حالة اللاسلم واللاحرب لفترات طويلة. فهناك حد معين بين الحل والسلام من جهة، وبين الانهيار والصراع من جهة أخرى، وإقامة مثل هذا الحد وجعله مستقرًا أمر يتعين أن يكون هدف المرحلة المقبلة من الديبلوماسية.

ديبلوماسية

مرحلة جديدة

قد يسعف في فهم هذا التصور النظر الى السلام في الشرق الاوسط خلال السنوات الخمس الماضية على أنه مثل سهم في البورصة ارتفع سعره عالياً، بحيث بات تصحيح السعر حتمياً. وهدف الديبلوماسية الاميركية يجب أن يكون التقليل ما أمكن من حجم هذا التصحيح واجتناب فقدان

المكاسب السابقة التي تحصلت بعناء شديد. ويتطلب النجاح في هذا الجهد قبول الفكرة بأن تحقيق التقدم في غياب المعاهدات وغير ذلك من الاتفاقيات الرسمية، مجرد أداة واحدة من أدوات الديبلوماسية وليست دليلاً لها. وهناك ثلاثة بدائل بارزة:

١ - اتخاذ خطوات من طرف واحد.
٢ - اتخاذ تدابير لبناء الثقة - إعطاء الإشارات.
٣ - هذه البدائل الثلاثة يمكن ويجب استخدامها لاجتناب ما هو أسوأ، او حتى لتحقيق بعض التقدم. فالثقة يمكن بناؤها بالافعال ويمكن بناؤها بالامتناع عن الافعال. وعلى اسرائيل أن تقاوم إغراء ابعاد منظمة التحرير ورفضها للعمل مع الاردن لحل الشؤون الفلسطينية لأن ذلك لن ينجح ومن شأنه أن يثير العنف الفلسطيني ويضعف مركز الملك حسين.

ولبنان أيضاً يمكن أن يقدم فرصة للعمل من طرف واحد. فالاهداف الاسرائيلية في لبنان هي أهداف أمنية لا علاقة لها بالأرض، والوجود العسكري الاسرائيلي في جنوب لبنان أخفق في ردع الهجمات بالصواريخ ضد شمال اسرائيل، ولذا، بإمكان اسرائيل أن تسحب قواتها ببساطة فتجنّبها التعرض للهجمات وتقدم إنجازاً ديبلوماسياً كبيراً للحكومة الاسرائيلية.

فالبديل الوحيد عن ذلك هو قبول أمر غير مقبول سياسياً، أي استمرار التعرض للهجمات من الأراضي اللبنانية.

تكييف التكتيكات

لا المبادئ

إن الدور الاميركي هو الدور الخارجي الحاسم في المنطقة. ولكي يبقى هذا الدور فعالاً يتوجب على الولايات المتحدة تغيير نهجها تجاه الشرق الاوسط، لأنه من البعث الاستمرار وكان شيئاً لم يتغير.

فالرئيس الاميركي ومساعدوه وقته قصير وطاقته محدودة من حيث تكريس الجهد للسياسة الخارجية، ومن المستحيل القول بأن عشرين زيارة أخرى يقوم بها وزير الخارجية الى سوريا أنفع للامن القومي الاميركي من صرف هذا الوقت في التشاور مع قادة اليابان والصين وروسيا والهند؛ وحتى في الشرق الاوسط

هناك قضايا أخرى، تستدعي المزيد من الاهتمام لدى المسؤولين الاميركيين أكثر مما تستدعيه عملية السلام التقليدية، بما في ذلك التعاطي مع العراق وايران، ومساعدة دول المنطقة على مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية الداخلية.

فالحلقة الراهنة ليست لحظة درامية، وأي وقت يصرفه كبار المسؤولين الاميركيين على عملية السلام، يجب أن يقتصر على أشياء محدودة لكنها ذات إمكانية مجدية. وما على واشنطن سوى أن تقدم

النصح بضبط النفس وتعزيز الثقة ودعم استمرار المشاركة الفلسطينية في مبادرات الوضعية النهائية.

عليها أن تخفف اليأس بتذكير الجانبين بأنه من المتعذر الوصول الى الهدف النهائي في غضون المدة المقررة، وعلى الولايات المتحدة أن تساعد على جعل الكيان الفلسطيني كياناً أكثر ديموقراطية، وهي نتيجة جيدة بذاتها ولها أيضاً تأثير من حيث زيادة رغبة اسرائيل في التفاوض. وما يعزز أخذ النصيحة الاميركية اقتصادياً مباشرة أو غير مباشرة.

وما لا يتعين على الولايات المتحدة أن تفعله هو المساومة على معتقداتها الاساسية. إذ إن تكييف التكتيكات مع الظروف المتغيرة ومن شأن الثبات أن يأتي آتياً، لانه يساعد على اقناع الفلسطينيين بأن الاعتدال مازال يأتي بنتيجة إيجابية، ويدفع اسرائيل الى التبحر في النتائج قبل مفارقة السياسة الراهنة. كما انه يسهل على الولايات المتحدة اقامة تعاونها مع الدول العربية المعتدلة، مثل المملكة العربية السعودية ومصر.

ويجب على الولايات المتحدة الا تتباعد أو تدبر ظهرها لإسرائيل التاريخي القائم على «الأرض مقابل السلام»، والسبب ليس الدخول في جولة لا نهاية لها من المناقشات اللاهوتية، بل لدعم عملية تعيش على المكائبات المتصورة كما تعيش على النتائج الفعلية. وليس هناك أي أساس آخر للتفاوض بين اسرائيل وسوريا إذا ومتى استؤنفت ويجب أن يكون هناك اساس مادي ملموس للوطنية الفلسطينية، وهذا قد يعني شيئاً أكثر من الحكم الذاتي وأقل من الدولة الكاملة.

●●●

من هذا النهج غير الرسمي من الديبلوماسية المفضلة هنا له منافع، فهو واقعي ولا يضيع الوقت سعياً وراء المستحيل، وهو يقلل الحاجة الى المفارقات الكثيفة، وهو يجتنب متطلبات إخضاع اتفاقيات مثيرة للجدل الى عمليات سياسية غير مؤكدة وغالباً ما تكون حرجة. وليس معنى ذلك التقليل من قيمة المعاهدات والاتفاقات الأخرى، بل على العكس من ذلك هي نافعة جداً في حفظ التقدم إلى أن يأتي يوم يصبح فيه ممكناً في الشرق الاوسط التفاوض من جديد لعقد اتفاقيات او معاهدات إضافية. فالديبلوماسية يجب أن يعاد توجيهها اذا حدثت تطورات تصب في هذا الاتجاه، بحيث يستدعي الامر اطلاق مبادرة طامحة وصاخبة. لكن بانتظار ذلك على الولايات المتحدة أن تكتفي بشيء أكثر تواضعاً ولو بغيره اجتناب شيء، أسوأ بكثير. فما هو الأفضل في الشرق الاوسط الجديد ليس فقط عو ما هو حسن... انما هو عود السلام.

الميزان

يزن ويوازن

قسمة الاشتراك

أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان». عدد:..... لعدة:.....
طيه صك حوالة مصرفية حوالة بريدية (بقيمة:.....)

الاسم:.....

العنوان:.....

البلد:.....

ترسل القسيمة على العنوان لاتي: AL-Mizan Subscription Dept., Congress House, 14 Lyon Road Harrow On The Hill, Middlesex HA1 2EN, United Kingdom

الاشتراك السنوي:

للمملكة البريطانية المتحدة

للطلاب والجمعيات ١٠ جنيهات

للأفراد ١٠٠ جنيه

لمؤسسات والشركات ١٠٠٠ جنيه

في الخارج

للطلاب والجمعيات

للأفراد

لمؤسسات والشركات

PROXIMA. The Networking People Ltd

تدفق لأمر:

الحسن الثاني اختار لحظته

خسوف المعارضة التقليدية وبروز المعارضة الإسلامية

يقوم الملك الحسن الثاني الذي حكم بمهارة طيلة السنوات الخمس والثلاثين الماضية، بتجربة تطويع جديدة لمستور بلاده، والصيغة الأخيرة المنقحة للمغرب تزيل من البرلمان الراهن ثلث الأعضاء المنتخبين بصورة غير مباشرة، وهو الأمر الذي مكن الملك ووزرائه من غلبة أحزاب المعارضة التقليدية التي تشكلت متحالفة غالبية المتقاعد المنتخبه انتخاباً مباشراً. فهل هذه الأحزاب سعيدة؟ لا، إنها ليست سعيدة، فهي تشكو من أن التركيبة الجديدة لم تكن أكثر ديموقراطية من سابقتها - كما إن هنالك خطراً داهماً يهدد بنسف قواعد قوتها. فالدستور المعدل الذي جرت الموافقة عليه بأغلبية لا تصدق نسبتها 99.9% في الاستفتاء الذي جرى يوم 13 أيلول/سبتمبر الماضي، يقضي بإنشاء مجلس ثان يتألف من «مستشارين»، ومن مجموع هؤلاء المستشارين 7/10 تنتخبهم المجالس المحلية بصورة غير مباشرة، ويأتي الباقي ونسبتهم 4/10 بالتساوي من أرباب العمل والاتحادات النقابية. وتحدث وسائل الإعلام المحلية عن توازن القوى بين هذا المجلس والبرلمان المنتخب. ولما كان من صلاحياته الرسمية



لحزبين الكبارين. وقد وصفه عبد السلام ياسين أشهر الإسلاميين المغاربة الذي قضى في السجن سنوات عديدة وهو الآن قيد الإقامة الجبرية لكنه غير ممنوع من الكلام، بأنهما «شركات» لا أحزاب. وقد قامت رابطة إسلامية معتلة وتحظى بتأييد واسع هي جمعية العدل والإحسان، بالتفاهم مع أحد الأحزاب الصغيرة لتشكيل كتلة منافسة، وراح المتشددون في حزب

الاستقلال يتحدون قادة الحزب، بينما الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي يطمح لاستقطاب الطبقة العاملة يقف على شفا الانهيار. أما الملك الذي وعد بتغيير الدستور فقد اختار لحظته للاستفتاء جيداً. وفي غضون ذلك دعا وزير الداخلية إلى حوار بين أرباب العمل والنقابات عارضاً عليهم المساعدة في دفع تكاليف إدارة منظماتهم. مع أن محمد بوسطة الزعيم المسنن لحزب الاستقلال قد أعلن بشجاعة أن «أهم شيء» هو إجراء انتخابات مفتوحة، فإنه ليس هناك من ضمان بأن الانتخابات المقبلة، ربما في الربيع، ستكون لمصلحة الأحزاب التقليدية. وقد جرى في السنتين الماضيتين تأسيس ستة أحزاب جديدة، بالإضافة إلى حوالي 60 جمعية ورابطة مختلفة من دعاة البيئة إلى دعاة مكافحة الفساد. وفي المغرب، كما في أي مكان آخر من العالم العربي، يكسب الإسلاميون دعماً متزايداً من خلال العمل الاجتماعي بين الفقراء.

عن «إيكونوميست»

خواطر اقتصادية

يكاتبها سليمان الفرزفي

اعززه في العدد القادم...

عندما صدر العدد الماضي من «الميزان»، [العدد الثاني عشر، المجلد الثالث، أيلول/سبتمبر 1996] وهو العدد الذي أنهت به سنتها الثالثة، وكتبت تعليقا حول تطوراتنا للسنة الرابعة، ظن بعض الزملاء أننا أقمنا احتفالاً بهذه المناسبة، ولا سيما عندما نشرت جريدة «الحياة» اللندنية خبراً في زاوية «حول المدينة» يستفاد منه أننا أقمنا حفلة في مكان ما لبعض الإصدقاء. ولما كنا لنا أصدقاء كثيرون والحمد لله، فقد أنهالت علينا المعاتبات من هؤلاء الأصدقاء، والتعب على قدر المحبة كما يقال، وكل يظن أننا تجاهلناه لا سمح الله. ومن ذلك تعلمنا فناً جديداً هو فن تحويل الإصدقاء إلى أعداء!

لكن عند صدور العدد، وصدور الخبر حوله، لم أكن في لندن، بل كنت في مدينة زحلة عروس البقاع التي لم يكتمل زواجها من «حزب الله» في الانتخابات الأخيرة، أراقب سير المحلة التي قالوا ولم تصب! ومن غرائب الصدف أن صديقاً زحلاوياً روى لي حكاية حقيقية جرت مع الشاعر رياض المعلوم أثناء فترة الحرب تدور حول «العزيمة» التي قالوا ولم تصب. ومفاد الحكاية أن المعلوم التقى أحد وجهاء المدينة الذي سألته بلهجة عاتبة: «لماذا لا تراك يا أستاذ رياض»، فقال له المعلوم: «عزمنا ترانا»، قال: «حاضر». وذات يوم والصورايخ تنهال على زحلة من سعدنايل رن التلغون في منزل المعلوم فإذا على الطرف الآخر من الخط الوجهة الزحلي يدعوه لموافاته إلى الغداء في شتورا، وهو أمر مستحيل مادياً في ذلك الوقت، فاعتذر محتجاً بالأحوال الأمنية. وبعد عدة أسابيع، وقد حل الشتاء القارس والثلج للركب، اتصل الوجهة الزحلي مرة ثانية بالشاعر المعلوم يعززه على الغداء في يوم لا يخرج فيه إنسان من بيته حتى إلى دفن أبيه، فاعتذر مرة أخرى محتجاً بالأحوال الجوية. وأثناء تلك المحالمة كان في مكتب المعلوم مندوب صحيفة محلية ظن أن الأمر يتعلق بترتيبات لحفلة غداء كبرى يعد لها على شرف المعلوم، فأراد استباق «الحدث»، فتمنر الخبر في الجريدة على أنه تم واتتهى.

وفي يوم صدور الجريدة وفيها خبر «الحفلة الكبرى» اتصل شاعر زحلي آخر، منافساً للشاعر المعلوم، بالوجهة الزحلي معاتباً وقال: «حسناً... لا تريد أن تقيم مأدبة على شرفي أسوة بالمعلوم، فعلى الأقل اعزمني مثل بقية المعازيم». واعتذر الرجل من معاتبته لأن الأمر حدث سهواً وعلى عجل. ثم اتصل فوراً بالمعلوم قائلاً: «يعجبك ما حدثت لي عزيمتك من صداد... فقد عاتبني فلان عتياً شديداً لأنني نسيت أن اعزمه». وفتحت الفتحة للشاعر المعلوم فرد عليه ببرود قائلاً: «بسيطة... اعزمه في العدد القادم».

والإصدقاء الذين فاتهم الدعوة إلى «حفلنا» الذي قالوا ولم يصب لعاتبونا بدافع المحبة والإملية، نعددهم بأن نعزيمهم إلى «مادبتنا العامرة» في العدد المقبل وفي الأعداد المقبلة كلها إن شاء الله.

حالة العالم

نظم الفرع الأمريكي لمؤسسة ميخائيل غورباشوف ندوة عالمية في مدينة سان فرانسيسكو استمرت خمسة أيام عن «حالة العالم»، وكان من أبرز المتحدثين فيها، بالإضافة إلى غورباشوف طبعاً، السيدة جيهان السادات امرأة الرئيس المصري الراحل أنور السادات صاحب اتفاقيات كامب ديفيد للصالح المنفرد بين مصر وإسرائيل. ويبدو ملفتاً للنظر أن يطلق على الندوة عنوان «حالة العالم»، وكان غورباشوف وأرملة السادات مسؤولان عن العالم، كما الرئيس الأمريكي مثلاً مسؤول عن الاتحاد في رسالته السنوية إلى الكونغرس عن «حالة الاتحاد».

والواقع أن في ذلك شيئاً من الصحة على الرغم من أن الغورباشوفيين والساداتيين مندوبون من شعوبهم لأسباب عديدة لعل أهمها ما أصاب العالم كله من تغييرات على يد غورباشوف والسادات، فالأول خلص العالم من الشيوعية (ومعها الاتحاد السوفياتي والاشتراكية العالمية) والثاني خلص العالم من الناصرية (ومعها القومية العربية وحلم الوحدة العربية).

وليس مستغرباً بالتالي أن يعتبر غورباشوف الديموقراطية هدفاً أرفع من بقية الأهداف الإنسانية، لكنه من الملفت للنظر أن ينادي من على منبر في الدولة القائدة لما يُسمى «الديموقراطية والعالم الحر»، يشجب العدوان العسكري، ويالسقول «إن الديموقراطية لا تستطيع التصرف على أساس أن القوة هي الحق».

لكن ما الحيلة مع غورباشوف (ومع جيهان السادات أيضاً) إذا كانت هذه حالة العالم بقيادة أميركا الديموقراطية وإسرائيل الأكثر ديموقراطية!

فؤاد مطر في رسالة إلى «الميزان» بمناسبة دخولها السنة الرابعة:

إن لم يكن متيسراً نقد كل الرموز السياسية فالأقل عدم انتقاد أحد!

للمزيد الصديق الأستاذ فؤاد مطر منزلة خاصة في «الميزان» وهو منذ صورها قبل سنون أربع، ينتخب خطواتها وينشد من أزوها نقاداً في موقع النقد ومثنيّاً متى كان الخناقي موقعه الصحيح أيضاً... ولم تفت الرميل مناسبة دخول «الميزان»، سنتها الرابعة، فخص رئيس التحرير برسالة ننشرها ههنا.

وأنا شخصياً قاسيت الأمرين من مسألة المساندة الإعلامية وأظن أن زميلنا الأستاذ أنطون شكر الله حيدر الذي اعتبره «معياراً مؤقتاً» من «التضامن» التي تبادل معها العطاء والمحبة يضع سنوات «الي «الميزان»، روى لكم القليل من الكثير، الذي عانيه في مؤسسة كان تصميمها على التجدد كبيراً، وعلى المعاملة العقلانية للتعاشير بين الأنظمة أكبر. لكن على الرغم من المماناة كنا نشاير أكثر ونتحمل قولاً أو أقوالاً خلاصتها أن إمبراطورية الإعلان لا تفكر بالمساندة إلا عندما تمر السنة الأولى على المطبوعة، ولا تترجم الإمبراطورية تفكيرها إلى قرار إلا بعد مرور السنة الثانية على الصدور، ولكن اتخاذ القرار ليس كل شيء، وإنما تنفيذه هو الأساس. وهنا تبدأ المعاناة التي لا توارزها معاناة ثم تنقضي سنة أخرى يسبح الناشر مثل حالك الآن، وحالنا قبل عشر سنين من الذين يمكنهم ميزانيات الإعلان الكلال الذي يحار المرء في وداعه وفي معدن قائله، ونواياهم. لكنهم في النهاية يختصرون تشاظرهم ويكتفون في المقابيل شروطهم من أجل حصة إعلانية بسيطة جداً يفرضها صمود المطبوعة للسنة الثالثة والإقرار بجودة ماتنها ورسالتها وشبهات في حقاها طيبة سمعوها بالتواتر أو في المجالس التي تليح الميزانيات والمحصن. ومثلما واجهنا في «التضامن»، وفي «الرشاقه» في عالم المعارض، هذا الموقف فإنه سواجبكم في «الميزان»، وما أتمناه هو أن نقولها به على ما فيه من ظلم لأنه سيؤسس إنطلاقة إعلامية مع الوقت وهو ما نجحنا فيه لولا أن الإجتياح العراقي يوم الثاني من آب/أغسطس 1990، لا يقتصر على الكويت

وتابعاً ما يتبكره زملاء المهنة وما يكتبونه... أتابع «الميزان»، منذ العدد الأول. وعندما صدرت لتكون بتواضع صفحاتها وجودها مادتها مطبوعة شهرية فإن ذلك إستوفيني لأنكم اخترتم بذلك صيغة الاستمرار وفضلتموها على صيغة الإظهار العابر، بمعنى أن تصدر «الميزان» أسبوعياً وتحقق بذلك إظهاراً لكنها لا تلبث أن تتراجع بحيث تصدر شهرياً بعدما كانت أسبوعية.

والصدور الشهري لـ «الميزان» يتواضع عند الصفحات كان نقطة لمصلحتها ولمصلحة استمرارها بديل أنها انتزعت العام الثالث ودخلت عامها الرابع وهي تقاسي بسبب تعقيب المساندة الإعلامية والتي حد ما المساندة الإعلامية الرسمية أيضاً لها، أو لنقل حب، وربما تعجب، هذه المساندة. لكن ما هو مهم بالنسبة لي أي مطبوعة أصل أن تقاسي وإنما ألا تلته. وقد قطعتم أصلاً الطريق على اللهاث عندما اخترتم الصدور الشهري لدراف الإضطراب علماً بأنه الاضطراب البعيد النظر.

وتحتله مطبوعة سياسية، ولعل السنة

المغرب

تنفيذ اتفاق «دايو» الكورية بات داني القطف

السعي بعد التعافي من الجفاف الى نمو سريع يحد من البطالة المزمنة!

تسعى المملكة الى التعافي، بعدما اضر بها الجفاف سنة ١٩٩٥ وترك حقلها ييبساً، وتحقيق نهوض اقتصادي سريع عبر الحد على المشروعات الخاصة، وتحسين وضع الديون الاجنبية والادارة الصارمة للنواحي المالية. وما يتوقعه المسؤولون المغربيون هو الا تتسلسل اشهر هذه السنة قبل ان يسجل نمو في اجمالي الناتج المحلي نسبة ١٠/١١ او ١١/١١. وتدهور انتاج المحاصيل الزراعية، الذي يشكل نحو ٢٠٪ من اجمالي الناتج المحلي، بدرجة كبيرة في سنة ١٩٩٥ مما اثر على إيرادات الصادرات فاضطرت الرباط الى استيراد حبوب بكلفة تبلغ ٣,٩ مليار درهم (٤٤٨ مليون دولار) مقابل ١,٥ مليار درهم في سنة ١٩٩٤.

إلا ان جميع بيانات واحصائيات هذه السنة وفرت للمغرب قاعدة جيدة للنمو. ومن المتوقع ان يدر برنامج تخصيص خمسة مليارات درهم (٥٧٥ مليون دولار) وان تجلب الاستثمارات الاجنبية بين ٦٠٠ و ٧٠٠ مليون دولار بحلول نهاية ١٩٩٦. ويتوقع المحللون المنتبهون للشأن الاقتصادي ان يبلغ معدل التضخم ٤,٥٪ هذه السنة مقابل ٦,١٪ في السنة الماضية من اجمالي الناتج المحلي في ميزانية هذه السنة مقابل ٥,٣٪ في ١٩٩٥. ومن المتوقع ان يبلغ العجز في حساب المعاملات الجارية ٢٪ في السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧ مقابل ٤,٨٪ في ١٩٩٥. ويرى المحللون ذاتهم، ان البطالة التي يبلغ معدلها الرسمي

١٧٪ تشكل واحداً من التحديات الرئيسية التي يواجهها المغرب. وقد تفاقمت البطالة نتيجة لزيادة عدد السكان بنسبة تقدر بنحو ٢,٨٪. وتشغل الزراعة نحو نصف قوة العمالة التي تبلغ عشرة ملايين شخص من عدد السكان البالغ ٢٧ مليون نسمة. ومعظم العاطلين من صفار السن وينتشرون في المدن والبلدات الرئيسية. ويضاف سنوياً الى سوق العمالة ما بين ٢٥٠ ألفاً و ٢٠٠ ألف شخص ممن يبحثون عن وظائف. وترى حكومة عبد اللطيف الفيلالي ان الحل لهذه المعضلة يكمن في النمو الاقتصادي السريع، ففي حسابات الحكومة انه اذا لم يحدث خضات عالمية من الآن وحتى سنة ٢٠٠٢، فيمكن ان يبلغ مستوى البطالة ٢٤٪. واذا تمكنت الحكومة من النهوض

الاقتصادي بنسبة ٧٪ سنوياً فان معدل البطالة سينخفض الى تسعة او عشرة٪. وللوصول الى النمو السريع تضع حكومة الفيلالي نصب عينها تحسين القدرة على المنافسة وتشجيع الاستثمارات الاجنبية. ومعروف ان نسبة سداد ديون المغرب الى خدمة الدين تبلغ الان ٢٢,٦٪ من دخل النقد الاجنبى، وهو معدل عال مقابل المتوسط العالمي الذي يتراوح حول ١٧٪. على مسعيد آخر، قال محمد القباچ وزير المالية، ان المغرب وشركة «دايو» الكورية الجنوبية العملاقة يحكمان على وضع التفاصيل النهائية لتنفيذ اتفاق وقعه في تموز/ يوليو الماضي لاستثمار ٥٠٠ مليون دولار في مجالات الاتصالات والسياحة وصناعة

الالكترونيات في المغرب. وقال القباچ ان «مؤسلي «دايو» جادون، اننا نعمل معاً على وضع تفاصيل الاتفاق قريباً، انه شيء ايجابي لكل من المغرب وشركة «دايو». وقالت وزارة المالية في تقرير ان «دايو» تلقي بقلها في المغرب حيث ستستثمر ٥٠٠ مليون دولار منها ٢٢٠ مليوناً في مجال الاتصالات. وازادت الوزارة ان الشركة الكورية الجنوبية ستدخل بالاشتراك مع شركة تشغيل عالمية في شبكة الهاتف المحمول. ويعتزم المغرب تخصيص شبكة الهاتف المحمول بحلول نهاية ١٩٩٦ بعد اقرار البرلمان لقانون تعدده الحكومة حالياً. وقال القباچ ان الحكومة تتوقع

اقرار القانون الجديد خلال دورة الخريف البرلمانية. وتخضع الاتصالات السلكية واللاسلكية في المغرب لسيطرة «المكتب الوطني للبريد والاتصالات» التابع للدولة. وستوفر هذه الاستثمارات الجديدة نحو ثلاثة الاف وظيفة جديدة. والاتفاق يشمل أيضاً استثمار ١٠٠ مليون دولار في تجديد وتوقيع فندق «حياة ريجنسي الرباط». وسيستثمر باقي المبلغ في منطقة «النواصر تكنولوجي» الصناعية القريبة من اكبر مطار مغربي في الدار البيضاء، الى جانب انشاء مصنع لادوية لصنع الاجهزة المنزلية واجهزة التلفزيون في منطقة «تكنوبول» وسيخصص معظم انتاج المصنع للتصدير.

الجزائر

المواجهة الاميركية- العراقية وفرت دخلاً اضافياً في اسعار النفط

العاطلون عن العمل الى ازدياد... جدولة الديون أسعفت والنمو ٤,٤٪!

يجمع المنتبهون، ان ارتفاع اسعار النفط الذي اسهمت فيه المواجهة الاميركية- العراقية الاخيرة، ثم إعادة جدولة الديون من الجزائر متفانسا اقتصادياً

يمكن ان تحالو خلاله السعي لانها سنوات من العنف. ويرى هؤلاء المنتبهون ان كل دولار اضافي في سعر برميل النفط يمكن ان يعني ٥٠٠ مليون دولار

سنوياً اضافية الى الخزينة. لكن مساعي التصحيح الاقتصادي والنمو السكاني والازدواج السياسية وتنامي تطرف التيارات الاسلامية... جميعها

عناصر رسمت خريطة سياسية غير مستقرة في البلاد. وفي الوقت ذاته، هناك علامات مشجعة منها نمو اجمالي الناتج المحلي السنة الماضية بنسبة ٢,٥٪

ونموه بنسبة ٤,٤٪ في النصف الاول من ١٩٩٦. ونقرأ في الاحصائيات التي نشرتها الحكومة ان التضخم تراجع الى ٢,١٩٪ في السنة المالية المنتهية في تموز/ يوليو الماضي مقارنة مع ٢٪ في سنة ١٩٩٥.

بيد ان المنتبهين ذاتهم يقولون ان الوضع الامني في البلاد لا يزال سيئاً، والبطالة معضلة لا يستهان بها، الامر الذي مازال يهدد التصحيح الاقتصادي، فثلثي الجزائريين البالغين تعدادهم ٢٨ مليون نسمة نقل اعمارهم عن ٢٠ سنة ويشكلون ٦٠٪ هم من العاطلين عن العمل.

وترى الحكومة ان ضمان هذه الوظائف ضروري في وقت يبلغ فيه عدد العاطلين عن العمل ٢,١ مليون نسمة. وكانت الجزائر نالت تقدير «صندوق النقد الدولي» لخفضها الدعم الحكومي للسلع الاساسية مثل الخبز والحليب. لكن اليأس الداخلي تزايد مع تراوح التضخم حول ٢٠٪ وتشير التقديرات الرسمية الى ان تعداد الجزائريين سيصل الى ٣١ مليون نسمة خلال اربع سنوات والى ٣٥ مليون نسمة بحلول سنة ٢٠٠٥.

وخلال العتمة التي تلف البلاد، يبقى القطاع النفطي العلامة المضيئة الوحيدة، فهو ينتج وسيواصل الانتاج بحجم اكبر، اما الصناعات الثقيلة فهي تعاني من تخمة في الايدي العاملة ولا تنقسم بالكفاءة وتنتج بضائع غالية الثمن ليس هناك طلب عليها. ويفضل عائدات الطاقة، ستمتلك الحكومة من الابقاء على شبكة امان اجتماعي ولكن الناس طغ الكيل بها من عدم القدرة على التمتع بجياة عادية. ويتسعى

استكملت اقتراضها الخارجي لتغطية احتياجات الميزانية

تونس

الحكومة ستطرق باب أسواق المال الاميركية سنة ١٩٩٧!

استكملت تونس اقتراضها الخارجي لسنة ١٩٩٦، وانتهت تغطية احتياجات الميزانية العامة إلا ان حكومة حامد القروي ستعود بالتاكيد. في سنة ١٩٩٧ الى اسواق الاقتراض الدولية وستطرق باب الاسواق الاميركية هذه المرة..

وكانت الحكومة بدأت بسندات «ساموراي» اليابانية ثم انتقلت الى السندات الأوروبية. ويجمع المصرفيون التونسيون على ان الصادرات الثلاث سنة ١٩٩٦ في اسواق رأس المال الدولية برهنت على ان البلاد تتمتع بدرجة مخاطرة جيدة.

فذلك الصادرات تمت بشروط مرضية من حيث السعر وموعد الاستحقاق ويات تونس معروفة بشكل افضل في اسواق السندات. وكانت الحكومة وقعت في خواتيم الشهر الماضي، على اتفاق قرض بضممان مجموعة مصارف قيمته ١٥٠ مليون دولار لمدة سبع سنوات بفترة سماح مدتها سنوات خمس سعر فائدة يزيد ٥٠ نقطة اساس (نصف٪) عن سعر «ليبور» LIBOR في السنوات الخمس الاولى، وبفائدة تزيد ٦٠ نقطة اساس (٠,٦٪) عن سعر «ليبور» في السنتين الأخيرتين.

وقعت في كانون الثاني/ يناير في لندن على اتفاق إعادة تمويل قرض مجمع بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لمدة خمس سنوات بسعر فائدة يزيد ٧٠ نقطة اساس (٠,٧٪) عن سعر «ليبور». وكان البنك المركزي التونسي اعلن ان ما قيمته ١٥ مليار ين من سندات «ساموراي» ذات فترة استحقاق ١٥ سنة بفائدة ٩,٥٪ قد اكتتب فيها بالكامل مستثمرين من المؤسسات اليابانية في غضون اقل من اسبوع. وقال مسؤول آخر لدى البنك المركزي التونسي ان «الوصول على سعر

فائدة يقل عن ٥٪ في طوكيو لفترة طويلة كهذه تصل الى ١٥ سنة هو امر مرض للغاية بالنسبة لينا، وحسب معلوماتي فان تونس هي البلد العربي الوحيد الذي يحصل على اصدار طويل الاجل بهذا الشكل». وكان وزير المالية نوري زورقاني وقع في باريس اخيراً على احدث قرض تبرمه الحكومة التونسية مع مجموعة من ٢٤ مصرفاً. وقال مسؤول البنك المركزي «دخلنا الى السوق للحصول على ١٠٠ مليون دولار فتلقتنا عروضاً بمبلغ ٢١٧,٥ مليون دولار واستقدنا منها بمبلغ ١٥٠ مليون دولار فقط، واطرافاً قائل ان «هناك أيضاً تنوع جيد في المصارف المكتتبة في القرض، ان تضم سبعة مصارف فرنسية وثلاثة مانية وهو امر استثنائي، فضلاً عن اربعة مصارف عربية وخمسة يابانية واثنين بريطانيين ومصرف بلجيكي واخر من الولايات المتحدة ومن لوكسمبورغ».

واضاف المسؤول قائل ان اجمالي الموارد التي استقبلتها تونس في اسواق الدين الدولية كجزء من مصادر تمويل عجز ميزانية الدولة بلغ حتى الآن ٥٠٠ مليون دولار.

وقال ان قروض هذا العام لن تؤثر على نسبة الدين الى الناتج المحلي. وأشار الى ان هذه القروض كان مخططاً لها ومدروجة في توقعات الدين. ويقول البنك المركزي ان نسبة ديون الحكومة الى اجمالي الناتج المحلي استقرت منذ سنة ١٩٩٣ عند نحو ٥٣,٥٪ ويتوقع ان تبلغ النسبة ٥٢,١٪ في سنة ١٩٩٦. وبدأت تونس تتطلع الى اسواق الاقتراض الدولية لان «وكالات التمنية الدولية» خلصت الى انها بلغت درجة من النمو لم تعد تستحق معها الحصول على قروض بشروط ميسرة. وفي آخر تصنيف اجراه معهد بحوث السندات الياباني، بلغت درجة جدارة تونس الائتمانية مستوى BBB+.

الحكومة جاهدة لتوفير فرص العمل ولكن الارقام الرسمية مازال تظهر ان الحكومة المركزية، والحكومات المحلية لم توفر سوى ٣٥ الف وظيفة في سنة ١٩٩٥، بينما وفر قطاع الاسكان والانشغال العامة حوالي عشرة الاف فرصة عمل. ووفر قطاع الزراعة حوالي ٦٧ الف فرصة عمل اخرى. ولكن خارج قطاع الطاقة فقدت الصناعة حوالي تسعة الاف وظيفة بينما زادت طلبات التوظيف في الحكومة. وكانت جهود الحكومة لجذب الاستثمارات الاجنبية اصابت بعض النجاح ولكن هذه الاستثمارات اقتصرت بالكامل تقريباً على حقول النفط والغاز. وابرمت الجزائر اكثر من ٢٠ عقداً خلال السنوات العشر الماضية مع شركات نفط اجنبية بمليارات الدولارات. ووقعت «بريتيش بتروليوم» عقداً بقيمة ٥,٣ مليار دولار للتنقيب عن الغاز في صفة اذا حققت نجاحاً ستحتاج خط انابيب طوله ٥٠٠ كيلومتر في الصحراء الغربية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل سيبدأ تشغيل خط انابيب جديد يمتد عبر الدول المغاربية لضع ٥,٩ مليار متر مكعب من الغاز الى اسبانيا والبرتغال والمغرب. ويبلغ اجمالي صادرات الغاز الجزائرية حالياً ٢٠ مليار متر مكعب. وتؤدي الجزائر مضاعفة هذا الحجم الى مثليه بحلول مطلع القرن المقبل. واعادت جدولة ملياري دولار من الديون التجارية هذه السنة. وبعد ان كانت اقتسام الديون تستهلك ١/١٠ من دخل البلاد من العملة الصعبة في اوائل سنة ١٩٩٤ نجحت إعادة الجدولة في خفض هذه النسبة الى حوالي ٣/٤ ولكن النسبة ستزداد مرة اخرى اعتباراً من سنة ١٩٩٧.

الولايات المتحدة

احصائيات وزارة العمل تدعم توقعات ادارة كلينتون

ارتفاع معدل البطالة مؤشر لتراجع التضخم واستقرار النمو

□ في أول تقييم لحالة الاقتصاد في ايلول/سبتمبر الماضي أعدته وزارة العمل، أن عدد الوظائف في القطاعات غير الزراعية تراجع الشهر بعد ارتفاع اعداد العاملين بمقدار ٢٤١ الف عامل في ايلول/اغسطس الماضي. وكان الاقتصاديون توقعوا ارتفاعاً قدره في المتوسط ١٦٦ الف وظيفة للشهر الماضي.

ويرى الاقتصاديون أن تقرير التوظيف الذي رحبت به اسواق الأسهم والسندات التي تخشى التضخم سيغاقم من التباطؤ الذي يشهده الاقتصاد الأميركي في أواخر الصيف والذي ظهر بدرجة أكبر في مجال الصناعات التحويلية.

النمو الاقتصادي وتراجع معدلات التضخم. ففي رأي جوزيف ستيفليتز، رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض، أن كل المؤشرات الأخيرة توضح أن الاقتصاد سيواصل سيره القوي المتوازن المتمثل في تراجع معدلات البطالة وتراجع التضخم ونمو اقتصادي مطرد وسيتمتع كل الأميركيين بهذه المزايا.

وجاءت الدلائل على ضعف سوق العمل في ايلول/سبتمبر بعد أسبوع من قرار صناع السياسة في مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) ترك أسعار الفائدة من دون تغيير مما أثار دهشة المحللين الذين كانوا يتوقعون زيادة أسعار الفائدة.

وقال الاقتصادي دافيد ويس من «مؤسسة دي.آر.إي. ماكغرو هيل»، أن الضغوط التضخمية ستدفع مجلس الاحتياطي في نهاية الامر إلى تضييق السياسات الائتمانية.

غير أن تقرير وزارة العمل يجعل أمر رفع الفائدة أقل الحاحاً.

وارتفع متوسط أجر العامل في الساعة الذي يراقب عن كثب للحصول على دلائل على أن ارتفاع الأجور قد يبدأ في رفع أسعار



المستهلكين بمقدار ستة سنتات في ايلول/سبتمبر إلى ٩٢.١١ دولار بعد ارتفاعه خمس سنتات في ايلول/اغسطس. فعلى مدى سنة ١٩٩٥ ارتفع أجر العامل في الساعة بنسبة ٥,٣٪.

وقال الاقتصادي ريتشارد بيرنز من «ميلون بنك»، أن الأجور ترتفع ولكنها لا ترتفع بشكل يبعث على القلق.

وأضاف «النبا السار بالنسبة إلى العاملين هو أن زيادة أجورهم تفوق معدلات

التضخم ولكن النبا السيء بالنسبة إلى الشركات هو أنها ستجد صعوبة في تحمل هذه الزيادات في الأجور.

وعلى مدى السنة الماضية بلغ متوسط زيادة الوظائف نحو ٢٠٠ الف عامل في الشهر. ولكن في الربع الثالث الممتد من تموز/ يوليو إلى ايلول/سبتمبر تراجع متوسط معدل النمو إلى ١٤٥ الف وظيفة في الشهر. ويرجع هبوط عدد العمال في ايلول/سبتمبر الماضي، وهو الهبوط الأول منذ تراجع بمقدار ٦٦ الف عامل في كانون الثاني/يناير الماضي، إلى انخفاض قدره ٥٧ ألفاً من عمال المصانع و٦٧ ألفاً من موظفي المدارس المحلية.

وفي القطاع الصناعي المتباطئ، تراجع عمال الصناعات التحويلية بمقدار ٣٣١ الف عامل منذ آذار/مارس سنة ١٩٩٥.

وفي الشهر الماضي زاد عدد ساعات العمل الأسبوعية بمقدار ست دقائق إلى ٤١,٨ ساعة في الأسبوع، في حين لم يتغير عدد ساعات العمل الإضافية الذي بلغ ٥,٤ ساعة في الأسبوع.

ومع التراجع في الشهر الماضي في اعداد العاملين في المدارس المحلية ارتفع عدد موظفي الأعمال الخدمية مثل المتاجر

والمطاعم والحكومة والخدمات المالية بنحو عشرة الاف عامل بعد ارتفاعه بمقدار ٣١١ الف عامل في ايلول/اغسطس الماضي.

وأرجع بيل كلينتون، في خطاب انتخابي له، تراجع الوظائف في قطاع التدريس إلى اضطرابات احصائية في اساليبها للتعدّل الموسمي للبيانات يرجع إلى البداية المبكرة للعام الدراسي الجديد.

وارتفع عدد العاملين في المدارس بمقدار ٨٥ الف عامل في ايلول/اغسطس. وعلى ما يبدو أن الرئيس الأميركي استند إلى المكتب الاحصائي في وزارة العمل.

وكانت الإدارة الأميركية ذكرت أن نمو التوظيف تراجع في قطاع الانشاءات والمساعدات المؤقتة وتجارة التجزئة، غير انه ارتفع إلى قطاع الرعاية الصحية.

وأظهر مسح أعدته وزارة العمل عن الاسر ان المزيد من الأشخاص دخلوا سوق العمل في الشهر الماضي إذ ارتفعت قوة العمل المدني التي تشمل العاملين والباحثين عن وظائف بمقدار ٤٥٥ ألفاً إلى ١٣٤ مليون عامل. وارتفع عدد العاطلين بمقدار ١٤٦ ألفاً في الشهر الماضي إلى ٦,٩٧ مليون شخص في حين ارتفع عدد العاملين بمقدار ٣١٢ الف عامل إلى ١٢٧,٣٧ مليون.

ألمانيا

هبوط البطالة عزز نمو الاقتصاد

بون تخرج من عنق زجاجة الركود

□ يجمع القناع من المحللين على التفاؤل بانتعاش الاقتصاد الألماني وتغاييه من الركود الذي تمسك به طوال السنوات القليلة الماضية.

ويستند هؤلاء تفاؤلهم بنمو الناتج المحلي الاجمالي في الربع الثاني من هذه السنة وبلغه ١,٥٪ الأمر الذي أدى إلى نمو الاقتصاد خلال النصف الأول من هذه السنة بنحو ٠,٧٪ إلى جانب بعض التطور الايجابي في سوق العمالة وهبوط معدلات البطالة التي تعبر المشكلة الاولى التي واجهت الاستثمار.

وأظهرت ارقام هيئة الاحصائيات في بون انتعاشاً واضحاً في اقتصاد الولايات الخمس الجديدة في شرق ألمانيا بلغ نحو ٣,٦٪. وعزت الهيئة الانتعاش الاقتصادي المفاجيء في شرطي ألمانيا الشرقي والغربي إلى زيادة صفقات التصدير بنحو ٢,٥٪. وتوقع نمو الاقتصاد خلال ما تبقى من هذه السنة بنسبة ١,١٪ بعدما ساد التشاؤم الاوساط الاقتصادية خلالها. مما أدى إلى هبوط توقعات المعاهد الاقتصادية الألمانية. وقد انعكس ذلك على

انجازات المؤسسات الاقتصادية والصناعية والقطاعية في البلاد وحتى على القطاعات الاستهلاكية. وعلى الرغم من بوادر التفاؤل مازال القلق يسود سوق العمل في ألمانيا الموحدة، إذ تراجع عدد العاملين في غرب ألمانيا خلال الربع الثاني من هذه السنة بنحو ٢٥٠ الف شخص، وفي شرق ألمانيا بنحو ٧٠ الف شخص.

وتشير معلومات هيئة العمل الاتحادية إلى أن معدل البطالة في ألمانيا الموحدة استقر على نسبة ١٠,٢٪. وعلى الرغم من أن العاطلين عن العمل في ألمانيا تراجع خلال شهر تموز/يوليو الماضي بحوالي ١٠ الاف شخص فإن عدد العاطلين عن العمل في شرطي ألمانيا مازال يزيد على ٣,٩ مليون شخص، أي بأكثر من ٣٣٣ الف شخص زيادة عن الفترة ذاتها من السنة الماضية مما يفسر ارتفاع نسبة البطالة من ٩,٢٪ إلى ١٠,٢٪. ويزيد معدل البطالة في شرق ألمانيا عن معدل غربها. وقد وصل عدد العاطلين عن العمل في شرق ألمانيا في الشهر الماضي نحو ١,١٢ مليون شخص، أي حوالي

روسيا

تشرنوميردين وعد عند مناقشة ميزانية ١٩٩٧

طبع المزيد من النقود وخفض نسبة التضخم

روسيا التي تشهد ثاني أسوأ محصول حبوب على التوالي الامر، سيضطر الحكومة إلى استيراد المزيد من الحبوب على الرغم من توقعات تشرنوميردين بأن يكفي الإنتاج للوفاء بالطلب.

وقال اندري سيروف، المتخصص في مركز استشاري مستقل أن «الكمية المحدودة التي تنتجها روسيا كافية لمقابلة الطلب. ولكن النوعية غير كافية، وأضاف: «لذلك من المحتمل جدا أن تضطر روسيا إلى التوجه إلى الاسواق الغربية».

وقال تشرنوميردين أن إنتاج هذه السنة من الحبوب سيسمح بامداد الشعب بالخبز ومتوجاهته حتى جني المحصول الجديد، مع تحضير ما يكفي من الاعلاف المركزة وزيادة مخزونات الحبوب.

غير أن مصادر تعمل في مجال الحبوب قالت، انه من المحتمل على الرغم من ذلك، ان تتم عمليات شراء من جانب القطاع الخاص.

فوارادات روسيا من الحبوب والطحين (الدقيق)، سترتفع إلى ما بين خمسة وستة ملايين طن خلال السنة الزراعية من ٤,٥ مليون طن في سنة ١٩٩٥/١٩٩٦.

انتاولي مانيلين، رئيس التوقعات الزراعية في مركز الاتجاهات الاقتصادية، وهو مركز ابحاث انشائه الحكومة، قال انه يعتقد أن الواردات قد ترتفع عن ذلك. فهناك نقص في امدادات علف الذرة المحلي، ولكن ليس هناك نقص في امدادات الذرة للاستهلاك الأومي.

غير أن مصادر اقتصادية غربية قالت انه على الاسواق في الغرب الا تتوقع أن تملن روسيا عن مشتريات كبيرة. فهي قد تشتري بالترتيب وبتدفعات صغيرة، ومعظم المشتريين المحتملين سيكونون من البنوك التجارية الروسية التي يزيد عددها قليلاً عن عشرة مصارف، وهي المرخص لها وحدها استخدام خطوط ائتمان السلع الحكومية. وقد استخدمت روسيا كل مخزوناتاها تقريباً من محصول سنة ١٩٩٥ التي كانت اسوأ محصول تشهد روسيا على مدى ثلاثة عقود. وتمكنت من مواجهة الأزمة أساساً بفضل مخزونات مرحلة من محصول سنة ١٩٩٤. وبلغت هذه المخزونات ٨,٨ مليون طن في تموز/يوليو سنة ١٩٩٥ ولكنها كانت قد استنفدت تقريباً في تموز/يوليو سنة ١٩٩٦.

□ وعد رئيس الوزراء فيكتور تشرنوميردين العمل على خفض معدل التضخم في السنة المقبلة. وقال ان الحكومة لن تدعن لاغراءات تخفيف السياسات النقدية وطبع المزيد من اوراق النقد.

وقال تشرنوميردين الذي كان يتحدث في اول جلسة خريفية للمجلس الاتحادي بالبرلمان في مطلع هذا الشهر ان معدل التضخم السنوي يتعين أن ينخفض إلى ١٠٪ من ما بين ١٨ و١٩٪ في هذه السنة و١٣٪ في سنة ١٩٩٥.

وقال رئيس الوزراء، الذي يعتبره المستثمرون الغربيون افضل ضمان لحكم بوريس يلتسين الذي يعمل على استمرار التصحيح الاقتصادي الروسي، ليس هناك فائدة من مطالبتنا بتشغيل مطابع النقود.

وأضاف «فذلك سيحرق فائدة في الاجل القصير لمدة أسبوع أو شهر، ولكن على المدى الطويل فانه سيهدد الأمور سوءاً».

وقد استبق في هذا الكلام، كلام المعارضين في البرلمان الذي يناقش ميزانية ١٩٩٧، انهم يعترضون على الإبقاء على السياسات المالية المتشددة لضمان أن يدفع «صندوق النقد الدولي» الدفعة التالية من قرض مدته ثلاث سنوات وتبلغ قيمته عشرة مليارات دولار.

غير أن التهرب الضريبي منتشر على نطاق واسع في روسيا ويحد الوزراء صعوبة في الإبقاء على ميزانية هذه السنة في اطار الحدود المقررة لها.

وكشف وزير المالية الكسندر ليفشيتس انه اقترح وضع لائحة شرف لافضل دافع ضرائب في الاتحاد الروسي، غير أن هذا الاقتراح رفض في الكرملين.

وفي جردة حساب لإدارة الضرائب ان التحصيل انخفض بنحو ٣٠٪ في ايلول/سبتمبر مقارنة بشهر ايلول/اغسطس وانها أقل من نصف مستواها المقرر في الميزانية.

وبلغت حصيلة الضرائب ٧٥٪ فقط من المستهدف في الميزانية في الأشهر التسعة الاولى من هذه السنة. غير أن وزير الاقتصاد يفجيني سيدين، قال ان اسلوباً جديداً لتحصيل الضرائب سيساعد على زيادة فرص تحصيلها وتوقع أن ترتفع الحصيلة بحلول تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

من جهة ثانية قالت مصادر تجارية في موسكو ان

مراحل الانتعاش للاقتصاد الألماني					
١٩٩٦	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٥	١٩٩٥
(الربع الأول)	(الربع الثاني)	(الربع الأول)	(الربع الثاني)	(الربع الثالث)	(الربع الرابع)
٠,٢٪	١,٢٪	٢,٩٪	٢,٣٪	١,٧٪	١,٠٪

دراسة معهد الشؤون الاقتصادية حول المشكلات الافريقية

تأجير القارة السوداء للشركات المتعددة الجنسيات!



سيسيل رودس

ST

تحويل الدينون الى مساهمات في مشاريع افريقية محلية.

خصخصة افريقيا

اما اقتراح روبرت ويلان في دراسته الآتفة الذكر من حيث «خصخصة» الدول الافريقية رمة، فإنه يقضي بان تتولى الشركات الملتزمة للدول الافريقية، او مجموعات من الشركات الدولية لهذه الغاية، حفظ الأمن والنظام والدفاع الوطني وضبط المواصلات على نفقتها الخاصة لقاء ارباحها من استغلال الموارد الطبيعية.

اما الخدمات الاجتماعية مثل التربية والتعليم والصحة فإن تمويلها يتم من الجباية الضريبية حسب نظام ضريبي يتفق عليه في بيان مقرر قبل اجراء انتخابات ديموقراطية.

ومنعا لتجاوز الشركات حدودها واساءة التصرف، يقترح ويلان مراجعة لعقود الشركات الحاكمة كل سنوات خمس. لكن هذا الاقتراح يلقى معارضة شديدة في الأوساط السياسية والاكاديمية لأنه يذكر الناس بمراحل الاستعمار القديم، حيث كانت الشركات التجارية رأس حربة للاستعمار. ويقول بعض الناقدون في الأوساط الأكاديمية بان تاريخ الشركات التجارية في المرحلة الاستعمارية كان تاريخاً سيئاً وملطخاً، وقد مارست كلها العنف والوحشية من دون استثناء. ويهدد القول بخلص الناقدون الى ان الفكرة التي طلع بها روبرت ويلان قد جربت من قبل ولم تفعل. إلا ان صاحب الاقتراح يقول في الرد على ذلك، انه لا يقترح تقليد تلك الشركات القديمة حرفياً، إنما تحقيق نمط مماثل لكنه معدل تعديلاً جذرياً. وهو يقول في تعليق ذلك:

«إن أي شيء غير ذلك لن يستطيع حل مشكلات افريقيا. لقد اقترح صندوق النقد الدولي أخيراً تسهيل موجودات من احتياطيها الذهبي بحوالي ٨ مليارات دولار لتعويض أسوأ الدول العشرين المدينة في العالم، وكلها في افريقيا.»

ويضيف قائلاً: «إن كل ما سيسفر عن تقديم معونات من هذا النوع هو التأكيد بان الكفاية هي من نصيب الاحتمال والفساد والتبذير، بينما الحكومات الجيدة لا تتال شيئاً».

آفة الدينون

تشكل الدينون على الدول الافريقية الفقيرة عبئاً كبيراً تنوء بحمله، سواء الدينون الثنائية او الدينون المتعددة الأطراف، ومنها الدينون المترتبة عليها الى «البنك الدولي»، و«صندوق النقد الدولي»، و«بنك التنمية الافريقي». وقد بلغت هذه المشكلة من الاتفة مما جعلها مثل الآفة الأكلة مما استدعى ان يكون هذا الموضوع هو موضوع النقاش الاساسي في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي خلال هذا الشهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٦. ونظرة عابرة الى الجدول المرفق في مكان آخر من هذه الصفحة، والذي اقطفته «الميزان» من جداول الدينون العالمية كما وردت في تقرير «اونكتاد» لسنة ١٩٩٦ حول التجارة والتنمية، تظهر فداحة هذه الآفة التي تصيب أيضاً الدائنين العرب للقارة الافريقية من حكومات ومؤسسات مالية، كما سنفصل ذلك فيما بعد.

ويقول تقرير «اونكتاد» ان الوضع في افريقيا يستدعي المزيد من الدينون الميسرة للبلدان المتدنية الدخل لدعم الجهود الائتمانية فيها. وأضاف التقرير قائلاً، ان أزمة الدينون عززت أهمية تقديم الدعم المالي والحاجة اليه بشروط تكون متناسبة مع قدرة المستدتين على الدفع، ليس فقط من أجل المشاريع الائتمانية ولكن أيضاً لتنفيذ الاصلاحات اللازمة في السياسة الاقتصادية والتغلب على المصاعب المرمنة في موازين المدفوعات.

لكن التقرير يحتفظ على نمط من هذا النوع ويصفه بأنه نهج وقائي جيد يجب ان يقتصر على البلدان التي تعاني حالياً من مشكلات خطيرة في خدمة ديونها حيث الدينون الميسرة يمكن أن تخفف من اعبائها، نظراً الى انه من الجائز استخدام القروض الميسرة الجديدة بشروط أقل من أجل خدمة الدينون المتعاقد عليها بشروط تجارية أعلى.

الدينون العربية للدول الافريقية

تبلغ ديون المؤسسات المالية والحكومات العربية الى الدول الافريقية جنوب الصحراء مبلغ ١٢ مليار دولار، اي أقل قليلاً من نصف ديون تلك الدول الى الدائنين خارج الدول الصناعية. وتمثل القروض العربية الثنائية ٢٣٪ من الدينون الثنائية المترتبة على اولئك الافارقة من خارج الدول الصناعية. أما القروض العربية للمتعددة الأطراف الممنوحة الى تلك المنطقة الافريقية فتبلغ نسبتها حوالي ٨٨٪ من هذا النوع من الدينون.

وأهم المصادر العربية للدينون المتعددة الأطراف تأتي من صناديق التنمية، مثل «الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»، و«صندوق النقد العربي» و«بنك

او مجموعات من هذه الشركات، للتقدم بعروض لإستئجار تلك الدول، مع الحق في حكمها وادارتها لمدة ٢١ سنة شريطة إتاحة الفرصة لشعوب تلك الدول ان تقترح بين العروض المتنافسة.

البالوعة الافريقية

ووصف صاحب الدراسة القارة الافريقية بأنها «بالوعة» تبلع ما يصبه فيها اصحاب النوايا الحسنة عبثاً، مشيراً الى ان الحل الوحيد للمشكلة هو اصلاح الطريقة التي يجري حكم البلدان الافريقية بموجبها. ويقول الباحث ان المبالغ الطائلة من المساعدات الاجنبية التي تدفقت على افريقيا في النصف الثاني من القرن الحالي منذ الحرب العالمية الثانية، لم تعط اي نتيجة سوى زيادة جشع وفساد النخب الحاكمة التي تهتم بمصالحها الشخصية فقط متجاهلة المفاهيم الاساسية للواجبات الحكومية.

بسبب المشكلات والمصاعب الاقتصادية والاجتماعية المستعصية في الدول الافريقية جنوب الصحراء، نشر احد اقطاب «معهد الشؤون الاقتصادية» في لندن، دراسة اقترح فيها خصخصة الدول الافريقية وتأجيرها، او تزييم ادارتها الى شركات متعددة الجنسيات ساعية الى الربح. ووضع الدراسة هو روبرت ويلان، مساعد مدير المعهد لقسم الرعاية الصحية والرفاه الاجتماعي، وتقوم هذه الدراسة التي نشرت في مجلة المعهد المعروفة «شؤون اقتصادية» على اساس ان مشكلة الدول الافريقية ليست من جراء الفقر، بل من جراء أنظمة الحكم السيئة، ومن جراء الفساد والمنازعات القبيلية.

وقال روبرت ويلان في دراسته ان افريقيا من أغنى القارات من حيث مواردها الطبيعية والمعدنية، وانهارها الاقتصادي سببه طغيان حكوماتها، ولذا يقترح اعطاء الفرصة لشركات متعددة الجنسيات،

الدينون الكثيفة على الدول الافريقية الفقيرة لسنة ١٩٩٤ (بملايين الدولارات)

البلد	مبلغ الدين	خدمة الدينون المستحقة	المتاخرات
أنغولا	١٠٦٠٩	١٠٨٥	٤٧٤٧
بنين	١٦١٩	٥٢	٤٢
بوركينافاسو	١١٢٦	٤٣	٤٧
بوروندي	١١٢٦	٤١	١٣
كاميرون	٧٢٧٥	١٠٦٨	٩٨٣
جمهورية افريقيا الوسطى	٨٩١	٨٠	٦٥
تشاد	٨١٦	٢٥	٤٩
الكونغو	٥٢٧٥	١٥٢٤	١٠٧٦
ساحل العاج	١٨٤٥٢	٢١٤٤	٣٦٤٦
غينيا الاستوائية	٢٩١	٢٢	١١٠
اثيوبيا	٥٠٥٩	٤١٤	١٠٢٢
غانا	٥٣٨٩	٣٢٢	١٥٠
غينيا	٣١٠٤	٢٤٤	٥٥٩
غينيا بيساو	٨١٦	٦٩	٢٢٢
كينيا	٧٢٧٣	١٣٥٦	١٠٠
ليبيريا	٢٠٥٦	١٦٠	١٤٦٩
مدغشقر	٤١٣٤	٤١٩	١٥٢٤
مالي	٢٧٨١	٨٩٨	٤٠٦
موريتانيا	٣٣٢٦	١٨٨	٣٦٤
موزمبيق	٥٤٩١	٣٦١	١٠٥٩
النيجر	١٥٧٠	٢٤٢	٦٥
نيجيريا	٣٣٤٨٥	٥٧٩٩	١٠٢٣٨
رواندا	٩٥٤	٣٢	٧٠
السنغال	٣٦٧٨	٤٦٥	٢٨٩
سيراليون	١٣٢٢	١٨٦	٩٠
الصومال	٣٦١٦	١٧١	١٥١٩
السودان	١٧٧١٠	١٣٧١	١٣٣٩٠
توغو	١٤٥٥	١١٢	١٩٦
اوغندا	٣٤٧٣	١٧٣	٣١٣
جمهورية تانزانيا	٧٤٤٢	٥٤٨	٢٤٧٢
زائير	١٣٣٣٦	١٣٩٤	٥٥٣٩
زامبيا	٦٥٧٣	٦٠٢	١٩٨٤

أميركا محورها والصين تستأثر بالنصيب الآسيوي

الإستثمارات الأجنبية المباشرة تحاذر الإقتراب من الأسواق العربية!

تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواصلة الى الدول العربية ١٩٨٤ - ١٩٩٥ (بملايين الدولارات الاميركية)

الدولة	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	المتوسط السنوي (١٩٨٩ - ١٩٨٤)
الجزائر	٥	١٨	١٥	١٢	١٢	-	٦
مصر	١٠٠٠	١٢٥٦	٤٩٣	٤٥٩	٢٥٣	٧٣٤	١٠٨٥
الجمهورية الليبية	٩٠	٨٠	١٦٠	١٥٠	١٦٠	١٥٩	٥
المملكة المغربية	٤١٧	٥٥٥	٥٩٠	٥٠٣	٣٧٥	٢٢٧	٧٣
السودان	-	-	-	-	١-	٣١-	٥
تونس	٢٥٠	١٩٤	٣٣٨	٣٧١	١٢٦	٧٦	٨٦
البحرين	٦	٣١-	٥-	٩-	٧-	٤-	٩٦
العراق	-	-	١-	١-	٣-	-	٢
الاردن	٤٣	٣	٣٤-	٤١	١٢-	٣٨	٣١
الكويت	١٥	١٦	١٣	٣٥	١	٦-	-
لبنان	٣٥	٧	٦	٤	٢	٦	٤
عمان	١٥٠	١٣٠	٩٩	٨٧	١٤٩	١٤١	١١٦
قطر	٣٥	٣٧	٢٩	٤٠	٤٣	٥	٦-
المملكة العربية السعودية	٨٩٠	١٣٤١	١٣٦٩	٧٩-	١٦٠	١٨٦٤	١٠٨٤
سوريا	٧٧	٧٦	٧٠	٦٧	٦٢	٧١	٥٠
دولة الامارات العربية المتحدة	١١٠	١١٣	١٢٨	١٢٠	٦٣	١١٦-	٥٦
اليمن	٢٠	١٧	٩٠٣	٧١٩	٥٨٣	١٣١-	٧

شهد العالم في السنة الماضية حسب تقرير الإستثمار العالمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «اونكتاد»، قفزة كمية ونوعية في الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنة ١٩٩٦. لكن الملفت للنظر أن هذه الزيادة الاجمالية التي بلغت ٤٠٪ رافعة حجم الاستثمارات الى مستوى غير مشهود من قبل قدر بمبلغ ٣٦٥ مليار دولار، إقتصرت على الدول الغنية، وأهمها الدول الخمس: الولايات المتحدة، وألمانيا، وبريطانيا، واليابان وفرنسا، على الرغم من أن نصيب الدول الآسيوية والدول النامية قد ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً.

توزع الإستثمارات

لقد كانت الولايات المتحدة الأميركية، كشركات وكدولة، محور الحركة الإستثمارية العالمية. تلقت الولايات المتحدة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة سنة ١٩٩٥ ما مقداره ٦٠ مليار دولار، وصدرت الى الخارج إستثمارات بلغت ٩٦ مليار دولار.

الدول العشر الكبرى المضيفة للإستثمارات الخارجية تلقت ثلثي مجموع التدفقات الإستثمارية.

أصغر مائة دولة متلقية للإستثمارات حصلت على ٨٪ فقط.

حصلت الدول النامية على ١٠٠ مليار دولار من الإستثمارات الخارجية بزيادة نسبتها ١٥٪ عما كانت عليه سنة ١٩٩٤ ضاربة بذلك رقماً قياسيماً في الأخرى على الرغم من أن نصيب الدول النامية من مجموع التدفقات العالمية قد هبط الى ٣٪ بعد تزايد مطرد خلال السنوات الست السابقت. وكان القسم الأكبر من هذه الإستثمارات من نصيب الدول الآسيوية التي نالت منها ٦٥ ملياراً كانت حصة الصين وحدها منها ٢٨ ملياراً.

الدول المصنفة على أنها الأفقر في العالم والأقل نمواً وعددها ٤٨ دولة بقيت حصتها من الإستثمارات الخارجية ضئيلة جداً، على الرغم من إرتفاعها سنة ١٩٩٥ بنسبة ٢٩٪ بالغة ١,١ مليار دولار.

الدول العربية

كان نصيب الدول العربية من حركة الإستثمارات العالمية ضئيلاً جداً بكل المقاييس على الرغم من تحسن المناخات الإستثمارية، وتطوير القوانين المشجعة للإستثمار. ومن قراءة اتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر بصورة عامة، يمكن استنتاج نقاط الضعف في قدرة الدول العربية على اجتذاب الإستثمارات، ذلك أن تقرير «اونكتاد» يشير بوضوح في مجال العلاقة بين تنامي التجارة وتنامي الإستثمار، الى أن قيام الأطر الموسعة والأسواق الموحدة والمشاركة والمنظمات الإقليمية الشاملة قد أسهم إسهاماً بالغا في الطفرة الإستثمارية الجارية، ويومي التقرير على وجه الخصوص منظمة ناقتا، في أميركا الشمالية والإتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة في حوض الباسيفيكي، وغيرها من المنظمات الإقليمية والأسواق المتكاملة، التي قال التقرير أنها «تسهل التكامل الإقليمي في شبكات الإنتاج».

وبالتالي، يمكن القول أن ضعف التجارة بين الدول العربية وإنعدام وجود منظمة إقليمية فعلية تضم الأسواق العربية مجتمعة كسوق حرة، يشكلان العامل الرئيسي في تجنب الإستثمارات العالمية للأسواق العربية، ولا سيما أن هناك عوامل أخرى مرافقة، مثل الضغوط التنافسية، والقدرة على إنتاج تكنولوجيات جديدة، وعمليات الخصخصة الحقيقية وإعتماد نهج واضح في السياسات الإقتصادية للحكومات المعنية، وكلها مفقودة أو تسير سيراً ببطئاً في المنطقة العربية.

أفريقيا العربية

ومن الملاحظ أن نصيب القارة الأفريقية من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، قد بقي على مستوى

المعاهدات الثنائية

ومن أجل تشجيع وحماية الإستثمارات الأجنبية المباشرة واجتذاب الأيدي العاملة الضريبية عقدت الدول العربية الأفريقية وغير الأفريقية معاهدات ثنائية بهذا الخصوص من أجل تثبيت حالة الانفتاح اللازمة لتدفق الإستثمارات. ومع ذلك بقيت هذه المعاهدات الإستثمارية محدودة، وهي الآتية:

- المعاهدة الجزائرية - الألمانية بتاريخ (١١ آذار/ مارس ١٩٩٦).
- معاهدات مصرية مع اندونيسيا (١٩٩٤/١٩).
- الصين (١٩٩٤/٢١)، رومانيا (١٩٩٤/١١/٢٤)، جمهورية المجر (١٩٩٥/٥/٢٣)، تركمانستان (١٩٩٥/٥/٢٣)، اوغندا (١٩٩٥/١١/٢٤)، هولندا (١٩٩٦/١/١٧).
- سيريلانكا (١٩٩٦/٣/١١)، جمهورية كوريا (١٩٩٦/٣/١٨).
- معاهدات الكويت مع ألمانيا (١٩٩٤/٣/٣٠).
- روسيا الاتحادية (١٩٩٤/١١/٢١)، طاجيكستان (١٩٩٥/٤/١٨)، مالطا (١٩٩٥/٤/١٩)، جمهورية تشيكيا (١٩٩٦/١/٨)، فنلندا (١٩٩٦/٣/١٠).
- معاهدات لبنان مع رومانيا (١٩٩٤/١٠/١٨).
- أوكرانيا (١٩٩٥/٣/٢٥)، كوريا (١٩٩٥/١٢/١٤).
- إسبانيا (١٩٩٦/٢/٢٢).
- معاهدات المغرب مع رومانيا (١٩٩٤/١/٢٨).
- تونس (١٩٩٤/١/٢٨)، اليونان (١٩٩٤/٢/١٦).
- بولندا (١٩٩٤/١٠/٢٤)، الصين (١٩٩٥/٣/٢٧).
- فرنسا (١٩٩٦/١/١٣).
- معاهدات سلطنة عمان مع فرنسا (١٩٩٤/١٠/١٨).
- الصين (١٩٩٥/٣/١٨)، السويد (١٩٩٥/٧/١٥).
- بريطانيا (١٩٩٥/١١/٢٥).
- معاهدة المملكة العربية السعودية مع الصين (١٩٩٦/٢/٢٩).
- معاهدات تونس مع المغرب (١٩٩٤/١/٢٨).
- رومانيا (١٩٩٥/١٠/١٦).
- معاهدات الامارات العربية المتحدة مع جمهورية تشيكيا (١٩٩٤/١١/٢٣)، فنلندا (١٩٩٦/٣/١٢).

وفي الوقت ذاته تختلف الإستثمارات الأجنبية المباشرة في أهميتها الإقتصادية بين دولة وأخرى في أفريقيا. فمن حيث الحجم مقاساً بالمقارنة مع الناتج المحلي مثلاً، قد تكون هذه الإستثمارات أقل أهمية بالنسبة الى بلدان كبيرة مثل نيجيريا ومصر مما هي عليه بالنسبة الى دول ذات اقتصاد صغير، حيث يبلغ قليلة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل نصيباً مرموقاً من الناتج المحلي الإجمالي.

مستجدات للقرن المقبل

من الملفت للنظر أن الطفرة الأخيرة من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مشارف نهاية القرن العشرين وابتداء القرن الحادي والعشرين، تشير الى حقيقة واقعة من حيث تزايد عدد الشركات الخاصة، بمن فيها شركات الدول النامية، التي اخذت تلعب على المسرح العالمي دوراً نشطاً استجابة للضغوط التنافسية، واستجابة لتدابير الانفتاح

تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة الى الخارج ١٩٨٤ - ١٩٩٥ (بملايين الدولارات الاميركية)

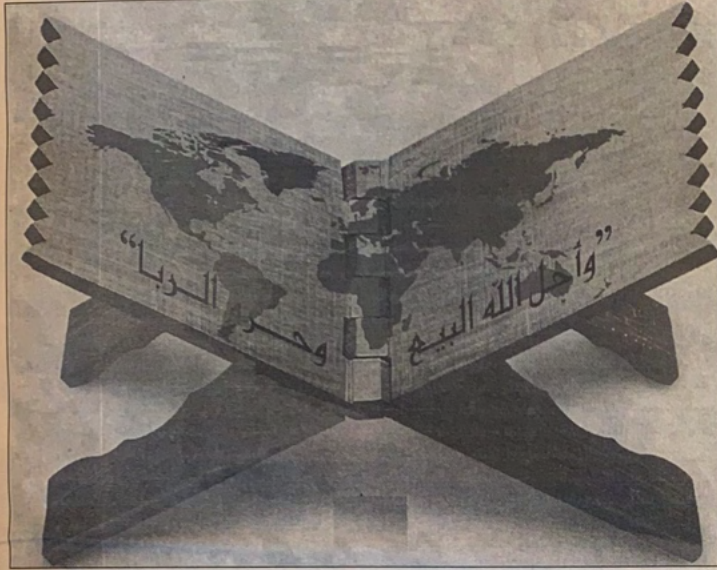
الدولة	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	المتوسط السنوي (١٩٨٩ - ١٩٨٤)
الجزائر	-	-	-	-	٥٠	٥	٧
مصر	١٦	٤٣	-	٤	٦٢	١٢	١٣
الجمهورية الليبية	-	-	-	-	-	١٠٥	٣٦
المملكة المغربية	٢٦	٢٤	٢٣	٢٢	٢٣	-	-
السودان	-	-	-	-	-	-	-
تونس	٤	٦	-	٥	٣	١-	-
البحرين	٥-	٦	٢٠-	-	٨-	٢١-	١٢
العراق	٣-	٨-	-	-	-	-	-
الاردن	٣٢-	٣٢-	٥٣-	٣-	١٤	٣٢-	٤
الكويت	١٠٤٤	١٠٧٥	٨٤٨	١٢١١	١٨٦-	٢٣٩	٤٤٣
لبنان	٧-	٧-	٦-	٧-	٦-	٧-	٨
عمان	١	٧	٤-	١-	٢-	١-	-
قطر	-	-	-	-	-	٦١٣-	-
المملكة العربية السعودية	١٣	٨٣	٤٩-	٥	١٩٨-	-	٣٥٩
سوريا	-	-	-	-	-	-	-
دولة الامارات العربية المتحدة	٨-	٤٨-	٨	١٧	١	١٣	٩
اليمن	-	-	-	-	-	-	-

ولعل أهم هدف تتركز حوله هذه المفاوضات هو إلغاء التمييز بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الاجانب. وتهدف الاتفاقية العتيدة الى تقديم إطار عرض للإستثمار العالمي على مستوى رفيع من حيث فتح الابواب للانظمة الإستثمارية وحماية الإستثمارات. والأهم من ذلك وضع، أطر اجرائية فعالة للبت في المنازعات. وعلى الرغم من أن التفاوض حول هذه المعاهدة ينحصر في أعضاء منظمة التعاون والتنمية، فإن المقصود بها كما يشير تقرير «اونكتاد»، هو أن تكون معاهدة دولية مفتوحة لكل دولة راغبة في ذلك من خارج المنظمة اذا توفرت فيها الشروط والمستويات والمقاييس المنصوص عنها في المعاهدة. وسوف يكون ذلك تحدياً كبيراً في القرن المقبل من حيث توفير الشروط اللازمة لدخول الدول غير الاعضاء في المعاهدة المذكورة.

والانفراج، وإزالة الحواجز والمعوقات التجارية بالإضافة الى فتح مجالات جديدة للإستثمار. ومن الملاحظ أيضاً أن هذه الشركات المتجهة الى المسرح العالمي، وخصوصاً شركات الدول الصناعية المتقدمة، عادت الى عمليات الدمج والاستيلاء كاستراتيجية مركزية لها، بغية إقامة مرافق للإنتاج في الخارج لحماية وترسيخ وتوسعة تنافسيتها الدولية. فلا عجب إذن أن قضايا الاستثمار هي حالياً موضع درس وبحث وتفاوض في عدد من المسارح الإقليمية والدولية. ومن أهم المبادرات الأخيرة المستشرقة للقرن المقبل إطلاق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أيار/ مايو ١٩٩٥ مفاوضات تهدف الى عقد إتفاقية متعددة الأطراف للإستثمار بين أعضاء المنظمة تكون جاهزة لعرضها في الاجتماع الوزاري المقرر سنة ١٩٩٧.

«هارفرد» الأميركية تطلق مشروعاً للمعلومات حول البنوك الإسلامية

«الشركات الحلال» تصدر مجالات الإستثمار



«مركز دراسات الشرق الأوسط» فيها والتي ستصدر قبل نهاية هذه السنة حول الاستثمارات الإسلامية، ويومل هذه الدراسة «البنك الأهلي التجاري السعودي» بالاشتراك مع «بنك التنمية الإسلامي» ومؤسسة «غولدمان ساكس» المالية.

كذلك أطلقت «هارفرد» برنامجاً للمعلومات المالية الإسلامية مكملاً لبرنامج عن الدراسات القانونية الإسلامية يتوقع له أن يصح المصدر الأول للمعلومات في العالم حول التمويل الإسلامي.

ومن متبني هذا المشروع الأميركي للمعلومات المصرفية والمالية الإسلامية، شركة الخليج الاستثمارية في البحرين، ومن المتوقع أن يحصر هذا البرنامج جميع المعلومات الكاملة المتوفرة عن البنوك الإسلامية حالياً، وجميع المعلومات الممكن جمعها عن تاريخ تلك البنوك وبيادياتها الأولى.

الذي يصل رأس ماله إلى أقل من ١٠ ملايين دولار فقط وهناك بنك واحد في جيبوتي وواحد في غينيا وواحد في جنوب أفريقيا كلها مجتمعاً لا يزيد رأس مالها على ١٠ ملايين دولار.

هنالك ١٢ بنكاً إسلامياً في العالم يزيد رأس مال الواحد منها على ١٠٠ مليون دولار أكبرها في إيران، كما يتضح من الجدول في مكان آخر، إلا أنها تقفرت في مقادير ونسب موجوداتها التي ترسبها.

لكن هناك ضعفاً ملحوظاً في المعلومات الدقيقة عن البنوك الإسلامية وعملياتها. ومع تزايد الاهتمام العالمي بهذا النمط من العمليات المصرفية في السنوات الأخيرة، بدأت مراكز الدراسات العالمية وخصوصاً في أميركا تنشط في جمع وتصنيف المعلومات المتعلقة بالبنوك الإسلامية في أنحاء العالم، وأهم مسمى يجري الآن، هو الدراسة التي تضعها جامعة «هارفرد» الأميركية المعروفة من خلال

أما في جنوب شرق آسيا، فهناك:

١٨ بنكاً إسلامياً في اندونيسيا.

٥ بنوك في ماليزيا.

٣ بنوك في سلطنة بروناي.

ويبلغ رأس المال المدفوع لهذه البنوك في جنوب شرق آسيا ١٢١ مليون دولار، بينما تصل قيمة موجوداتها إلى ١,٦ مليار دولار.

وفي البلدان الإسلامية -الآسيوية في جنوب آسيا. فهناك:

٤٢ بنكاً في باكستان.

بنكان في بنغلاديش.

وبنك واحد في الهند.

وهذه البنوك يبلغ رأس مالها المدفوع ٨٩٤ مليون دولار، بينما تصل قيمة موجوداتها إلى ٤٢,٦ مليار دولار.

وفي أفريقيا تنحصر البنوك الإسلامية تقريباً في السودان

وحده حيث يوجد أكثر من عشرين بنكاً، بينما لا يوجد في القارة

الأفريقية سوى أربعة بنوك إسلامية صغيرة أكبرها في

الجزائر هو «بنك البركة الجزائرية»

الإسلامية هم من غير المسلمين، مشيرة إلى أن الجالية الصينية في ماليزيا، أكثر المستفيدين من قروض الإسكان التي تقدمها البنوك الإسلامية، وهم في معظمهم من البوذيين والمسيحيين. والمعروف أن ماليزيا، تحاول أن تعطي لمفهوم البنوك الإسلامية منحى جديداً متقدماً من حيث تشكيل إطار إسلامي فعال للخدمات المالية. لكن مصادر مصرفية تقول أن زعماء ماليزيا يدعمون هذا الاتجاه لجعل بلادهم مركزاً للأموال العربية والاستثمارات الإسلامية في المنطقة الآسيوية، نظراً إلى إتساع مجالات الاستثمار في آسيا وإلى وفرة الأموال العربية التي لا تجد مجالاً للاستثمار في بلدانها.

مجالات الاستثمار

ويستدل من القطاعات الاستثمارية التي تقوم بها البنوك والبيوتات المالية الإسلامية في ماليزيا أن ما سمي بالشركات الإنتاجية التقليدية بينما القطاع المالي الذي يشمل البورصة لا يزال في المهد. وفيما يلي لائحة

بالقطاعات التي تستثمر فيها البنوك الإسلامية بالتسلسل حسب النسب المئوية من الأعلى إلى الأدنى:

١ - الاتصالات الهاتفية والطاقة الكهربائية ٢٩٪.

٢ - الصناعات التحويلية ١٤,٨٪.

٣ - مزارع الفاكهة والخضار ١٢,٥٪.

٤ - النفط والغاز ١,١٪.

٥ - المواد الاستهلاكية ٨,٣٪.

٦ - البناء ومواد البناء ١,٥٪.

٧ - العفارات ٥٪.

٨ - النقل ٧,٧٪.

٩ - المحركات والسيارات ٤,٤٪.

١٠ - الأثاثات ٢٪.

١١ - الأخشاب والصناعات الخشبية ١,٦٪.

١٢ - القطاع المالي والبورصة ٣٪.

مواقع البنوك الإسلامية

وتتوزع البنوك الإسلامية في العالم العربي والإسلامي وفي

آسيا وأفريقيا على النحو الآتي:

٩ بنوك في البحرين.

٣ بنوك في قطر.

بنكان في الكويت.

بنكان في المملكة العربية السعودية.

بنك واحد في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٦ بنوك في إيران.

٤ بنوك في مصر.

٤ بنوك في تركيا.

بنكان في الأردن.

وهناك أربعة بنوك إسلامية في

أوروبا وأميركا هي: «بنك فيصل

الدولي» (الدانمارك)، و«شركة

فيصل للتعمير» (سويسرا)، و«دلة

البركة» (بريطانيا)، و«شركة البركة

المصرفية» (الولايات المتحدة)،

ويبلغ مجموع رأس المال المدفوع

لهذه البنوك الإسلامية الأربعة في

أوروبا وأميركا ٢٢٦ مليون دولار

وتبلغ قيمة موجوداتها ٢٨٦ مليون دولار.

ما زالت البنوك ومؤسسات الاستثمار الإسلامية تتوسع في جميع أنحاء العالم وخصوصاً في جنوب شرق آسيا وفي أفريقيا بحيث قدر مجموع رأس المال العالمي المدفوع لتلك البنوك والمؤسسات حتى مطلع السنة الماضية بحوالي ٥ مليارات دولار وموجودات قيمتها أكثر من ١٠٠ مليار دولار. أما في الدول الخليجية في الفترة ذاتها، فقد بلغ رأس مال البنوك الإسلامية مجتمعاً ١,٤ مليار دولار وموجودات قيمتها ٨,٥ مليار دولار. وفي بقية الشرق الأوسط بما في ذلك إيران وتركيا بلغ الرأس مال الاجمالي للبنوك الإسلامية ٢,٢ مليار دولار وموجودات قيمتها ٣٤,٢ مليار دولار.

توسيع العمليات

ويلاحظ في بعض البلدان الإسلامية مثل ماليزيا أن البنوك ومؤسسات الاستثمار الإسلامية أخذت تنوع عملياتها المالية فلم تعد تقتصر على العمل المصرفي البحت. ومن هذه العمليات الدخول في البورصات المالية وإنشاء الصناديق المشتركة التي توظف الأموال فيما يسمى «الشركات الحلال» في آسيا، أي تلك الشركات التي تتوافق أعمالها مع الشريعة الإسلامية.

ويلاحظ في ماليزيا مثلاً أن هناك مرونة كبيرة في تصنيف الشركات على أنها من «الشركات الحلال»، حتى أن مصادر مصرفية في «كوالا لامبور» تقول إن غالبية المستفيدين من استثمارات البنوك

Proxim For Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

0181 863 9558

أكبر البنوك الإسلامية في العالم

اسم البنك	اسم البلد	رأس المال (بملايين الدولارات)	الموجودات (بمليارات الدولارات)
١ - بنك ملي إيران	إيران	٦٥٤	١١,٤
٢ - بنك صادرات إيران	إيران	٥٤٣	٦,٩
٣ - شركة الراجحي المصرفية للاستثمار السعودية	السعودية	٤٠٠	٧,٧
٤ - بنك تجارات إيران	إيران	٣٢٦	٥,٩
٥ - شركة التوفيق لصناديق الاستثمار	البحرين	٣٠٠	٠,٠٤
٦ - بنك سيباه	إيران	٢٣٠	٣,٩
٧ - بنك إيران الزراعي	إيران	٢٢٢	١,٧
٨ - دلة البركة	بريطانيا	١٦٦	٠,٠٢
٩ - بيت التمويل الكويتي	الكويت	١٤١	٤,٣
١٠ - بنك التنمية الزراعية	باكستان	١٠٤	١,٨
١١ - بنك فيصل الإسلامي	مصر	١٠٠	١,٧
١٢ - حبيب بنك	باكستان	٨٣	٩,٥

للفظ زمن لا يدوم... وسعي لتتويع العائدات

التنقيب تحت رمال السعودية عن الزنك والنحاس والفوسفات والفضة والذهب!

□ كشف النقب في الرياض عن خطط طمّاحة تعدها الحكومة للتنقيب عن المعادن تحت رمال صحرائها الشاسعة في إطار حملة للحد من الاعتماد الكامل على عائدات النفط التي تبلغ ٤٠ مليار دولار في السنة. حتى الآن تقوم السعودية بتعدين ثمانية أطنان من الذهب في

السنة إلا أن الجيولوجيين يؤكدون وجود ثروة من المعطورات مثل الزنك والنحاس واليوكسيت والفوسفات والفضة والحديد والمزيد من الذهب. ينتظر من يكتشفها. ويقول الجيولوجيون، أن التباطؤ في منح تراخيص التنقيب يعوق

تنمية قطاع التعدين الذي يتوقع أن في الخطة الخمسية التي تنتهي في سنة ٢٠٠٠ يعاند سنوي حقيقي يبلغ في المتوسط ٨٪. وفي الملفات مشروعات عديدة قيد البحث منذ سنوات. ومن الطبيعي، على قول مسؤول مقرب من

وزير النفط والثروة المعدنية الجديد، أن يستغرق صدور رخصة التعدين وقتاً أطول من رخصة التنقيب عن النفط لعدم التجربة السابقة في هذا المجال، مشيراً إلى أن بعض الشركات انتظرت أكثر من ثلاث سنوات لكي تحصل على رخصة. وتقر الخطة الاقتصادية التي

وضعتها الحكومة حتى سنة ٢٠٠٠ بأن هذا البطر يعوق الاستثمار الخاص الأجنبي الذي اقتصر حتى الآن على «شركة بولدين مينرال اكتيبلوغ» السويدية التابعة لمؤسسة ترليبورغ. وتلحح الخطة الأسباب الرئيسية التي تمنع دخول القطاع الخاص نشاطات التعدين ومنها الإجراءات المطولة للحصول على امتياز تعدين وحقيقية للمشتريات وكثيرة وأعادة تقع في مناطق نائية وكذلك عدم كفاية الدعم المالي.

أما الحوافز للمستثمرين الأجانب فتشمل إعفاء ضريبياً لمدة سنوات خمس والإعفاء من جمارك الواردات الرئيسية. ولكن هذه الحوافز لم تكن كافية لجذب شركات القطاع الخاص وقال أحد المسؤولين «من التغييرات مستمري القطاع الخاص وهو تطور مهم للغاية لتنمية هذا القطاع».

والخطة الخمسية، تتناول دخول القطاع الخاص هذا المجال في المستقبل فتلاحظ أن أسهم شركة التعدين في المؤسسة العامة للبتروك والمعادن (بترومين) ستطرح على مستمري القطاع الخاص عندما تستقر ربحية نشاطات استخراج المعادن النفيسة التي تقوم بها «بترومين».

وبخلاف مشاركة القطاع الخاص يرى مسؤولون تنفيذيون أيضاً ضرورة تطوير البنية الأساسية حول المستودعات المتناثرة في أرجاء المملكة والشاسعة. وعلى الرغم من وجود عروض لتنمية مستودع الفوسفات في الشمال فإن المشروع الذي يقدر حجمه بنحو ٧٠ مليار دولار يستبعد أن يطرح إنتاجه قبل سنة ٢٠٠٠ بسبب بعد المسافة.

ومن المقرر أن تقدم «الإدارة العامة للثروة المعدنية» بعقد اجتماعات مع شركات في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل لبحث عروض منجم «الغلاميد» للفوسفات. ولكن بعد قبول العروض وبدء الأشاء لا يرجح أن يبدأ الإنتاج إلا بعد خمس أو ست سنوات لأن المنظمة نائية للغاية.

اليابانيون يكتشفون مكامن جديدة للنحاس والذهب غربي مسقط

الغاز المسال عقود تصديره ٥,٢ مليون طن سنوياً بدءاً من سنة ٢٠٠٠!

□ في كلام نسب إلى إيمان كولات، رئيس «شركة عمان للغاز الطبيعي المسال» جاء أن الحكومة تتوقع أن تصل مبيعاتها من الغاز الطبيعي المسال ما يقرب من ٥,٢ مليون طن سنوياً في الفترة ما بين سنة ٢٠٠٠ و٢٠٠٣.

وتقيم السلطة مشروعاً لإنتاج ٦,٦ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً اعتباراً من الربع الأول من سنة ٢٠٠٠ بتكلفة قدرها ستة مليارات دولار. وفي نيسان/أبريل الماضي وقعت «شركة عمان للغاز الطبيعي المسال» اتفاقاً مبدئياً لتزويد شركة كوربا للغاز بأربعة ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال إعتباراً من سنة ٢٠٠٠. وفي آب/أغسطس الماضي وقعت شركة البترول التاليلانية اتفاقاً مبدئياً لشراء ما يصل إلى ٢,٢ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً على مدى ٢٥ سنة على أن يبدأ التسليم في سنة ٢٠٠٣. وتريد شركة عمان للغاز المسال الآن إبرام عقود مبيعات لغطية إنتاج الفترة الفاصلة بين بدء الشحن لكل من كوربا وتالاند.

وتملك الحكومة ٥١٪ من «شركة عمان للغاز الطبيعي المسال» والجزء الباقي مقسم بين شركات أجنبية. وتملك شركة «شل أوفيسيز تريندينغ» التابعة لمجموعة «رويال داتش شل» الهولندية ٢٤٪ من عمان للغاز المسال في حين تملك «توتال» الفرنسية ٦٪ و«بارتكس عمان» ٢٪ وكل من «ميتسوبيشي كورب» و«ميتسوي اند كوماني» ٣٪ و«ايتوتشو كورب» ٨٪. على صعيد آخر أسفرت عمليات التنقيب في التلال الساحلية العرصة عن العثور على مكامن لخام النحاس والذهب تأمل الحكومة أن تدر عليها ثروات أكبر. وكان الاكتشاف تم على يد جيولوجيين يابانيين وآخر موقع تم حفرة تظهر نتائج ممتازة مع العثور على أكثر من ٣٠ متراً من الكبريتيدات. وأظهر تقدير مبدئي أن نسبة النحاس به تبلغ نحو ٤٪. ويتراوح عمق الكنتيف الذي

يقع في منطقة تبعد ١٥٠ كيلومتراً شمال غربي مسقط ما بين ١٣٦,٩٠ متر و٦٠,١٧٠ متر. وفي السنة الماضية وقعت عمان واليابان اتفاقية للتنقيب عن المعادن في منطقة امتياز «الخابورة رستاق» الواقعة في إقليم الباطنة الساحلي. وتعمل اليابان المشروع الذي يتكلف ٥,٢ مليون دولار على مدى سنتين وقال اليابانيون بعد الاكتشافات الجديدة فقد تستثمر اليابان أكثر من ذلك. وتستخرج عمان بالفعل الذهب ولكن إنتاجها لا يتجاوز نحو نصف طن سنوياً. ويبلغ متوسط إنتاجها من النحاس النقي نحو ١٦ الف طن سنوياً في الفترة بين سنتي ١٩٨٣ و١٩٩٤ قبل أن تستنزف مناجم النحاس الثلاثة لديها. وبدأت السلطة في إستيراد مراكز النحاس لكي تواصل تشغيل مصفايتها للنحاس التي تنتج نحو ٢٤ الف طن من النحاس النقي سنوياً. وعرضت الحكومة ست مناطق امتياز لاستغلال المكامن. وبدأت تتفاوض مع شركتين من بين ٢١ شركة تقدمت بطلبات لاستغلال مناطق الامتياز وأنها تأمل بتوقيع عقود في مطلع سنة ١٩٩٧. الشركتان هما، كندية وعمانية تقدمت بعبء بالاشتراك مع شركة بريطانية. وفي حال فوز الشركتين ستحصلان على تراخيص تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات للتنقيب عن النحاس والذهب. وبعد ذلك سيكون من حقهما الحصول على ترخيص لاستخراج الذهب والنحاس لمدة ٢٥ سنة. وفي نهاية ١٩٩٥ بلغ الاحتياطيات المؤكدة لدى السلطة من خام الذهب ٨٢٧ الف طن بمعدل استخلاص خمسة غرامات للطن الواحد و١٣ مليون طن من خام النحاس بمعدل استخلاص ١,٤٪. يبقى، أن عمليات التنقيب التي بدأت السنة الماضية، أسفرت عن اكتشاف ٥,١ مليون طن اضافي من خام النحاس و٤٤ الف طن من خام الذهب. ويبلغ إنتاج عمان من النفط حوالي ٨٥٠ الف برميل يومياً وتحاول تنويع اقتصادها واجتذاب الاستثمار الأجنبي.

وكالة الطاقة الدولية تعدل تقديراتها للطلب العالمي على النفط

المنتجون في «أوبك» سيلبون القسم الأكبر من الاحتياجات الجديدة!

□ في تقرير للشهر الماضي، ذكرت وكالة الطاقة الدولية، أن الطلب العالمي على النفط في الأشهر الأخيرة من هذه السنة سيؤدي عن المتوقع في حين أن الامدادات من المنتجين خارج «أوبك» لن تزيد بالسرعة التي كانت متصورة في السابق.

وقالت الوكالة عن سوق النفط أن الطلب العالمي في الربع الأخير يقدر الآن بنحو ٧٣,٧ مليون برميل يومياً بارتفاع ١٠٠ الف برميل يومياً عن تقديرات شهر آب/أغسطس الماضي.

كما عدلت الوكالة الطاقة تقديراتها للامدادات من خارج أوبك بواقع ١٠٠ الف برميل يومياً في كل من أول ثلاثة أرباع من السنة المقبلة.

كما خفضت وكالة الطاقة تقديراتها للامدادات من خارج أوبك بواقع ١٠٠ الف برميل يومياً في كل من أول ثلاثة أرباع من السنة المقبلة. ولكن مستوى الإنتاج في الإيلول/سبتمبر مازال مرتفعاً عن متوسط الإنتاج الإيراني في النصف الأول من السنة الجارية والبالغ ٢,٦٥ مليون برميل يومياً.

وكانت منظمة أوبك حددت لنفسها سقفاً إنتاجياً يبلغ ٢٣,٢٥ مليون برميل يومياً للنصف الثاني من العام الحالي في اجتماعها الوزاري الذي انعقد في حزيران/يونيو الماضي بما فيها زيادة للعراق بواقع ٨٠٠ الف برميل يومياً. وإضافة سواحل الغاز الطبيعي فان الإنتاج في أوبك يرتفع إلى ٢٨,٦١ مليون برميل يومياً من ٢٨,٥٢ مليون برميل في آب/أغسطس.

السابقة للامدادات من خارج أوبك في الربع الأخير من السنة نزولاً إلى ٤٥,٢ مليون برميل يومياً. فهؤلاء الخبراء ينتظرون أن يزيد إنتاج أميركا الشمالية من النفط ٢٠٠ الف برميل يومياً في الربع الثالث ليصل إلى ١١,٢ مليون برميل يومياً في الربع الرابع. وإنتاج بحر الشمال سيقفز ٨٠٠ الف برميل يومياً عن الربع الثالث ليصل إلى ٦,٩ مليون برميل يومياً. ومن المرجح أن يزيد إنتاج اللاتينية من النفط الخام ٢٠٠ الف برميل يومياً ليصل إلى ٦,٧ مليون برميل يومياً.

كما عدلت الوكالة من تقديرها للامدادات من خارج أوبك في الربع الثالث من هذه السنة بواقع ٢٠٠ الف برميل يومياً مما يرفع تقديراتها للطلب على نطق أوبك والسحب من مخزوناتها ٢٠٠ الف برميل يومياً إلى ٢٤,٥ مليون.

لكن الوكالة عدلت تقديراتها للطلب في الربع الأول من ١٩٩٧ نزولاً من ١٠٠ الف برميل إلى ٧٤,٧ مليون برميل يومياً، مما تعديل نزولاً للطلب في الاتحاد السوفياتي سابقاً بما يعوض ويزيد عن تعديل بالزيادة على الطلب الصيني.

لكن الوكالة قالت أن إيران، ثاني أكبر المنتجين في أوبك، شهدت انخفاض إنتاجها إلى ٣,٦٧ مليون برميل يومياً من ٣,٧٥ مليون برميل يومياً في آب/أغسطس الماضي. وأوضح التقرير أن إنتاج المملكة العربية السعودية أكبر المنتجين ارتفع قليلاً إلى ٨,٢ مليون

برميل يومياً في الإيلول/سبتمبر من ٨,١٢ مليون في آب/أغسطس. وانخفاض الإنتاج الإيراني جاء في أعقاب ارتفاعه ثلاثة أشهر متتالية، لكن مستوى الإنتاج في الإيلول/سبتمبر مازال مرتفعاً عن متوسط الإنتاج الإيراني في النصف الأول من السنة الجارية والبالغ ٢,٦٥ مليون برميل يومياً. وقرأنا في التقرير أن «الانخفاض في طاقة الإنتاج البحرية يعوض بالتقريب زيادات في طاقة الإنتاج البحرية مع اصلاح بعض الابار التي أصيبت باعطاب خلال الحرب العراقية الإيرانية وتطويع بعض الحقول الجديدة».

وعدلت الوكالة انها تتوقع حفزة في امدادات النفط من خارج أوبك في الربع الأخير من السنة إلى ٤٥ مليون برميل يومياً. وأضافت، أن حقول النفط الجديدة في بحر الشمال والقوق البحرية في البرازيل وغرب أفريقيا وتراجع عمليات صيانة الحقول في بحر الشمال والاسكا ستعمل على زيادة الامدادات بواقع ١,٦ مليون برميل يومياً مقارنة مع الربع الثالث من ١٩٩٥ و٢,٢ مليون برميل يومياً مقارنة مع الربع الأخير من ١٩٩٥. لكن خبراء الوكالة عدلوا تقديراتهم

في تقريرهم، أن يواصل إنتاج روسيا تراجعها ولكن بمعدل أبطأ في الربع الأخير ليصل إلى ستة ملايين برميل يومياً بانخفاض ١٠٠ الف برميل يومياً عن الربع الثالث. وينتظر أن تعرض الجمهوريات السوفياتية سابقاً النصف في الإنتاج الروسي أن يزيد إنتاجها مجتمعاً ١٠٠ الف برميل يومياً إلى ١,٤ مليون برميل يومياً.

المنتجين ارتفع قليلاً إلى ٨,٢ مليون

بروفيل

المستأسد...

□ كان غياب الرئيس المصري حسني مبارك عن محادثات البيت الأبيض في أعقاب الاشتباكات الفلسطينية - الإسرائيلية الأخيرة أمراً ملفتاً ومهماً، مع أنه لم يعرف عن حاكم مصر في الحقيقة ما بعد الناصرية أنه تحدى الولايات المتحدة أو خالف لها رغبة. والملفت أيضاً أن الرئيس المصري أثر التغيب بعدما أعلن نيكولاس بيرنز، الناطق بلسان الخارجية الأمريكية، ما هو من قبيل تحصيل الحاصل في الشرق الأوسط بقوله: «عندما ندعوهم فإن عليهم أن يحضروا»!

لكن حسني مبارك مع ذلك لم يحضر. كبر عقله وصلّى على النبي.. تاركاً «الرئيس» الفلسطيني وحده أمام الخيار الصعب بين تآنيهاه والملك حسين، فبلغ مصيبتهم وانضم إلى عازز وايزمن!

وكان امتناع الرئيس المصري عن حضور محادثات البيت الأبيض له وقع أيضاً، لأنه اعتاد في الأونة الأخيرة على إعلان مواقف كلامية صاخبة في قضايا حساسة، ثم لا يلبث أن يتراجع عنها. أقام الدنيا وأقعدها على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية مهدداً بعدم التوقيع على تجديدها ما لم تنضم إسرائيل إليها، وبعد حين وقع على تلك المعاهدة وقيمت الدولة اليهودية خارجها. وعندما تعثرت عملية السلام بعد انتخاب تآنيهاه رئيساً للحكومة الإسرائيلية هدد بالغاء مؤتمر التطبيع الاقتصادي المقرر عقده في القاهرة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، ثم تراجع عن هذا التهديد مؤكداً انعقاد المؤتمر في موعده.

وقد اختلفت الآراء في الأسباب الفعلية لامتناع الرئيس المصري عن حضور محادثات البيت الأبيض. فالرئيس مبارك نفسه قال إنه لم يحضر لأنه لا يتوقع أن تسفر تلك المحادثات عن نتيجة إيجابية ملموسة، وهو توقع صائب وفي محله. ويقول بعض المصريين إن المواقف المعاندة للسياسة الإسرائيلية لها شعبية في مصر، وإن حسني مبارك بحاجة إلى تعزيز شعبيته، وهذا أيضاً صحيح. ويقولون في القاهرة أيضاً إن مبارك بات يميل إلى مصالحة الجماعات الإسلامية المعارضة، وخصوصاً أنه عرف أو أفضيت له هوية الجهات الحقيقية التي كانت وراء محاولة اغتياله في أديس أبابا في مطلع صيف عام ١٩٩٥، وهذا قول غير مؤكد ويوحى بأن جهات أميركية أو إسرائيلية كانت وراء تلك المحاولة!

ويقال أيضاً، وخصوصاً في دمشق وبيروت، إن الرئيس المصري اتخذ هذا الموقف بناءً لنصيحة من الرئيس السوري حافظ الأسد، بعدما أيقن صوابية المواقف السورية بالنسبة إلى عملية السلام. والقائلون بذلك يرون أن الرئيس المصري وقد فاتته أن يكون «أسداً»، قرر أن... يستأسد!

وفي لندن ويباريس يقولون إنه من غير المعقول أن يتخذ الرئيس المصري موقفاً من هذا النوع بغير سند دولي، وإن هذا السند هو الاتحاد الأوروبي الذي شجع ويشجع العرب على اتخاذ مواقف متشددة إزاء إسرائيل والولايات المتحدة؛ وقد يكون في ذلك شيء من الصحة نظراً إلى بروز ملامح

متزايدة من المنافسة الأوروبية - الأميركية من الطبيعي أن تعبر عن ذاتها في الشرق الأوسط خصوصاً أن الأميركيين قد أكلوا البيضة والتششرة بعد حرب الخليج ولم يتركوا للأوروبيين حتى الفتات. ومن هذا القبيل يفسر إقبال وتركيز الرئيس الفرنسي جاك شيراك على الحضور إلى دمشق وبيروت حيث المعاندة الأوضح للسياسات الإسرائيلية - الأميركية.

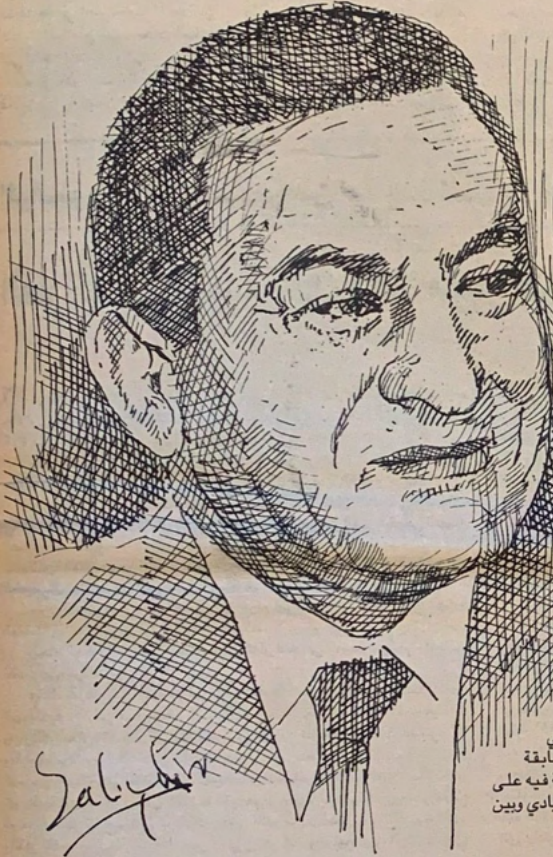
وقد يكون أن حسني مبارك صاغ موقفه من هذه الاعتبارات مجتمعة، لكن الشيء المؤكد هو أنه توخى مسابرة واستمالة الرأي العام الشعبي في بلاده لمعرفته بالمزاج الحقيقي للشعب المصري في هذه المسألة.

وهذا شيء حسن بحد ذاته، أي أن يحسب حاكم عربي حساباً للرأي العام الشعبي في بلاده، حتى ولو كان موقفه تابعاً من اعتبارات أخرى، أو رجحته تلك الاعتبارات الأخرى. والمصريون بنوع خاص، كما أثبتت التجربة الناصرية، يفضلون أي تعبير عن كبرياء بلادهم على أي إنجاز مادي يدعيه حاكمهم. ففي موقف واحد، قد لا يقدم أو يؤخر، تحقق

لحسني مبارك أكثر بكثير من الخصخصة والانفتاح والمؤتمرات... والانتخابات المزورة!

والواقع أن حسني مبارك يطمح إلى دور قيادي لمصر في المنطقة تستحقه بصورة طبيعية، وقد حرّمها منه الصلح المنفرد الذي عقده سلفه أنور السادات مع الدولة اليهودية، بحيث بدا في فترة من الفترات أن مصر قد تهودت أو هي في الطريق إلى التهود؛ ولعل ذلك سبب تضايق إسرائيل من الصلح الإعلامي ضدها في الصحافة المصرية أخيراً، ولمحة إلى أن الحرب الكلامية قد تكون مقدمة إلى حرب فعلية. وهناك من يقول في إسرائيل إن مصر دخلت الحرب بالسلح عندما ساندت الشرطة المصرية الشرطة الفلسطينية في اقتحام مركز حدودي إسرائيلي.

لكن الدور القيادي ليس دوراً نظرياً، ولا يتحقق ومصر عملياً في موقع التبعية، وهو ما يفسر في الحقيقة بعض التراجعات السابقة للرئيس المصري. إلا أن التمثل في هذا الموقع خير من الاستكانة فيه على أنه قدر محقّق، ومع ذلك فإنه ليس لمصر موقع وسط بين الدور القيادي وبين التبعية!



على خطى الرواد من رجال الأعمال المشاركة

نظمي أوجي يكتشف «انتماءه الفينيقي» في تونس!

الخاص عن أغنياء بريطانيا قد صنفته بين الأغنياء الأوائل في المملكة المتحدة، مقدرة ثروته الشخصية بأكثر من ٢٠٠ مليون جنيه استرليني (٢٠٠ مليون دولار). ومن مزاياه التي تسجل له اكتشافه «كليبواترة» المسجلة في الجمهورية الإيرلندية والتي ستنوّلي إدارة بعض المرافق السياحية في مشروع أوجي التونسي. فالرّميل طبراني هو النمط المرتقب لصحافتي القرن المقبل، أي الصحافي الممارس ورجل الأعمال والإدارة في الوقت ذاته.

الأخيرة، فإن الآخرين من المشاركة يجب أن يكتشفوا انتماءهم في تونس. وهكذا فعل نظمي أوجي مع أن ذلك يبدو أصعب على العراقيين من غيرهم، وربما ساعده في ذلك الإسم المتوسطي لمجموعته. إلا أن التوانسة لهم تعاطف ملحوظ مع العراقيين، وهم ما زالوا يتذكرون تلك العلاقة الخاصة في السبعينات، والتي كانت بمثابة مفاجأة في حينه، بين صدام حسين والحبيب بورقيبة! والمعروف عن نظمي أوجي أنه رجل دؤوب في عمله ومتواضع في مسأله، على الرغم من أن صحيفة «صنداى تايمز» في ملحقها السنوي

الذكر سيسيل جوراني، الذي كان صديقاً شخصياً للرئيس بورقيبة، لكن الشاذلي القليبي سرعان ما عمل على إبعاده عندما كان مديراً لديوان الرئاسة، لسبب ما زال غامضاً إلى اليوم. وربما يكون السبب أن القليبي قد حسب الحوراني على الرومان لا بلدية روما! وإذا كان اللبنانيون خصوصاً يعتبرون من الفينيقيين بدون منازع، ومنهم على الأخص النائب أحمد حبوس، الذي تعرفه تونس جيداً قبل أن يتعرف عليه اللبنانيون منذ انتخابه الصاروخي بسحر ساحر في الانتخابات

استثمارية جديده أخرى واثقة من الطاقة الاستيعابية الهائلة لتونس الحديثة. وما نحن نرى الآن الأمير السعودي والمستثمر «الفينيقي» (لجهة وألدته اللبنانية) الوليد بن طلال بن عبد العزيز يقدم لاكتشاف تونس مع شريكه المغني العالمي مايكل جاكسون، ومن المؤكد أن آخرين سوف يهرعون إلى تونس قبل فوات الأوان. والواقع أن اكتشاف تونس الحديثة قد تم أول ما تم في نصف القرن الماضي، وتحديدًا منطقة الحمامات، على يد اللبناني الطيب

الشاذلي القليبي بصفته رئيساً لبلدية قرتاج لا بصفته أميناً عاماً لجامعة الدول العربية! وفي منتصف شهر أيلول/سبتمبر الماضي دعا رجل الأعمال العراقي نظمي أوجي إلى افتتاح الفندق الكبير الفخم الذي أقامته «مجموعة جنرال ميديترانيان» التي يرأسها وهو فندق «اوكسيدنتال الحمامات»، فاستحق بذلك الوسام الرفيع الذي قلده إياه الرئيس التونسي زين العابدين بن علي. وذلك لأن «اوكسيدنتال الحمامات» ليس مجرد فندق، بل هو عنوان لاتجاه نوعي جديد في السياحة التونسية جاذب لقرى

لتونس هوى خاص لدى أهل المشرق. ومنذ أن رست سفن الفينيقيين فيها في القرن التاسع قبل الميلاد، فإن كل جيل من المشاركة يعتبر نفسه أنه هو الذي اكتشف تونس. حتى ليتساءل المرء: أي بلاد هي تلك القابلة للاكتشاف في كل زمن وفي كل وقت؟! ومن حسن الحظ أن المشاركة الجدد جاؤوا إلى تونس ليؤسسوا أعمالاً تجارية واستثمارات اقتصادية وسياحية، لا ليقبموا دولة عسكرية كما فعل الفينيقيين القدامى، فلظت حريمهم مع روما قائمة حتى أنهاها قبل عشر سنوات فقط

الضيف

PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

الاعلانات
التوزيع في أنحاء العالم
Johnsons International
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

بناية عبيداني - الطابق التاسع
شارع التتوخييين
راس بيروت، لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ٥١٦٥/١٣ شوران
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

مدير التحرير
نظوان شكرالله حيدر
التصميم والأخراج
الخطوط، بهيج عسدي
مدير الإنتاج
عماد الفرزلي
كمال فرج الله
PROXIMA ATELIER
المكاتب
العلاقات العامة

الجنگل
AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT
ECONOMIC JOURNAL